جـــامـعـــــة الـيـرمـــوك

كـــلـّيـّـــــــــــة الآداب

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

أثر الشّاهِد الشِّعْريّ المُتَعدِّد الاستشهاد في بناء القاعدة النَّحْوِيَّة

The Effect Of Multiple Poetic Evidence On Grammar Construction

قُدِّمتْ هذه الرِّسالَة استكمالًا لمتطلّباتِ الحصول على درجة الماجستير في اللُّغَة العَرَبِيّة وآدابها/ تخصّص اللُّغَة والنَّحْو

إعداد:

نسيبة محمد حسين خطاطبة

الرقم الجامعي :

٢٠١٣١٠١٠٢٠

إشراف:

الدّكتور خالد بني دومي

أثر الشّاهد الشّعريّ المُتعدّد الاستشهاد في بناء القاعدة النّحويّة

إعداد:

نسيبة محمد حسين خطاطبة

بكالوريوس معلّم مجال اللّغة العربيّة، جامعة اليرموك،(٢٠٠١).

قُدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة و آدابها/ تخصّص اللّغة والنّحو في جامعة اليرموك، إربد، الأردنّ.

وافق عليها:

د. خالد قاسم بني دومي.....حو..... (رئيسًا ومشرفًا)

أستاذ مساعد في قسم اللّغة العربيّة وآدابها/ جامعة اليرموك.

د. أحمد محمد أبو دلو.....أ..... (عضوًا)

أستاذ مشارك في قسم اللّغة العربيّة وآدابها/ جامعة اليرموك.

د. إسماعيل محمود القيّام .....ا..... (عضوًا)

أستاذ مشارك في قسم اللّغة العربيّة وآدابها/ جامعة البلقاء التّطبيقيّة.

تاريخ مناقشة الرّسالة:

٢٠١٧/٤/٢٠م

الإهداء

إلى التي ما فتئت تحثني على مواصلة الدرب في طلب العلم حتى فاضت روحها إلى بارئها:

إلى روح أمي الغالية أدخلها الله في واسع رحمته، وجعلها مع الذين أنعم الله عليهم من الصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

إلى الذي بذل الغالي والنفيس، ولم ينتظر العطاء:

أبي الغالي متعه الله بالصحة والعافية، وبارك في عمره بالصالحات.

إلى الذين ذللوا الصعاب في طريقي، وقاسموا هذا العمل على كثير من جهدهم:

زوجي وأبنائي رعاهم الله.

إلى إخوتي وأخواتي، وإلى أبنائهم جميعا... أهدي ثمرة هذا العمل.

شكر وتقدير:

الشكر لله أولًا لما منحنيه من عزم وإرادة لِإنْجاز هذا العمل العِلْمي.
والشّكرُ من بعْدُ إلى أستاذي الفاضل الدّكتور خالد بني دومي، الَّذي تكرّم بالإشراف على هذه الرِّسالَة، ولم يبخلْ يومًا بعلمٍ، أو نُصحٍ، أو توجيهٍ، أو تصويبٍ لهذا الجهد، سائلةً العَليَّ القديرَ أن يمُنَّ عليه بموفورِ الصِّحَّة والعافية، وأن ينفعَ به.
والشّكرُ والتّقديرُ موصولانِ للّجنةِ المُوقّرة الَّتي ستتفضّل بمناقشةِ الرِّسالَة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
الإهداء	ب
الشّكر والتّقدير	ج
قائمة المحتويات	د
الملخّص باللّغة العربيّة	ح
المقدّمة	١
شواهد النَّحو الشّعريّة وأثرها في التّقعيد.....	٧
الشّاهِد في اللُّغَة.....	٧
الشّاهِد في الاصطلاح	٧
الاستشهاد.....	٨
الفصل الأَوّل: شواهد النّحو الشِّعْرِيَّة ذات المبحث الواحد	
المبحث الأَوّل: المرفوعات.....	١٣
أ) المبتدأ والخبر	١٣
ب) النّواسخ	١٩
إن وأخواتها	١٩
كان وأخواتها	٢٣
أفعال المقاربة	٢٥
أفعال الرَّجاء	٢٥

الموضوع	الصفحة

المبحث الثّاني: المنصوبات ٢٨

أ) المفعول به ٢٨

ب) الاستثناء ٢٩

جـ) التّمييز ٢٩

د) النِّداء ٣٠

هـ) المصدر النّائِب عن فعله ٣٠

و) المفعول لأجله ٣٣

ز) المفعول فيه (الظرف) ٣٦

المبحث الثالث: المجرورات ٣٨

الإضافة ٣٨

المبحث الرّابِع: الأساليب الإنْشائيَّة ٤٠

أ) التّحذير ٤٠

ب) المدح ٤٠

جـ) التَّعجّب ٤٢

د) القسم ٤٢

المبحث الخامس: التّوابع ٤٤

أ) التّوكيد ٤٤

ب) العطف ٤٥

المبحث السّادِس: اسم الفعل ٤٨

الموضوع	الصفحة

المبحث السّابِع: الاسم الموصول ٤٩

المبحث الثّامِن: التّنازع ٥٠

المبحث التّاسع: الأدوات ٥١

أ) الجرّ ٥١

ب) النّفي ٥٧

جـ) الشَّرط ٥٨

د) الجواب ٥٩

هـ) الاستقبال ٦٠

و) المَصْدَرِيَّة ٦١

ز) الاستغاثة ٦٢

ح) لام التعجّب ٦٤

ط) كم الخبريّة ٦٤

ي) التّحضيض ٦٥

الفصل الثّاني: شواهد النّحو الشّعريّة ذات المباحث المتنوّعة

أثرُ الشّاهِد الشِّعْريّ النَّحْويّ المُتَعدِّد الاستشهاد في التقّعيد النَّحْويّ ١٠٠

الفصل الثّالِث: الشَّواهِد الشِّعْرِيَّة الصَّرْفيّة والصَّوْتيّة وأثرها في التقعيد النَّحْويّ

المبحث الأوّل: الشَّواهِد الصَّرْفيّة ١١٠

المبحث الثّاني: الشَّواهِد النَّحْوِيَّة الصَّرْفيّة ١١٣

المبحث الثّالث: الشَّواهِد الصَّوْتيّة ١٢١

الموضوع	الصفحة
أ) الحذف والقصر	١٢١
ب) اللّهجات والإبدال الصَّوْتِي.....	١٢٥
ج) التقاء السّاكنيْن	١٢٩
المبحث الرّابع: الشَّواهِد النَّحْوِيَّة الصَّوْتيّة.....	١٣٠
أثر الشّاهِد الصَّرْفيِّ والصَّوْتِيِّ في بناء القاعدة النَّحْوِيَّة	١٥٥
الشّاهِدُ المجهولُ القائل وأثرُه في بناء القاعدة النَّحْوِيَّة	١٦٠
النّتائج	١٦٤
التّوصيات	١٦٥
فهرس الآيات القرآنيّة.....	١٦٦
فهرس الأبيات الشِّعْرِيَّة والأرجاز	١٧٣
قائمة المصادر والمراجع.....	١٨٤
البحوث والدّوريّات.....	١٩٣
الملخّص باللغة الإنجليزية	١٩٤

أثر الشّاهِد الشِّعْريّ المُتَعدِّد الاستشهاد في بناء القاعدة النَّحْوِيَّة

إعداد:

نسيبة محمد حسين خطاطبة

إشراف:

د. خالد بني دومي

ملخّص الدِّراسة

تناولت هذه الدِّراسة مئةً وثمانية وسبعين شاهدًا شعريًّا يحتوي كلٌّ منها غيرَ موضعٍ من مواضع الاستشهاد اللّغويّ من معجم شواهد النَّحْو الشِعْرِيَّة لِـ "حنّا حدّاد". وقد تمّ تصنيفها في أبواب اللُّغَة: النَّحْوِيَّة، والصَّرْفيّة، والصَّوْتيّة، ثم إقامة العَلاقات بين تلك الأبواب.

وتهدف الدِّراسة إلى معرفة أثر الشَّواهِد الشِعْرِيَّة التي تعدّدت فيها أوجه الاستشهاد، كجزءٍ من الشّواهِدِ الّتي هي عماد الدّراسات النَّحْوِيَّة في التّقعيد، وخَلُصتْ إلى أنَّ هذه الشّواهد تُضفي على القاعدة القوّة والحجّيّة إذا وافقت القياسَ، أو أجمع على صحّتها جمهورُ النّحاةِ، أو رجّحوها، أو اشتهر استعمالها، لوجود نظائر مماثلة لها في المستوى الفصيحِ من اللّغة، كما في عددٍ كبيرٍ من شواهِدِ هذه الدّراسة، بينما يُحكم على الشّواهِدِ بالضّعفِ، إذا ظهرتْ فيها مواضعُ الضّعفِ: كمخالفة القياس، أو الجهل بالقائل، أو وجود الضّرائر، أو الاستعمال اللّغويّ الشّاذّ، أو مخالفة معايير الاستشهاد في علمِ أصولِ النَّحوِ العربيِّ، وهي ماثلة أيضًا.

المقدمة:

قال تعالى : " وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَذَا الْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٧)قُرْءَاناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ " (٢٨) (سورة الزّمر) .

حمدًا للهِ الَّذي خلقَ الإنسانَ، وعلّمهُ البيانَ، وآثره على سائرِ خلقهِ، وصلاةً وسلامًا على خيرِ مَنْ نطقَ بالضّادِ، سيدِ ولدِ آدمَ إلى يومِ الدّين، وبعد:

فعلمُ النَّحْوِ من أشرفِ العلومِ وأعلاها قدْرًا؛ لصِلتِه الوثيقةِ بالقرآنِ الكريمِ، حيث كانَ حفظُ القرآنِ من اللّحْنِ من أهمِّ مُسوِّغاتِ نشأةِ هذا العِلْم الشريفِ.

ويعدُّ الشِّعْرُ العَرَبِيّ مَوْردًا خِصبًا من موارد الاستشهادِ اللّغويِّ، فهوَ ديوانُ العَرَبِيّةِ الَّذي حفظَ ثروتَها؛ لسهولةِ حفظِهِ، وقد عُدَّ أقربَ الوسائلِ إلى عقولِ العربِ وقلوبِهِمْ. فلا غرابةَ أنْ تكونَ الشَّواهِدُ الشِعْرِيَّةُ أكبرَ مَنْهلٍ للُّغَويّينَ في عصرٍ شاعَ فيه استبدالُ الشِّعْر بالسّيوفِ في المبارزةِ بين أقوامٍ صارَ البيانُ يُعرفُ بهم، فاستحقّوا التّحدّي بالكتاب الخالد.

فقد عُرف العربُ بأَنَّهُم الأبرعُ في البيانِ، وفنونِ الكلامِ، في زمنٍ ناءٍ عن الحضارة، في كبدِ صحراءَ ظمأى لا ترتوي إلّا بما فطرَها خالقُها عليه من ألوانِ الفصاحةِ وضُروبِ البلاغةِ، إلى أنْ سمَتْ ألسنةُ أبنائها إلى منزلةِ التكريمِ، إذ اصطفى اللهُ لغتَهمْ وعاءً لكتابهِ العزيزِ الَّذي لا يأتيهِ الباطلُ من بينِ يديهِ ولا من خَلفِه.

وبنزولهِ دخلَ الكثيرُ من الأعاجمِ في دينِ اللهِ أفواجًا، فخشيَ الغيارى من بني يعرُبَ اللحنَ في كتابِ الله تعالى، فطفقوا يدوّنونَ اللُّغَة من معينِها الرّقراقِ الَّذي لم تخالطْهُ شائبةٌ من شوائب الحضارةِ، فكثرةُ اختلاطِ العربِ بغيرهمْ على أطراف جزيرتهم صارت مدعاةً لنشأةِ علمِ النَّحْو

وتقعيده. وقد كثُرَ الحديثُ عن بدايةِ نشأةِ علم النَّحْو العَرَبِيّ على يد الخليلِ في كتابِ تلميذهِ سيبويه، وعن أولِ النُّحاة الَّذينَ أسهموا في أسبابِ نشأته، وتقعيده[١].

ولم يقبلِ النُّحاةُ أَخْذَ اللُّغَةِ من القبائلِ العَرَبِيّة كلِّها، بل اصطلحوا على الأَخْذِ منَ القبائلِ الَّتي خلَتْ لهجاتها من اللحْنِ؛ بسبب بُعدِها عن الاحتكاكِ بغيرِ العربِ، كي يتمكّنوا من وضع القواعدِ الأصوليةِ عن طريق السّماعِ، ثم القياسِ عليها، لاستنباطِ القواعدِ الَّتي تؤخَذُ منها اللُّغَة، "وقد حُصرت الفصاحةُ في قبائل: أسد، وتميم، وقيس، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيّين"[٢]. وعُني "علمُ أصولِ النّحوِ" بمعايير فصاحة الكلام العربيِّ، فهو "علمٌ يُبحثُ فيه عن أدلّة النّحْوِ الإجماليّة من حيثُ هي أدلّتهُ، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدلِّ"[٣] .

و"مصادرُ علمِ أصولِ النَّحْو: النقلُ (السّماع)، والقياسُ، والإجماعُ، واستصحابُ الحال"[٤].

ويُعدُّ كلامُ العربِ: نثرًا وشعرًا أوّلَ مصادرِ السّماعِ[٥]، ثمّ القرآن الكريم[٦]، ثمّ الحديث النبويّ الشّريف[٧].

---

[١] للاستزادة ينظر: الطّنطاوي، محمد. نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النُّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط٢. وينظر: علامة، طلال. نشأة النَّحْو العربِيّ في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

[٢] ينظر: الفارابي، أبو نصر. كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، بيروت، ص١٤٧. وينظر: السّيوطي، (ت٩١١هـ). شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التّراث العربِيّ، ص٣.

[٣] السّيوطي. الاقتراح، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط٢، ٢٠٠٦، ص٢١.

[٤] المرجع نفسه، ص٢٢

[٥] السّيوطي. المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجّاوي، مكتبة دار التّراث، ط٣، ١/١٤٠.وللاستزادة، ينظر: حسانين، عفاف. في أدلّة النَّحْو، المكتبة الأكاديميّة، ط١، ١٩٩٦، ص١٣٦.

[٦] للاستزادة ينظر: خان، محمد. أصول النَّحْو العربِيّ، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٢، ص٢٨، ٢٩.

[٧] لمعرفة شروط الاحتجاج بالحديث ينظر: الحديثي، خديجة. الشّاهِد وأصول النَّحْو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤، ص١٤٤.

كان اختيارُ موضوعِ هذهِ الدِّراسة "أثر الشّاهِد الشِّعْريّ المُتَعدِّد الاستشهادِ في بناء القاعدةِ النَّحْوِيَّة"، بعد توجيهٍ من أستاذي الفاضلِ الدّكتور خالد بني دومي، الَّذي رعى هذا العمل مُذ كان فكرةً، إلى أنْ أصبح اليومَ حقيقةً ماثلةً نتفيّأُ ظِلالَها الوارفة. وعيّنةُ الدِّراسة شواهدُ مُتَعدِّدةُ الاستشهادِ من معجمِ شواهدِ النَّحْو الشِعْرِيَّة لـ "حنّا جميل حدّاد"، وهو معجمٌ غنيٌّ عن البيانِ بقيمتِهِ العِلْميَّةِ الفريدة؛ فقد جمعَ فيه ما تناثَرَ في مصادر اللُّغَة من شواهدَ، وقلَّما بحثتُ عن شاهدٍ شعريٍّ فيه، ولم أجدْهُ، فهو أنموذجٌ للتّراث العَرَبِيّ ومرآةٌ تعكس حبَّ المؤلِّف لتاريخ العرب، واعتزازه به. وقد اعتمدتُ الرِّوايَة الواردة في المعجم في معظم شواهد هذه الدِّراسة.

صنّفتْ هذه الدِّراسة الشَّواهِد المُتَعدِّدة الاستشهاد بصعوبة، وكان التَّعَدُّد أبرز مشكلات التّصنيف، حيث إنَّ عددًا لا يستهانُ به منها تنوَّعت فيه أوجهُ الاستشهاد، فكانت في بابيْنِ أو يزيد من أبواب اللُّغَة أو النَّحْو، وقلَّما وُجد ارتباطٌ واضحٌ بينها، وكان مؤلِّف معجم الشَّواهِد "حنّا حدّاد" قد وزَّعَ الشّواهد الواردة في المعجم على ثلاثة أقسام: الأوّل: وفيه شواهد الشّعر، والثاني: وفيه شواهد الرّجز، والثالث: وفيه أنصاف الأبيات، وقد رتّب هذه الشّواهد بحسب القافية ترتيبًا هجائيًّا، وجعلَ لكلٍّ منها رقمًا. وأعقب ذلك بتصنيف هذه الشّواهد في موضوعات النّحو والصّرف، وذلك بالإشارة إلى رقم الشّاهد في تقرير قاعدة الموضوع النّحويّ أو الصّرفيّ، وذكرَ أَنَّهُ أشار إلى الأبيات الَّتي استُشهد بها في غير موضعٍ بوضعِ رقم كلٍّ منها داخلَ قوسيْنِ مفرديْن[1]، غير أنّني استثنيتُ – بعد حصر الشَّواهِد جميعِها– كثيرًا من تلك الشَّواهِد؛ وذلك أنَّ عددًا منها يتعدَّدُ فيه الاستشهاد، ولكنْ باختلافِ الرِّوايَة للشّاهد، فإذا اختلفت الرِّوايَة انتفى الشّاهِدُ الثّاني، ومن أجل ذلك اقتضت طبيعة الدّراسة اختيارَ الشّواهد الواردة في الدّراسة.

[1] ينظر: حدّاد، حنّا جميل. معجم شواهد النَّحْو الشِّعْريّة، ط١، دار العلوم للطّباعة والنّشر،١٩٨٤، ص ٧٨٥.

وقد اتّبعتُ المنهج الوصفيِّ في هذه الدراسة، " فهو أكثر مناهجِ البحث انتشارًا، ويشمل البحوث الَّتي تركّز على ما هو كائن في حياة الإنسان والمجتمع. وهو استقصاء يَنْصبُّ على ظاهرةٍ من الظَّواهِر كما هي قائمة في الحاضر بِقصْد تشخيصِها، وكَشْفِ جوانبِها، وتحديد العَلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى. ولا يقف عند حدود وصف الظّاهرة، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك، فيحلّل، ويفسّر، ويقارن، ويقيّم، بقصد الوصولِ إلى تقييماتٍ ذاتِ معنى، بقصدِ التبصُّر بتلك الظّاهرة"[1].

ولا شكَّ في أنَّ رفدَ المكتبة العربيّة بضَرْبٍ من ضُروب الدّراسة النّحويّة – لا يُستهانُ بدورهِ في تقعيدِ النَّحْو العَرَبِيّ – كانَ أحدَ أسبابِ هذه الدِّراسة، حيث إنَّها تمثِّل دعوةً للباحثينَ وطلبةِ العِلْم للالتفاتِ إلى دراسة هذه الشَّواهِد بصورةٍ مختلفة عن سابقاتها، غير أَنَّها لا تخرجُ عن المضمونِ في كثيرٍ من موضوعاتها، فالشَّواهِدُ النَّحْوِيَّةُ تمسّ المستوياتِ اللُّغَويّةَ جميعَها. وهي في الوقت نفسه، امتدادٌ لحفظِ التّراثِ العَرَبِيّ الَّذي أفنى الكثيرُ من أساطينِ اللُّغَة والنَّحْوِ أعمارَهم في تحصيله.

وتأتي أهمّيّة هذه الدراسة من أنّها الأُولى من نوعِها الَّتي تنفردُ بحصرِ الشَّواهِد المُتَعدِّدةِ الاستشهادِ ودراستِها بمعزلٍ عن الشَّواهِد الأحاديةِ في الاستشهادِ– في حدود علم الباحثةِ–، وليس في هذا انتقاصٌ من جهودِ الدّارسين السّابقين الّذين جمعوا ما توحَّد فيه وجهُ الاستشهادِ وما تعدَّدَ، بلْ لقدْ اعتمدتْ هذه الدِّراسة على تلك، والأَمانةُ العِلْميَّةُ تقتضي ردَّ الفضلِ إلى أولي الفضلِ.

وأذكر من هذه الدّراسات:

- الحربي، عبد الهادي كاظم كريم. ٢٠٠٥م. الشّاهد الشّعريّ النّحويّ عند الفرّاء(ت ٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن): دراسة نحويّة. رسالة ماجستير، جامعة بابل، العراق.

---

[1] العزّاوي، رحيم يونس كرو. مقدّمة في منهج البحث العلميّ، ط١، دار دجلة ناشرون وموزّعون، عمّان ٢٠٠٧، ص٩٧.

- الحربي، نورة ناهر ضيف الله. ١٤٣٢. الشّذوذ في الشّاهد الشّعري بين الدّلالة والاستعمال. رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدّة، السّعوديّة.
- خلف الله، رقيّة مالك دفع الله. ٢٠١٠م. الشّواهد النّحويّة الشّعريّة عند أبي جعفر النّحّاس في مؤلَّفه إعراب القرآن (دراسة وصفيّة). رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السّودان.
- المسيعدين، محمد أحمد عبدالله. ٢٠٠٩م. الشّاهد النّحويّ: الشّاذّ والضّرورة في كتاب الأصول لابن السّرّاج. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، الأردنّ.
- الفراية، مراد علي. ٢٠٠٨م. الشّاهد النّحوي الشّعريّ في معجم لسان العرب لابن منظور. رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، الأردنّ.
- مباركة، مأمون تيسير محمد. ٢٠٠٥م. الشّاهد النّحويّ في معجم الصّحاح للجوهري. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

وتشمل الشَّواهِدُ المختارةُ الأبيات الشِعْرِيَّةَ والأرجازَ وأنصافَ الأبياتِ الَّتي تعدَّدَت فيها أوجُهُ الاستشهاد بالقضايا النَّحْوِيَّةِ على وجهٍ خاصٍّ، سواء أكانتْ تلك الأوجه في بابٍ واحدٍ من أبوابِ النَّحْوِ أمْ كانت في غيرِ بابٍ من أبوابه.

وقد شكَّلت شواهدُ النّحوِ الأغلبيَّة من عددِ الشَّواهِد الكلّيِّ؛ إذْ وصلتْ إلى مئةٍ وثلاثة وعشرينَ شاهدًا، توزَّعت على الفصليْن: الأوّل: ويشمل خمسة وسبعينَ شاهدًا من شواهدِ النّحوِ الشّعريّة ذات المبحث الواحد، صُنِّفتْ في مباحثِ: المرفوعاتِ، والمنصوباتِ، والمجروراتِ، والأساليبِ الإنْشائيَّة، والتوابعِ، واسمِ الفعلِ، والاسمِ الموصولِ، والتّنازع، والأدواتِ. والثّاني: ويشمل ثمانية وأربعين شاهدًا من شَواهِدِ النّحوِ الشِعْرِيَّة ذاتِ المباحث المتنوّعة الَّتي تعذَّرَ تصنيفُها. وهذه المباحثُ لا تشملُ فروعَ النَّحْوِ كلَّها، بل لم يكُ هذا التصنيفُ شاملًا للقواعدِ المستنبطةِ من تلك المباحثِ، وإنّما درسْتُ قضايا اقتضتْها طبيعةُ الدِّراسة.

وأمّا الفصلُ الثالث فخُصّص للشّواهد الصّرفيّة والصّوتيّةِ وأثرها في التّقعيد النّحويِّ، حيث بلغتْ خمسةً وخمسينَ شاهدًا. ويتضمّنُ الشّواهدَ الصّرفيّةَ، والشّواهدَ النّحويّةَ الصّرفيّةَ، والشّواهدَ الصّوتيّةَ، والشّواهد النّحويّة الصّوتيّة، وأثر الشّواهد الصّرفيّة والشّواهد الصّوتيّة في بناء القاعدة النّحويّة، وأثر الشّاهد المجهول القائل في بناء القاعدة النّحويّة. وكانَ هذا التّصنيفُ ناتجًا عن كوْنِ دراسةِ اللُّغَة بِصورة متكاملة يعين في نموِّها وتطوِّرها، والعَلاقةُ بين أبواب اللُّغَة: النَّحْوِيَّةِ، والصَّرْفيّةِ، والصَّوْتيّةِ، والدَّلاليَّةِ وثيقةٌ- وإن فصَلتْ كثيرٌ من الدراسات بينها- لا سيَّما الصَّرْف والأصوات، فهما علمان متلازمانِ، لا يمكن تفسير كثير من القضايا الصَّرْفيّة إلا على أساس صَوْتِيّ، وكذلك علاقة النَّحْو بالصَّرْف، فلا فصْلَ بين علوم اللُّغَة جميعِها.

"إنَّ من النّادِر أن نجد في كتب النَّحْو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحويّة، وأخرى صَوْتِيّة، مع أنَّ الكثير من ظواهر النَّحْو لا يمكن تفسيره إلّا على أساس صَوْتِيّ، وكذلك الصَّرْف، بل هو أشدّ التصاقًا من النَّحْو بالأصوات ونظرياتها ونظمها"[1].

وانتهت الدّراسةُ بالنّتائج، فالتّوصيات. وأوردتُ فهرسًا للآيات الكريمة الواردة في الدّراسة، وآخر للأبيات الشّعريّة والأرجاز، ثمّ قائمة المصادر والمراجع.

والدِّراسة جهدُ المُقلّ، فإن أصبْتُ فبفضلٍ من اللهِ وحدَه، وإن أخطأْتُ، أو زلَلْتُ، أو نسيتُ فمن نفسي، إذ إنَّ النَّقصَ سمةُ العملِ البشريِّ. أسألُ اللهَ العلِيَّ القديرَ أن تحْظى هذه الدّراسة بالقبولِ، وأنْ تعمَّ بها الفائدة.

الباحثة

[1] شاهين، عبد الصّبور. المنهج الصَوْتِيّ للبنية العربِيّة، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ١٩٨٠، ص٩.

شواهد النّحو الشّعريّة وأثرها في التّقعيد

الشّاهِد في اللُّغَة:

الشَّهادةُ: خبرٌ قاطعٌ. تقول منْهُ: شَهِدَ الرَّجُل على كذا، وربَّما قالوا: شَهْدَ الرّجلُ، بسكون الهاء للتّخفيف، وقولهم: اشهَدْ بكذا، أي: احلِفْ، والمشاهدةُ المعاينةُ. وشهِدَ له بكذا شهادةً، أي أدّى ما عنده من الشَّهادة، فهو شاهدٌ. واستشْهدتُ فُلانًا: سألتُه أنْ يشهدَ. والشّاهِد: اللّسان. والشّاهِد: المَلَكُ[1].

"ومعنى قوله تعالى: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ (١٨)" (سورة آل عمران). أي: قضى الله أَنَّهُ لا إله إلّا هو"[2]. كَمَا يُقَالُ: "شَهِدَ فُلان عِنْدَ الْقَاضِي، إِذَا بَيَّنَ وَأَعْلَمَ لِمَنِ الْحَقُّ وَعَلَى مَنْ هُوَ"[3].

الشّاهِد في الاصْطلاح:

الشّاهِد: "قولٌ عربيٌّ لقائلٍ موثوق بعربيَّتهِ يورَدُ للاحتجاجِ والاستدلالِ بهِ على قولٍ أو رأيٍ"[4]. أو هو: "ما يُؤْتى به من الكلام العَرَبِيِّ ليشهدَ بصِحَّة نسبةِ لفظٍ أو صيغةٍ أو عبارةٍ أو دلالةٍ إلى العَرَبِيّة"[5]. فالحاجةُ إلى الشَّواهِد في اللُّغَة مُلحَّة؛ لئلّا يُنسبَ إلى اللُّغَة العَرَبِيّةِ ما ليس منها.

---

[1] الجوهري، إسماعيل بن حمّاد. الصّحاح تاج اللُّغَة وصحاح العربِيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ج٢، مادة (شهد).

[2] الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشّار، (ت٣٢٨هـ). الزّاهر في معاني كلمات الناس، تح: د. حاتم الضّامن، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ٣٢/١.

[3] ابن فارس اللغوي، أحمد. معجم مقاييس اللُّغَة، تح: عبد السّلام هارون، دار الفكر،١٩٧٩، (شهد).

[4] اللّبدي، محمد سمير نجيب. معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، مؤسّسة الرِّسالَة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨، ص١١٩.

[5] جبل، محمد حسن حسن. الاحتجاج بالشِّعْر في اللُّغَة، دار الفكر العربِيّ، القاهرة، ص٥١.

الاستشهاد:

الاستشهاد: "الاحتجاج للرَّأي أو المذهب، أي: أنْ يأتيَ النَّحْويُّ لما يقولُ بشاهدٍ شعريٍّ أو نثريٍّ من القولِ المعتمد المُوثَّقِ ليؤيّدَه بهِ ويدعمَه"[١].

والكلامُ العَرَبِيُّ الَّذي يُحْتَجُّ بهِ هو القرآنُ الكريمُ، والحديثُ الشَّريفُ- بشروطٍ مُتّفقٍ عليها في علم أصول النّحو- وكلامُ العربِ شعرًا أو نثرًا منذُ الجاهليَّة حتى نهايةِ عصرِ الاحتِجاج[٢].

"والتّفريقُ في المادَّةِ اللُّغَويّةِ بين ما يندرجُ تحتَ "الاستشهاد أو الاحتِجاج" وبين ما يندرجُ تحت ""التَّمثيل" يعودُ إلى نوعِ النصِّ ومَنْ أنتَجَهُ، فإذا كان النصُّ من النوعِ الَّذي يعتبرُ أساسًا للقواعدِ شعرًا أو نثرًا منسوبًا إلى شاعرٍ موثوقٍ به في عصرِ الاستشهادِ أو إلى قبيلةٍ من القبائلِ الَّتي وُثِقت لغاتُها فهو من النَّوع الأَوّل...، أَمّا إذا كان النصُّ مصنوعًا أو غيرَ موثوقٍ بِأنْ ساقهُ النَّحْويُّ نفسه أو ساقه عمَّنْ لا يُحْتَجُّ بكلامهم فهو "تمثيلٌ" للقاعدة، وهو غيرُ مُلزِم، وهدفُهُ الإيضاحُ والبيانُ فقط"[٣].

وقد ظهرت الشَّواهِدُ الشِعْرِيَّة في كتبِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ مصادرَ رئيسةً لِلْاسْتِشْهادِ، كـ "كتاب سيبويه"، و"الخصائص"، و"سرّ صناعة الإعراب" لابن جنّي، و"الأصول في النَّحْو" لابن السّرّاج، وشروحات كتاب سيبويه، وشروحات ألفيّة ابن مالك، وغيرها.

وعُنيَ علماءُ العَرَبِيّةِ بالشِّعْرِ إلى جانبِ عنايتهِم بالقرآنِ الكريم، فاعتمَدوا عليهِ في بناءِ الكثيرِ من القواعدِ وإصدارِ العديدِ من الأحكامِ، ولجأوا إليه في شرح غوامضِ اللُّغَة وتوضيحِ معانيها، وإحكامِ أصولِها، فالشِّعْر ديوانُ العربِ الَّذي دوّن أخبارَهم.

---

[١] اللّبدي، محمد سمير نجيب. معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، ص١١٩.

[٢] ينظر: الحديثي، خديجة. الشّاهد وأصول النّحو، ص١٢٩.

[٣] عيد، محمد. الاستشهاد والاحتجاج باللّغَة، عالم الكتب، ١٩٨٨، ص٨٥.

وكان للشَّواهد الشِّعْرِيَّة حظوةٌ عند النُّحاةِ على حساب الشَّواهِدِ النّثريّة الَّتي لم تحظَ بالاهتمام، وكأَنَّهُا شواهد أقلّ شأنًا؛ وذلك لأنَّ الشَّواهِدَ الشِعْرِيَّةَ أقلُّ عرضةً للتّغييرِ، لكونِها ذاتَ وزنٍ وقافيةٍ، بالإضافة إلى سرعةِ حفظِها كما هي، بغيرِ زيادةٍ أو نقصٍ. وحذا حذْوَهُم علماءُ التّفسيرِ والحديث، إذْ تزخَرُ مؤلّفاتهم بالشَّواهِد الشِعْرِيَّة. فالشّواهد الشّعريّة من السّبلِ الموصِلةِ إلى قوانينِ اللُّغَة الَّتي تحكمُ اللّسانَ العَرَبِيَّ؛ لينطقَ على سجيَّته، مصونًا من اللَّحن. ولعلماءِ النَّحو يُنسبُ الفضلُ في حفظِ قوانينِ اللُّغَة، وقد نُقل عن أحد المستشرقين قوله:

"إنَّ علمَ النَّحْو أثرٌ من آثار العقل العَرَبِيّ، لما فيه من دقّةٍ في الملاحظة، ونشاط في جمْع ما تفرّقَ. وهو لهذا يحملُ المتأمِّلَ فيه على تقديره، ويحِقُّ للعربِ أنْ يفْخَروا به"[1]. والحقُّ أنّ القرآنَ الكريمَ هو الّذي حفظَ العربيّة، فقد تكفَلَ الله بحفظهِ، ولا يتأتّى حِفْظُه إلّا بحفْظِ لغته، فهيّأَ لذلك علماءَ النَّحوِ، وعلماءَ أصول النّحو الّذين جعلوا معايير الاستشهاد اللّغويّ في إطاريْنِ: زمانيٍّ، ومكانيٍّ.

ففي الإطار الزّمانيّ اختلفَ موقفُ علماءِ العَرَبِيّةِ من الشِّعْراءِ الَّذينَ يُحْتَجُّ بشعرِهم، فقسَّموهم على أربعِ طبقاتٍ: الأولى طبقةُ الشِّعَراءِ الجاهليّين، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى. والثانية طبقة الشّعراء المُخَضرمين، وهم الَّذينَ أدركوا الجاهليَّة والإسلام، كلبيد، وحسّان رضي اللهُ عنهُما. وأمّا الثّالثة فهي طبقة الإسلاميّين، وهم الَّذينَ كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق. والطبقة الرّابعة طبقة المُوَلَّدينَ، ويقالُ لهم المُحدَثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشّار بن برد، وأبي نواس[2].

---

[1] عمر، أحمد مختار. البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣، ص١٦٠.

[2] الهَرَويّ، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهَرَويّ (ت ٤٣٣هـ). إسفار الفصيح، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشّاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط١، ٢٤٠/١.

وقد أَجْمَعَ النُّحاةُ على الاستشهاد بشعر شعراء الطبقتيْن: الأولى والثّانية، واختلفوا في الاستشهاد بشعر شعراء الطبقة الثّالِثة، أَمّا الطبقة الرّابِعة فقد أَجْمَعَ أكثر علماء العَرَبِيّة على عدم جواز الاستشهاد بشعرِهم.

وأمّا الإطار المكانيّ فقد "أجمع العلماء على أنَّ قريشًا أفصح العربِ ألسنةً، وأصفاهمْ لغةً، وذلك أنَّ الله –جلَّ ثناؤهُ– اختارَهم من جميع العرب، واصطفاهم، واختارَ منهم نبيَّ الرّحمةِ محمّدًا صلّى الله عليه وسلّم، فجعلَ قريشًا قُطّانَ حَرَمِهِ، وجيرانَ بيتِهِ الحرامِ ووُلاته"[1]. وحُصرت الفصاحةُ في قبائلِ: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيّين؛ لبُعدهم عن الاختلاط بمن فسدت عندهم الألسنةُ.

"والذين عنهم نُقِلت اللّغةُ العربيَّة، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد. فإنَّ هؤلاء همُ الّذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف، ثم هُذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطّائيين. ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجُملة فإنّه لمْ يؤخَذْ عن حضَرِيٍّ قطّ، ولا عن سكَّان البَرَاري ممّن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورةَ لسائر الأممِ الّذين حوْلَهم"[2]، "فإنّه لم يُؤخَذْ لا مِنْ لَخْم، ولا من جذَام؛ لِمُجاوَرتهم أهلَ مصرَ والقِبْط، ولا من قُضاعة، وغَسَّان، وإياد؛ لمجاورتِهم أهلَ الشّام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانيّة، ولا من تَغلب، واليمن؛ فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورينَ لليونانِ، ولا من بكْر؛ لمجاورتهم للقِبطِ والفُرسِ، ولا من عبدِ القيْسِ، وأزْدِ عُمان؛ لأنَّهم كانوا بالبحريْن مُخالطِينَ للهِند والفُرس، ولا من أهلِ اليمنِ؛ لمخالطتِهمْ للهندِ والحبشةِ، ولا من بني حنيفة وسُكّانِ اليمامة، ولا من ثقيفٍ وأهلِ الطّائفِ؛ لمخالطتِهم تجّارَ اليمنِ المقيمينَ عندَهم، ولا من حاضرةِ الحجازِ؛ لأنّ الّذين

---

[1] جبل، محمد حسن. الاحتجاج بالشّعر في اللّغة، ص٧٦.

[2] السّيوطي. المزهر، ٢١١/١، نقلًا عن الفارابي.

نقلوا اللّغةَ صادفوهم حينَ ابتدأوا ينقلونَ لغةَ العربِ قد خالطوا غيرَهم منَ الأممِ، وفسدَت أَلسِنتُهم. والّذي نقلَ اللغـةَ واللّسانَ العربـيَّ عـن هـؤلاءِ وأَثْبَتهـا فـي كتـابٍ، فـصيَّرها عِلْمًـا وصـناعةً هـم أهلُ البصرة والكوفةِ فقطْ من بينِ أمصارِ العرب"[1].

[1] السيوطي. المزهر، ١/٢١١.

الفصل الأول:

شواهد النّحو الشّعريّة ذات المبحث الواحد

(١٢-٦٥)

شواهدُ النّحو الشّعريّةُ ذات المبحث الواحد:

يقصدُ بها الأبيات الشّعريّة التي يحتوي كلٌّ منها غيرَ موضعٍ للاستشهاد في بابٍ واحدٍ من أبواب النَّحو العربيّ. وقد بلغتْ خمسةً وسبعين شاهدًا توزّعت على تسعة مباحث: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والأساليب الإنشائيّة، والتّوابع، واسم الفعل، والاسم الموصول، والتّنازع، والأدوات. وفي ما يأتي بيان ذلك:

المبحث الأَوّل: المرفوعات

وهي سبعةُ أبوابٍ من أبوابِ النَّحْو: الفاعلُ، ونائبُ الفاعل، والمبتدأُ، والخبرُ، واسمُ كان وأخواتها، وخبرُ إنَّ وأخواتها، والتابعُ المرفوع. وقد وقفتُ منها على سبعة وعشرين من الشّواهد في كلٍّ من: المبتدأِ والخبرِ، والنّواسخ: إنَّ وأخواتها، وكانَ وأخواتها، وأفعال المقاربة، وأفعال الرّجاء. صُنّفتْ على النّحو الآتي:

أ) **المبتدأ والخبر**: وهما رُكنا الجملة الاسميّة، وفيهما سبعةُ شواهد:

الأَوّل منها قول الشّاعِر:

كِلاهُمـــا حـــينَ جَـــدَّ الجَـــرْيُ بَينَهُمـــا قَـــدْ أَقْلَعـــا، وكِـــلا أَنْفَيهِمـــا رابـــي[1]

---

[1] "كِلاهُما": يعني كِلا الفَرسَيْن، "حين جدَّ الجرْيُ": أي حين اشتدَّ الجَرْي وقَوِيَ بين الفرسيْن. ينظر: المرادي المالكي، أبو محمد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، (ت٧٤٩). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تح: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربِيّ، ط١، ٢٠٠٨م،٣٢٥/١، (الهامش:٣). والبيت من البسيط للفرزدق في توضيح المقاصد ٣٢٥/١، والأشْموني ٥٦/١.

وفيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ، أَوَّلُهما أنَّ "الشّاعِر اعتبر معنى "كِلا"، وثنّى الخبر حيث قال: قَدْ أَقْلعا"[1]. وثانيهما أَنَّهُ "اعتبرَ لفظَ "كِلا"، فوحَّدَ الخبرَ حيثُ قال: رابي"[2]. وقد أوردهُ ابن جنّي في "الخصائص" في بابِ الجمع بينَ الأضعفِ والأقوى في عِقدٍ واحدٍ، فقولُه: "كِلاهُما قَدْ أَقْلَعا" ضعيفٌ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ على المعنى، وقوله: "وكِلا أنفيهِما رابي" قويٌّ؛ لِأَنَّهُ حمْلٌ على اللَّفظِ[3].

فيجوزُ مراعاةُ لفظِ "كِلا" ويجوزُ مراعاةُ معناها، ويجوزُ الجمعُ بين الوَجهيْن في الكلام الواحد. وقد استشهد الأنْباري (ت٥٧٧هـ) على جواز ذلك بقوله تعالى:" وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا (٩٥)" (سورة مريم) . وقوله تعالى: "وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ (٨٧)" (سورة النّمل)، وذلك أنّ (كِلا) لفظُه مفردٌ ومعناه التّثنية، فَلكَ أن تحملَ الخبرَ تارةً على اللَّفظِ فتفردَ، وتارةً على المعنى فتثنّيَه[4].

الشّاهِد الثّاني:

كِــلا الــضّيْفَن المَــشنوءِ والــضَّيْفِ نائــلٌ لــدَيَّ المُنــى والأمْــنُ فــي اليُــسْرِ والعُــسْرِ[5]

---

[1] المرادي. توضيح المقاصد ٣٢٥/١، (الهامش:٣).

[2] المرجع نفسه، ذاتها.

[3] ينظر: ابن جنّي الموصلي، أبو الفتح عثمان، (ت٣٩٢هـ). الخصائص، تح: محمد علي النّجّار، دار الكتب المصريّة، ١٩٥٢، ٣١٤/٣.

[4] ينظر: الأنباري، عبد الرّحمن بن محمد، أبو البركات، (ت٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البَصْريّين والكوفيّين، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦١م، ٤٤٧/٢.

[5] الضّيفن": تابع الضّيف وهو الَّذي يُسمّى الطُّفيليّ، والنّون فيه زائدة، "المشنوء": المُبغض، وروي "واجدٌ" بدل "نائلٌ"، ورُوي: "العُسْرِ واليُسْرِ". توضيح المقاصد ٨١١/٢. والبيت من الطّويل، بلا نسبة في: شرح الأشْموني ١٥٦/٢، وتوضيح المقاصد ٨١١/٢، ومعجم شواهد النَّحْو الشِّعْريّة، الشّاهِد رقم (١٢٩٤).

وفيه ثلاثة مواضع لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُها "إضافة "كِلا" إلى مفردٍ معطوفٍ عليه آخَر، وهذا لا يجوز إلّا في الضَّرورَة"[١]. وثانيها "الإخبارُ باسمٍ مفردٍ لفظًا ومعنى عن "كِلا" المُثنّى معنًى، وإن كان اللّفظُ مفردًا. والَّذي سوّغ هذا الأمرَ هو أنَّ "كِلا" لفظٌ مفردٌ، فأفردَ الخبرَ مراعاةً لِلَفظِ المبتدأ، وهذا جائزٌ عند البَصْريّين[٢]. وثالثها إضافة "كِلا" إلى اسمٍ مُعرَّفٍ، وهو ضرورة نادرة"[٣].

الشّاهِد الثّالِث:

فأَقْبَلْتُ زَحْفًا علَى الرُّكْبَتَيْنِ فثَوْبٌ نَسِيتُ وثَوْبٌ أَجُرّ[٤]

ففيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: الأَوّل منهما قوله: "ثَوْبٌ" في الموضعيْن، "حيث وقعَ كلٌّ منهما مبتدأ – مع كونه نكرة – لِأَنَّهُ قصَدَ التَّنويعَ، إذْ جعلَ أثوابَهُ أنواعًا: فمِنها نوعٌ أذهلَهُ حبُّها عنْهُ فنسِيَه، ومنْها نوعٌ قصَدَ أنْ يجرَّهُ على آثارِ سيرِهِما لِيَعفيَها حتّى لا يعرفَهما أحد"[٥]. وأَمّا الثّاني فهو تقديرُ نعتيْن محذوفيْن، والتّقديرُ: فثوبٌ لي نسيتُهُ، وثوْبٌ لي أجرُّهُ[٦].

---

[١] المرادي. توضيح المقاصد ٨١١/٢، (الهامش:٤).

[٢] الأشْموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين، (ت٩٠٠هـ). شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العِلْميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ١٥٦/٢.

[٣] الأشْموني ١٥٦/٢.

[٤] البيت من المتقارب لامرئ القيس في: مغني اللّبيب ٦١٤/١، وشرح الكافية٣٤٦/١، وبرواية: "فثوبٌ لبِسْتُ وثوْبٌ أجُرّ" في شرح ابن عقيل ٢١٩/١.

[٥] ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري،(ت ٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة، دار مصر للطّباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م، ٢٢٠/١.

[٦] وفي البيت توجيهانِ آخرانِ: أحدهما: أنَّ جملتي " نَسيتُ، وأجرُّ " ليستا خبريْنِ، بل هما نعتانِ للمبتدأيْنِ، وخبراهُما محذوفانِ، والتّقدير: فمِنْ أثوابي ثوبٌ منسيٌّ وثوبٌ مجرورٌ، والتّوجيه الثّاني: أنَّ الجملتينِ خبرانِ، ولكنْ هناك نعتانِ محذوفانِ، والتّقدير: فثوْبٌ لي نسيتُه وثوبٌ لي أجرُّهُ، وعلى هذينِ التَّوجيهين فالمسوِّغ للابتداء بالنَّكرة كونُها موصوفة، وفي البيت رواية أخرى وهي: فثوبًا نسيت وثوبًا أجرُّ، بالنصب فيهما، على أنّ كلًّا منهما مفعولٌ للفعل الَّذي بعده، ولا شاهد في البيت على هذه الرِّوايَة. في شرح ابن عقيل ٢٢٠/١، (الهامش).

الشّاهِد الرّابِع:

فـــــلا تطْمَـــــعْ أبَيْـــــتَ اللّعْـــــنَ فيهـــــا وَمَنْعُكَهـــــا بِـــــشَيءٍ يُـــــسْـــتَطـــاعُ[1]

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قولُهُ: "ومنعُكَها"، "فقد وصَلَ ثاني ضميريْنِ عاملُهُما اسمٌ واحدٌ، وكان القياسُ أن يقولَ: ومنعُكَ إيّاها"[2]. وثانيهما قولُه: "بشيْءٍ": حيثُ زادَ الباءَ في الخبرِ الموجِبِ، وهوَ نادرٌ[3].

والمألوفُ زيادةُ الباءِ في الخبرِ المنفيِّ، كقولِه تعالى: "لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ (٢٢)" (سورة الغاشية)، و" وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد (٥١)"(سورة الأنفال)، و" مَا اللَّهُ بِغَافِلٍ (٧٤)" (سورة البقرة)، و" مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُون (٢)" (سورة القلم). ومن الشِّعْرِ قولُ الفرزدقِ:

مـــا أَنْـــتَ بِـــالحَكَمِ التُرْضَـــى حُكُومَتُـــهُ ولا البَلِيـــغِ ولا ذِي الـــرَّأْيِ والجَـــدَلِ[4]

---

[1] أبَيْتَ اللَّعْنَ: دعاءٌ بالصّلاح ومحبّة النّاس حتى لا يوجد مَن يلعنه. مَنْعُكَها: منعُك إيّاها.
والمعنى: لا تطمعْ بها –جعلكَ اللهُ ممن لا يُلعنون –فإنَّ بالمقدور أنْ أمنعك منها، وعدمُ حصولك عليها شيءٌ مستطاع. الأشْموني ٩٤/١. والمرادي. توضيح المقاصد، ٣٧٤/١. والبيت من الوافر، مُختلف في نسبته، فقد نُسب إلى قحيف العجليّ، وإلى رجل من تميم في توضيح المقاصد ٣٧٣/١، ولعبيدة بن ربيعة في شرح الأشْموني ٩٤/١، ولم ينسب لشاعر في الجنى الداني ٥٥/١.

[2] المرادي. توضيح المقاصد ٣٧٤/١، (الهامش).

[3] ينظر: المرادي. المالكي، أبو محمد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، (ت٧٤٩). الجنى الدّاني في حروف المعاني، تح: د. فخر الدّين قباوة، و محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص٥٥.

[4] الأنباري، الإنصاف ٤٢٤/٢.

الشّاهِد الخامس:

خَليلَـــيَّ مـــا وافٍ بِعَهْـــدي أَنْتُمـــا إذا لَـمْ تكونـا لـي عَلـى مَـنْ أُقاطِـعُ[1]

وثمَّـةَ مَوْضِـعانِ لِلْاسْتِشْهادِ، الأَوّل منهما قولُه: "ما وافٍ بعهدي أنتُما"، "حيثُ سوَّغَ الابتداءَ بهذهِ النّكرةِ "وافٍ" كوْنها في معنى الفِعل، مع اعتمادِها على النّفي، وجميعُ النّحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف "وافٍ" على النّفي "ما"، وهو اسم فاعل، فرفع فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر" [2]. والثّاني "مجيءُ الفاعلِ ضميرًا بارزًا"[3].

الشّاهِد السّادِس:

أَقـــاطِنٌ قَـــوْمُ سَـــلْمى أَمْ نَـــوَوْا ظَعَنـــا إنْ يَظْعَنـــوا فَعَجيـــبٌ عَـــيْشُ مَـــنْ قَطَنـــا[4]

وفيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: الأَوّل "مجيءُ اسمِ الفاعلِ "قاطِنٌ" مبتدأً؛ لاعتمادِهِ على الاستفهامِ بالهمزةِ، فاستغنى بمرْفوعِهِ "قوْمُ" عن الخبَر؛ فـ "قومُ" فاعل لاسم الفاعل "قاطنٌ"، سدّ مسدَّ الخبر. وهذا جائزٌ بالإجماع"[5]. والثّاني "عدمُ جوازِ إعرابِ "قاطِنٌ" خبرًا مقدمًا، و"قوْمُ" مبتدأً مؤخَّرًا؛ لِأَنَّ

---

[1] المعنى: يقول لصديقَيْهِ: إنّكما إذا لم تكونا لي على مَنْ أُعاديه، وإذا لم تقاطِعا مَن أُقاطعُ من النّاس من أجلي، فإنّكما لم تَفِيَا بما بيننا من الصّداقة والوِداد. اللمحة ٢٩٩/١. والبيت من الطّويل بلا نسبة في: شرح التصريح ١/ ١٩٢، والأشْموني١/ ١٧٩، ومُغني اللّبيب ٩٥٧/١.

[2] ابن الصّائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدّين، (ت ٧٢٠هـ). اللّمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط١، ٢٠٠٤م، ٢٩٩/١. وللاستزادة حول مسوّغات الابتداء بالنكرة ينظر: حسن، عباس. النحو الوافي، دار المعارف، ط١٥، ٤٨٦/١-٤٩١.

[3] الأشْموني ١٨٠/١.

[4] البيت من البسيط، بلا نسبة في: أوضح المسالك ١٩٠/١، وشرح قطر الندى ص١٢٢، وشرح الأشْموني ١٧٨/١.

[5] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (ت٧٦١هـ). أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشّيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ١٩٠/١.

لفظَةَ "قَوْمُ" تدلُّ على معنى الجمْع، بسببِ كونهِ اسمَ جمْعٍ، و"قاطِنٌ" مفردٌ، ولا يجوزُ أن يأتيَ المفردُ خبرًا عن الجمعِ، ولا عمّا يدُلُّ عليه"[١].

الشّاهِد السّابِع:

فَخَيْـــرٌ نحْـــنُ عنـــدَ النّـــاسِ مِـــنكُمُ إذا الـــدّاعي المثـــوِّبُ قـــالَ يـــا لا[٢]

وفي هذا البيت شاهدانِ، وكِلاهُما في قوله: "فَخَيْرٌ نَحْنُ"، أَمّا الأَوّل فإنَّ "نحن" فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يتقدّمْ على الوصف وهو "خَيْرٌ" نفيٌ ولا استفهامٌ. وزعمَ جماعةٌ من النُّحاة أَنَّهُ لا شاهد في هذا البيت، لِأَنَّ قوله: "خَيْرٌ" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره " نحنُ خيرٌ... إلخ ". وقوله "نحْنُ" المذكور في البيت تأكيدٌ للضّميرِ المستترِ في "خَيْرٌ"[٣]. وأَمّا الشّاهِد الثّاني فإنَّ "نَحْنُ" الَّذي وقع فاعلًا أغنى عن الخبرِ هوَ ضميرٌ منفصلٌ، فهو دليلٌ للجُمْهور على صِحَّة ما ذهبوا إليه من جواز كوْنِ فاعلِ الوصْف المُغْني عن الخبرِ ضميرًا منفصلًا، ولا يجوزُ في هذا البيتِ أن يكونَ قولُه "نَحْنُ" مبتدأً مؤخّرًا، ويكونُ "خيْرٌ" خبرًا مقدَّمًا، إذ يلْزمُ على ذلكَ الفصلُ بينَ "خيْرٌ" وما يتعلَّق به، وهو قوله: "عنْدَ النّاسِ" وقولُهُ: "مِنْكُمُ" بأجنبيّ"[٤]، فالأجنبيّ "نحنُ"، لأنَّ المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبيّ منه، إذ لا عمل للخبر فيه ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلتَ "نحنُ " فاعلًا، لأنَّ الفاعل بالنّظر إلى العامل فيه ليس أجنبيًّا منه[٥].

---

[١] ابن هشام. أوضح المسالك ١٩٠/١.

[٢] الدّاعي المثوِّب: الصّارخ المستنجد رافعًا ثوبَه ملوِّحًا به، "يا لا": أسلوب استغاثة، حُذفَ منه المستغاث به، وأصله: يا للنّجدة!! يقول: إنهم عند الشّدّة خير الناس، إذ هم أهل النّصرة للمستنجد المستغيث. عيد، محمد. النَّحْو المصفّى ٢٠٦/١. والبيت من الوافر لزهير بن مسعود الضبي في: الخصائص ٢٧٧/١، ومغني اللّبيب٢٨٩/١، وشرح ابن عقيل ١٩٤/١.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٤/١، (الهامش).

[٤] المرجع نفسه، ذاتها.

[٥] المرجع نفسه، ١٩٣/١.

ب) النّواسخ:

النّواسخ "كلمات تدخل على الجملة الاسميَّة فتنسخُ حُكمَها، أي: تغيِّرهُ بحكمٍ آخر"[1]. وهي أربعة أقسامٍ: الأوّل أفعالٌ ترفَعُ المبتدأ على أنَّه اسْمها، وتَنْصبُ الخبرَ على أنّه خَبَرُها، وهي كان وأخواتها، وهي: كان، وأمسى، وأصْبَح، وأضْحَى، وظلَّ، وبَاتَ، وصَارَ، ولَيْسَ، وما زال، ومَا بَرِحَ، ومَا فَتِيءَ، ومَا انْفَكَّ، ومَا دامَ". والثاني كَادَ وأخواتُها" وهي ثلاثة أقسام: أفعال المقاربة، وهي: "كاد، وكرب، وأوشك". وأفعال الرجاء: وهي: "عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ". وأفعال الشّروع: وهي كثيرة، منها: "أنْشَأَ، وطَفِقَ، وعَلِقَ، وأَخَذَ، وهَبَّ، وبَدَأ، وجَعَل، وقَامَ، وانْبَرَى". ومِثْلُها كُلُّ فعل يدلُّ على الابتداء بالعمل ولا يكتَفِي بمرفوعه. والثّالث حروف مشبّهة بالفعل، وهي تنصبُ المبتدأ على أنَّه اسْمها، وترفع الخبر على أنّه خبرها، وهي: "إنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، ولَكِنَّ، ولا النّافية للجنس". والرابع حروف نفي تَعْمَل عَمَلَ "لَيْس" بشُروط ذكرها النّحويّون، وتؤدّي المعنى الذي تؤدّيه "ليس"، وهي: مَا، ولا، ولاتَ، وإنْ"[2]. وفي النّواسخ تسعةُ شواهد شِعْرِيَّةٍ، صُنِّفتْ على النّحو الآتي:

إنَّ وأخواتها: ويُمثِّلُهُا خمسة شواهد: الأَوّل منها قول الشّاعر :

فَقُلْتُ عَساها نارُ كأْسٍ، وَعَلَّها تَشَكّى، فآتي نَحْوَها فَأَعودُها[3]

وفي البيت مَوْطِنانِ استشْهَدَ بهِما النُّحاةُ: الأَوّلُ منهما "مجيءُ "عسى" بمعنى "لَعَلَّ" واتَّصل بها ضمير "ها" النّائِبة، فنُصبَ محلًّا بها، ورُفعَ ما بعدَه على الخبريَّة، وفي هذا دليلٌ على عملِها

---

[1] الرّاجحي، عبده. التّطبيق النَّحْويّ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، ط١، ١٩٩٩، ص١١٣.

[2] الدّمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني. البلاغة العربيّة، دار القلم، دمشق، والدار الشّاميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ٤٥٧/١.

[3] يرجو في البيت أن يصيبَ محبوبتَه المرضُ؛ فيكونُ ذلك وسيلةً إلى عيادته إيّاها. ينظر: شرح التّصريح ٢٩٧/١. والبيت من الطّويل لصخر بن جعد الحضرميّ في: أوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٢/١، وشرح التّصريح ٢٩٧/١.

عملَ "إنَّ"، وهذا مذهبُ سيبويه"[١]. وأَمّا الثّاني فهو "جوازُ القول: "علَّ" في "لَعَلَّ"[٢]. وهي تعملُ عمل "لَعَلَّ"، فتنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ إذا اتَّصلتْ بضميرِ النَّصْبِ كما في البيت. و"لَعَلَّ" هي لغةُ القرآنِ، كقوله تعالى: "لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ. . . (٤٤)" (سورة طه)، و"وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (٣)" (سورة عبس). وأَمّا "عَلَّ" فقدْ تكونُ على لغةِ بعضِ العربِ الّذين يميلون إلى الحذْفِ.

الشّاهِد الثّاني:

وَلِكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْروفُ في النّاسِ وَالأَجْرُ[٣]

وفي البيت مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ، أحدُهما قولُه: "ولكِنَّ أجْرًا... بِهَيِّنٍ"، حيثُ زادَ "الباء" في خبرِ "لكنَّ" المشدّدة النّون، وهوَ نادرٌ[٤]. وأَمّا الآخرُ فهو قولُه: "لوْ فَعَلْتَ": حيث "ذكرَ الشَّرطَ معترِضًا بين اسمِ "لكِنَّ" وخبرِها، وجوابُهُ محذوفٌ، كما حَذفَ مفعول "فعَلْتَ"، والأصْلُ: ولكِنَّ أجْرًا هَيِّنٌ لوْ فعلتَهُ أصَبْتَ"[٥].

الشّاهِد الثّالِث:

ليتَ شِعْري مُسافرَ بْنَ أبي عَمْرٍو ولَيْتٌ يَقولُها المَحْزونُ[٦]

فقد احتوى موضِعَيْن لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "لَيْتَ شِعْري"، حيث "حذفَ الخبرَ وجوبًا؛ لأنَّ الاستفهام سدَّ مَسَدَّهُ، بدليل قوله بعد ذلك:

---

[١] ابن هشام. أوضح المسالك، ٣١٧/١، (الهامش).

[٢] ينظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م، ٢٩٨/٢.

[٣] البيت من الطّويل بلا نسبة في شرح الكافية ٤٣٨/١، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، وشرح الأشْموني ٢٦٣/١.

[٤] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٢٨٧/١، (الهامش).

[٥] الأزهريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، (ت٩٠٥هـ). شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النَّحْو، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٢٧٤/١.

[٦] البيت من الخفيف لأبي طالب في الكتاب ٢٦١/٣، وشرح الكافية ٤٧٧/١.

أيُّ شـــــيْءٍ دَهـــــاكَ أمْ غـــــالَ مِـــــرآ كَ وهَـــــلْ أقـــــدَمَتْ عليـــــكَ المَنـــــونُ[١]

وثانيهما "إعرابُ "ليْتَ" لدلالتِها على الاسْمِيَّة"[٢]. ومثل ذلك قولُ أبي زبيد:

لَيْـــــتَ شِـــــعْرِي وَأَيْـــــنَ منِّـــــي لَيْـــــتٌ إنّ لَيْتًـــــــا وإنَّ لَـــــــوًّا عَنَـــــــاءُ[٣]

فصرفَ "ليْتَ" أيضًا على الاسْمِيَّة، و"ليتَ" حرفٌ مشبَّهٌ بالفعلِ مبنيٌّ على الفتحِ، غير أنَّ الشّاعِرَ جعلَهُ مِطواعًا للصَّرفِ، فصرَفَهُ غيرَ آبِهٍ لأصْلِ بنائِه، ولم يكتفِ بذلك، بل صرَفَ "لوْ" كما يصرِفُ المُعربَ.

الشّاهِد الرّابِع:

لَيْـــــت شِـــــعْري مُقـــــيمٌ العُـــــذْرَ قَـــــوْمي أمْ هُـــــم لِـــــي فـــــي حُبِّهـــــا عاذِلـــــونا[٤]

واستشهَدَ بهِ النُّحاةُ في موطنيْنِ أيضًا: أَوَّلُهما قولُه: "مُقيمٌ العُذْرَ قَوْمي"، "فقد أعملَ اسمَ الفاعل "مُقيمٌ" عملَ الفعلِ، لكونِهِ معتمِدًا على همزةِ استفهامٍ محذوفةٍ. والأصلُ: "أمُقيمٌ"، والدّليلُ على وجودِ الاستفهامِ قولُه: "ليْتَ شِعْري"، فإنَّ هذهِ العبارةَ يقعُ بعدَها الاستفهامُ ألبتَّةَ إمّا مذكورًا، وإمّا مقدَّرًا، ووجودُ "أم"، فإنَّها تعادلُ الهمزة"[٥]. وثانيهما قولُه: "ليْتَ شِعْري"، "حيث تُساق للتعجّبِ من الأمرِ

---

[١] ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدّين، (ت٦٧٢هـ). شرح الكافية الشّافية، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدراسات الإسلاميّة، مكّة المكرّمة، ط١، ٤٧٧/١.

[٢] ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، (ت١٨٠هـ). الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م. ٣/ ٢٦٠.

[٣] سيبويه، الكتاب ٢٦١/٣.

[٤] البيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٠٢/١، وهمع الهوامع ٣/ ٦٩.

[٥] شُرّاب. محمد محمد حسن. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة في أُمّات الكُتُب النَّحْوِيَّة لأربعة آلاف شاهد شعري، ط١، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ٢٠٠٧م، ٢٢٣/٣.

وإظهارِ الغرابةِ، وخبرُ "ليْتَ" محذوفٌ بلا تقديرٍ، وجملةُ الاستفهامِ بعدَه في محلِّ نصْبِ مفعولٍ به لـِ "شِعْري"، كأَنَّهُ قالَ: ليْتَ عِلمي جوابُ هذا الاستفهام حاصلٌ"[١].

الشّاهِد الخامس:

فَوَاللّـــــهِ مـــــا فـــــارَقْتُكُمْ قالِيـــــا لَكُـــــمْ وَلكِـــنَّ مـــا يُقْـــضى فَـــسَوْفَ يَكـــونُ[٢]

وفيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما: "إعمالُ "لكِنَّ" مع اتصالِها بـِ "ما"؛ لِأَنَّ "ما" هذه موصولة لا زائدة، بدليل عَوْد الضّميرِ في "يُقضى" عليها"[٣]. وثانيهما زيادةُ الفاء في خبر لكِنَّ: "فسَوْفَ يَكونُ"[٤] وزيادةُ الفاءِ في خبر "لكِنَّ" جائزةٌ؛ لِأَنَّ المبتدأ "ما" شبيهٌ بالشَّرط[٥].

فالناسخُ "لكنّ" لم يمنعْ دخولَ الفاءِ على خبرِه، كما لم يمنعِ الناسخَ "إنَّ" دخولَها على خبرِه في قوله تعالى: " إِنَّ الَّذينَ فتَنُوا المُؤْمِنينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثمَّ لَمْ يَتُوبوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّم. . . (١٠)" (سورة البروج). وكذلك الحال في خبر "أنّ" في قوله تعالى:" وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ. . ." (٤١) (سورة الأَنْفال). وتُمنعُ زيادةُ الفاءِ في خبرِ كلٍّ مِنْ: "لَيْتَ" و "لَعَلَّ" و"كَأَنَّ" بما تحملُه من معاني التمنّي، والتّرجّي، والتّشبيه، والَّتي يتعذَّرُ وجودُ أسلوبِ الشَّرطِ معها، وهو ما سوّغَ دخولَ الفاءِ على خبرِ "إنَّ"، و"أنَّ"، و"لكِنَّ".

---

[١] شُرّاب. شرح الشّواهد الشّعريّة ٢٢٢/٣.

[٢] قاليًا: كارهًا. والبيت من الطويل للأقْوه الأوديّ في شرح الأشْموني ٢١٨/١، وبلا نسبة في شرح الكافية ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٤٠٧/١.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك ٣٣٩/١، (الهامش:٤).

[٤] المرجع نفسه، ذاتها.

[٥] ينظر: حسن، عباس. النَّحْو الوافي، ٥٤١/١.

كانَ وأخواتُها: وفيها ثلاثة شواهد :

الشّاهِد الأَوّل:

ونُبِّئـــــتُ ليْلـــــى أرْسَـــــلتْ بِـــــشَفاعَةٍ إلَـــيَّ فَهَـــلّا نفْـــسُ لَيْلـــى شَفيعُـــها[1]

وفيه مَوْضِعانِ استشهدَ بهِما النُّحاةُ: أَوَّلُهما "حذفُ كان واسمها ضمير الشّأنِ بعد "هَلّا"، ولم تعرَب "نَفْسُ ليْلى" اسمًا لـِ "كانَ المحذوفة"؛ لِأَنَّ "شفيعُها" اسمٌ مفردٌ مرفوعٌ، لا يصلحُ أن يكونَ خبرًا لها إلا على وجه شاذّ"[2]. وثانيهما أنَّ "كان" المحذوفة هنا بمعنى "يَكونُ" لوقوعِها بعدَ حرفِ التَّحْضيضِ، وإنَّما عبَّر بِـ "كانَ"؛ لِأَنَّ المعهودَ في غيرِ هذا الموْضِعِ تقديرُ "كانَ"، فحملَ عليهِ هذا الموضعَ"[3]. أي أنَّ الجملةَ الاسْمِيَّةَ خبر" يَكونُ" المقدَّرة، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ على تقدير: هَلّا يكونُ الشَّأنُ نفْسُ ليلى شفيعها.

الشّاهِدُ الثّاني:

فَقُلْـــــتُ يَمـــــينُ اللهِ أَبْـــــرَحُ قاعِـــــدًا وَلَـــوْ قَطَعـــوا رَأْســـي لَـــدَيْكِ وَأَوْصالـــي[4]

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ أيضًا: أَوَّلُهما "إعمال "أَبْرَحُ" عملَ كانَ؛ لِأَنَّهُ تقدَّم عليهِ النَّفيُ تقديرًا، وإن لم يظهرْ لفظًا؛ لِأَنَّ المعنى: لا أبرحُ قاعدًا"[5]. ومثله قوله تعالى: "قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى

---

[1] البيت من الطّويل لقيس بن الملوّح في: توضيح المقاصد ١٣٠٩/٣، وللصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْريّ في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٤/١.

[2] ابن هشام. أوضح المسالك ١١٠/٣، (الهامش).

[3] النّجّار. محمد عبد العزيز. ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، مؤسّسة الرِّسالَة، ط١، ٢٠٠١م، ٧٨/٤.

[4] البيت من الطّويل لامرئ القيس في: الخصائص ٢٨٦/٢، واللّمع ١٨٦/١، والإنصاف ٦٧٩/٢.

[5] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٢٩/١، (الهامش:٤).

تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ (٨٥)" (سورة يوسف). وثانيهما عدمُ حذفِ حرفِ النَّفي مع "أبْرَحُ" قياسًا إلا مع القَسَم[١].

الشّاهِدُ الثّالِثُ:

تَنْفَـــــكُّ تَـــــسْمَعُ مـــــا حَيِيـــــــــ ـــــتَ بِهالِـــــكٍ حَتّـــــى تَكونـــــــهْ[٢]

وقد استشهد النُّحاة بثلاثة مواضع في هذا البيت: أَوَّلُها قولُه: "تَكونَه"، فجاءَ خبرُ كانَ ضميرًا متَّصلًا[٣]. وثانيها قوله: "تَنْفَكُّ"، وفيه شاهدانِ: الأَوّل منهما استعمالُ الفعلِ المضارعِ من "انْفَكّ"، والثّاني مجيئُها غير مسبوقةٍ بالنَّفي أو ما يضاهيهِ، وهو شاذّ، والقياس ذكرُ نفيٍ أو نهيٍ قبلَ "انفَكَّ"، وكذلك "زالَ" و "برِحَ" و"فَتِئَ"[٤]. وقد تُحذفُ إذا سُبقَتْ بقسَمٍ كما في الشّاهِد السابق:

" فقلتُ يمينُ اللهِ أبرَحُ قاعِدًا".

وأَمَّا استعمالُ المضارعِ من "انفَكَّ" فهو ليس الشّاهِدَ الوحيدَ على ذلك، بلِ استعملَهُ ذو الرُّمَّة في قوله:

حـــــــراجيجُ لا تنفـــــــكُّ إلا مُناخـــــــةً على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بلَدًا قَفْرا[٥]

---

[١] ينظر: الأشْموني ٢٢١/١.

[٢] البيت من مجزوء الكامل لخليفة بن براز في الإنصاف ٨٢٤/٢، وشرح الكافية ٣٨٢/١، واللّمحة ٥٧٠/٢، وبعده:

وَالْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَـا ءَ مُؤَمِّلاً وَالمَوْتُ دُونَهُ

[٣] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٨٢٤/٢، (الهامش).

[٤] المرجع نفسه، ٨٢٥/٢.

[٥] سيبويه. الكتاب، ٤٨/٣.

أفعال المقاربة:

وفيها شاهدٌ واحدٌ في "أوشكَ" وهو قول الشّاعِر:

ولَـــوْ سُـــئِل النّـــاسُ التّـــرابَ لأَوْشَـــكوا إذَا قيـــلَ هـــاتوا أَنْ يَمَلّـــوا وَيَمْنَـــعوا[1]

وفيه مَوْضِعانِ: أَوَّلُهما "مجيء "أوشكَ" بصيغة الماضي، وفي هذا ردٌّ على من لا يجوِّزُ وقوعَها إلّا بصيغة المضارع. وثانيهما مجيء خبر "أوشكَ" فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ "أنْ"، وحكمُ اقترانِ جوابِ "أوشكَ" بِـ "أنْ" الجوازُ مع التَّغليب"[2].

أفعال الرَّجاء:

ويُمثِّلُهُا شاهدانِ: وكلاهما في "عسى"[3]، فالأَوّل منهما قول الشّاعر:

ولـــي نَفْـــسٌ أقـــولُ لهـــا إذا مـــا تُنـــازِعُني لَعَلّـــي أَوْ عَـــسانـــي[4]

ففيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشهادِ : أَوَّلُهما أنَّ الشّاعِر "جعل "عسى" كـَ "لَعَلَّ"، فنصب بها الاسم، فقال: "عساني"، كما يقول لَعَلَّني"[5]. والضّميرُ المتَّصل "الياء" في محلّ نصب اسم عسى، وخبرها محذوف. وثانيهما: أَنَّهُ أتى بنون الوقاية قبل ياء المتكلّم، كما في: إنَّني، وليتني وكأنَّني"، فقال:

---

[1] البيت من الطّويل بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١، وشرح التّصريح ٢٨٣/١.

[2] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٢٩٨/١.

[3] في "عسى" ثلاثة أقوال للنُّحاة:

الأوّل: أنَّها فِعل في كلّ حالٍ، سواء اتّصل بها ضميرُ الرّفع، أمْ ضميرُ النّصب، أمْ لمْ يتّصلْ بها واحدٌ منهما، وهو قولُ نُحاة البصرة، ورجّحهُ المتأخِّرون. والثّاني: أنّها حرفٌ في جميع الأحوالِ، سواء اتّصل بها ضميرُ الرّفعِ أم لمْ يتّصلْ بها، وهو قولُ جمهرة الكوفيّين، وثعلب، وابن السّرّاج. والثّالث: أنّها حرفٌ إذا اتّصلَ بها ضميرُ نصْبٍ، كما في الشّاهد: ولي نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لَعَلَّي أَوْ عَسانـــي. ابن هشام. أوضح المسالك ٢٩٠/١.

[4] البيت من الوافر لعمران بن حطان في الخصائص ٢٧/٣، وشرح الكافية ٤٦٣/١، وبرواية:

وَلِي نفْسٌ تُنازِعُني إذا ما أقولُ لَها: لَعَلّي أوْ عَسَاني

في: شرح ابن عقيل ١١٣/١. ويُزعَم أن عمران كان سنّيًّا، فتزوّج امرأة من الخوارج، فقيل له فيها، فقال: أردُّها عن مذهبِها، فغلبَتْ عليه، وأضلَّتْه عن مذهب السّنّة. أوضح المسالك ٣١٨/١.

[5] السّيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت٣٨٥هـ). شرح أبيات سيبويه، تح: د. محمد علي الرّيح هاشم، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ١٩٧٤م ٣٦٦/١.

"عساني"، ولو كان هذا الضّمير خبرًا، كما زعم المبرّد والفارسي، وكانت "عسى" فعلًا، لكان الشّاعِرُ قد اقتصرَ على الفعلِ ومنصوبِه من دونِ مرفوعِه، وهذا لا نظيرَ له في الاستعمالِ العَرَبِيّ[١].

وأَمّا الشّاهِد الثّاني ففي قول الشّاعِر:

ومـــاذا عَـــسى الحَجّـــاجُ يَبْلُـــغُ جَهْـــدُهُ إذا نَحْـــنُ جَاوَزْنـــا حَفيـــرَ زِيـــادِ[٢]

وقد ورد فيه مَوْضِعانِ للاستِشْهادِ أيْضًا: الأَوّلُ "رفعُ المضارع الواقعِ خبرًا لـ "عَسى"، وهو "يَبْلُغُ" اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضميرٍ عائدٍ إلى اسمِ "عَسى"، وهو " جَهْدُهُ "، وهذا سائغٌ في "عَسى" من دونِ أخَواتِها على رأي الجُمْهورِ، وبعضُهم يرى أن " جَهْدُهُ " بالنَّصْبِ مفعولُ "يبْلُغُ"، والفاعلُ يعود إلى الحجّاج، فلا شاهد إذًا، على روايةِ النَّصْب"[٣].

والثّاني مجيءُ خبرِ "عسى" فعلًا مضارعًا غيرَ مقترنٍ بـ "أنْ" المَصْدَرِيَّة، وهو قليلٌ[٤]. ومنه قولُ الشّاعِر:

عَـــسى الكَـــرْبُ الَّـــذي أمْـــسَيْتُ فيـــهِ يكـــــــونُ وراءَهُ فـــــــرَجٌ قَريـــــــبُ

---

[١] ابن هشام. أوضح المسالك ٣١٨/١، (الهامش:١).

[٢] الجهد: الطاقة والوسع. حفير زياد: هو موْضعٌ على خمس ليالٍ من البصرة. وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية، وكان واليًا على العراق.

المعنى: ما الَّذي يرجو الحَجّاج أن ينالَه منّا إذا نحن جاوزْنا هذا الموضعَ، وأصبحنا في أمْن من اللّحاق بنا؟ والاستفهام إنكاريٌّ أي: إنّه لا يُرجى له شيء مما يريد. أوضح المسالك ٢٩٦/١. والبيت من الطّويل للبرج التميميّ في: أوضح المسالك ٢٩٦/١، وشرح شذور الذّهب للجوجري ٤٩٧/٢، ونُسب للفرزدق في: شرح التّصريح ٢٨١/١، وشرح الأشْموني ٢٨٤/١.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٩٦/١، (الهامش:٣).

[٤] ينظر: شرح ابن عقيل ٣٢٩/١، (الهامش).

و"جُمْهورُ البَصْريّينَ على أنَّ حذْفَ "أنْ" من خبرِ عسى ضرورة"[1]. وهذا ما أميلُ إليه، فلم يرِد خبرُ "عسى" في القرآن الكريم إلّا مُقْترنًا بـِ "أنْ"، ومن ذلك قوله تعالى: "عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ. . . (٨)" (سورة الإسراء)، وقوله: " عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا (٧٩)" (سورة الإسراء)، وقوله: " فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ. . . (٥٢)" (سورة المائدة).

[1] المرادي. الجنى الدّاني، ٤٦٢/١.

المبحث الثّاني: المنصوبات

وفي المنصوباتِ اثنا عشرَ شاهدًا، توزَّعتْ على أبواب المفعول به، والاستثناءِ، والتّمييزِ، والنِّداءِ، والمصدرِ النّائبِ عن فعْلِهِ، والمفعولِ لأجلِهِ، والمفعولِ فيه. وبيان ذلك في ما يأتي:

أ) **المفعول به**، وشاهدُه قول الشّاعر:

أبَعْـــدَ بُعْـــدٍ تقـــولُ الـــدّارَ جامِعـــةً شَـــمْلي بِهِـــمْ أمْ تقـــولُ البُعـــدَ مَحْتومـــا؟[1]

وفيه مَوْضِعانِ استشهدَ بهما النُّحاةُ: الأَوّلُ منهما قوله: " أبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدّارَ جامِعةً "، حيثُ "أعمَلَ "تقولُ" عملَ "تظنُّ"؛ لاستكمالِها شروطَ الإعمالِ"[2]، "ولا يَمنعُ العملَ الفصلُ بين الاستفهامِ وبين الفعلِ "تَقولُ" بالظَّرفِ "بَعْدَ"[3]. وأَمّا الثّاني فهو "إعمالُ "تَقولُ" من غيرِ فصْلٍ في قولِه: **"**أمْ تقولُ البُعدَ مَحْتوما"[4].

فالظَّرفُ المتعلِّقُ بـِ "تقولُ" لم يمنعْ "تَقولُ" من عملِها عملَ "تظنَّ"، وقد أجرى الشّاعِرُ القولَ مَجرى الظَّنِّ في قولِهِ: " أمْ تقولُ البُعدَ مَحْتوما"، فنصَبَ الفعلُ "تَقولُ" مفعولَيْنِ في صدْرِ البيْتِ، ثم في عجزِه. وفي ذلك دليلٌ على إجراءِ القول مجرى الظّنّ؛ لِأَنَّ المفعولَيْنِ في الموضعيْن منصوبانِ لفظًا، والقولُ إذا أُريدَ بهِ الحكايةُ لم ينصبْ إلا الجمَلَ أو ما يؤَدّي مُؤَدّاها، وهو في الشّاهِد للظَّنِّ لا للحكاية.

---

[1] يقول: أتظنُّ أنَّ الدّار ستجمعُ شملَنا بعد أنْ تفرَّقنا، أمْ أنَّ هذا الفراق أصبح أمرًا محتومًا؟ الأشْموني ٣٧٦/١. والبيت من البسيط بلا نسبة في: أوضح المسالك ٦٨/٢، وشرح التّصريح ٣٨٣/١، وشرح الأشْموني ٣٧٦/١.

[2] لإعمال "يقول" معنى الظنّ شرطانِ :

أوّلهما أنْ يكون الفعلُ مضارعًا للمخاطب مسبوقًا باستفهام، وثانيهما ألّا يُفصلَ بين الفعل والاستفهام بغير ظرْفٍ أو جار ومجرور، أو معمول الفعل. والشّاهِد مثال الفصل بين الفعل والاستفهام بظرف. وأما الفصل بينهما بالجار والمجرور فهو كقولك: أبالكلامِ تقولُ الأمةَ بالغةً مجدَ آبائها الأَوّلين؟

ومثال الفصل بمعمول الفعل قول الشّاعِر: أجُهّالًا تقولُ بنـــي لؤي لعَمْرُ أبيك أم متجاهلينـــا.

ينظر: الغلاييني. جامع الدّروس العربيّة ٢٨/٣.

[3] الأشْموني ٣٧٧/١.

[4] المرجع نفسه، ذاتها.

ب) الاستثناء:

ويمثّلهُ شاهد واحد، هو قول الشّاعِر:

ألا كُـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلا اللـهَ باطِـلُ وَكُـلُّ نَعـيمٍ لا مَحـالَةَ زائِـلُ[1]

وقـد ورد فيـه مَوْضِـعانِ لِلْاسْتِـشْهادِ: الأَوّل منهمـا "اسـتعمالُ "خـلا" فعـلًا؛ لـسبْقِها بـ "مـا" المَصْدَرِيَّة، ونصْبُ لفظِ الجلالةِ بعدها"[2]. والّذي يدلّنا على استعمالها فعلًا أنّها جاءتْ مسبوقةً بِـ "ما" المصدريّة، ومعلومٌ أنَّ "ما" المصدريّة تدخلُ على الأفعال، ولا تدخلُ على الحروفِ. وأَمّا الثّاني فهوَ "توسُّطُ المستثنى بين جزأيِ الكلامِ في قولِه: " ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ " يريد: ألا كلُّ شيءٍ باطِلٌ ما خَلا اللهَ"[3].

جـ) التّمييز

وفيه شاهد واحد أيضًا، وهو قول الشّاعِر:

تخَيَّـرَهُ فلـمْ يَعْـدِل سِـواهُ فَـنِعْمَ الْمَـرءُ مِـنْ رَجُـلٍ تِهامـي[4]

وفـي هـذا البيـت مَوْضِـعانِ لِلْاسْتِـشْهادِ: الأَوّل منهمـا "الجمـعُ بـين فاعـل "نِعْـمَ" الظّـاهر وهُـو "المرْءُ"، وبين التّمييز "مِنْ رَجُلٍ"؛ وقد أفادَ التَّمييزُ معنًى زائدًا عمّا أفاده الفاعل، بسبب نعته بكونه تِهاميًّا؛ أي: منسوبًا إلى تِهامة؛ وتِهامة: اسم لما انخفضَ عن نجْدٍ من بلادِ الحجاز"[5].

والثّاني جرُّ التمييز "رَجُلٍ" بِـ "مِنْ"، وهُوَ جائِزٌ[6].

---

[1] البيت من الطّويل للبيد بن ربيعة العامري في أسرار العربيّة ١٦٢/١، والمفصّل ٩٦/١، وشرح الكافية ٧٢٢/٢.

[2] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٤٥/٢، (الهامش:٤).

[3] الأشْموني ٢٦/١.

[4] البيت من الوافر لأبي بكر بن الأسود اللّيثي في: توضيح المقاصد ٧٣٢/٢، وأوضح المسالك ٢٤٥/٣، وشرح التّصريح ٦٢٦/١.

[5] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٤٦/٣، (الهامش). والبيت في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكّة.

[6] ينظر: العيني، بدر الدين، (ت٨٥٥هـ). المقاصد النَّحْوِيَّة في شرح شواهد الألفيّة، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخريْن، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّرجمة، ١١٨٢/٣.

د) النِّداء

وثمَّة شاهد واحد فيه، وهو قولُ الشّاعِر:

فكُنْـــــتَ إذْ كُنْـــــتَ إلهـــــي وَحْدَكـــــا لَـــمْ يَـــكُ شَـــيءٌ يـــا إلهـــي قَبْلَـــكا[١]

ففي هذا البيت ثلاثة مواضع لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُها قولُهُ: "إلهي" في الشَّطر الأَوّلِ، حيث "جاءَ منادى سقطَ منْهُ حرفُ النِّداءِ لدَلالة الثّاني عليه"[٢]. وثانيها قولُه: "إلهي"، حيثُ "أثبت الياء الَّتي للمتكلِّم في كِلا الشَّطريْنِ، وقد أضافَ إليها المنادى"[٣]. وثالثها قوله: "وَحْدَكا"، حيث أضاف الشّاعِرُ لفظَ "وَحْد" إلى كاف الخطاب"[٤].

هـ) المصدر النّائِب عن فِعلِه

وفيهِ شاهدان: الأَوّل منهما قول الشّاعر:

أعَبْـــدًا حَـــلَّ فـــي شُـــعَبَى غَريـــبًا أُلُـــؤْمًا لا أبـــا لَـــكَ واغْتِرابـــا[٥]

وفيه مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُها "وقوع كل من: "لُؤْمًا" و"اغْتِرابًا" مَصْدرًا نائبًا عن فعلِهِ بعْدَ الاستفهامِ التَّوبيخيِّ، فعامِلُهُ محذوفٌ وجوبًا باتِّفاق"[٦]. فاللَّفْظانِ " لُؤْمًا" و "اغْتِرابًا" بمعنى: أتَلْؤُمُ لُؤْمًا؟ وتغتَرِبُ اغْتِرابا؟ وهذا الاستعمالُ شائعٌ في كلامِ العرب. وثمَّةَ وجهٌ آخر في اللّفظيْنِ: "لُؤْمًا"،

---

[١] من الرّجز لعبد الله بن عبد الأعلى القُرشيّ في: المقتضب ٢٤٧/٤، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافي ٤٣/٢.

[٢] الأزهري. شرح التّصريح ٦٩٤/١.

ويروى: حتى شَتَتْ....

[٣] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٤٤/٢.

[٤] ابن هشام. أوضح المسالك ٩٦/٣، (الهامش).

[٥] شُعَبَى: اسم موضع. يهجو جريرٌ خالدَ بن يزيد الكِنديّ قائلًا له: "يا عبدًا نزل شُعَبى بعيدًا عن وطنه، أتفخر وقد جمعت – لا أبا لك – بين الدّناءة والخِسّة، والاغتراب عن الأهل والأوطان؟ اللمحة ٣٥٣/١. والبيت من الوافر لجرير في الجمل في النَّحْو ١١٤/١، والكتاب ٣٣٩/١، واللّمحة ٣٥٣/١.

[٦] ابن هشام. أوضح المسالك ١٩٢/٢، (الهامش:١).

و"اغترابا": أنْ يكونَ التّقديرُ: "أتَجْمعُ لُؤْمًا واغتِرابًا"[1]. وثانيها وقوع "عبدًا" منادى نكرة ومقصودة، وقد نصَبه مع التّنوين تشبيهًا له بالنّكرة غير المقصودة، وذلك للضّرورة؛ وقيل: يجوز نصبه؛ لأنّه شبيه بالمضاف؛ لأنه نكرة موصوفة؛ وقد أجاز سيبويه أن يكون "عبدًا" حالًا من فاعل محذوف؛ والتّقدير: أتفخرُ عبدًا؟ أي: وأنت عبدٌ، ولا يليقُ الفخْرُ بالعبيد[2].

وأمّا الشّاهِد الثّاني ففي قول الشّاعر:

ثـــمَّ قالـــــوا: تُحِبُّهـــا؟ قلـــتُ: بَهْـــرًا عَـــدَدَ الـــنَّجْمِ والحَـــصى والتُّـــرابِ[3]

وفيه مَوْضِعانِ للاستشهاد، الأَوّلُ منهما في قولِه: "بَهْرًا"، و"معناهُ: عَجَبًا لهم، ورُبَّما تَرَكَتِ العربُ إظهارَ هذه اللّام إذا عَلم الدّاعي أَنَّهُ قد عُلِم المَعْنِيُّ بِدُعائه"[4].

فـ "بَهْرًا" يُنصبُ على إضْمارِ فعلٍ تقديرُه: بَهَرَكَ اللهُ، وهو تمثيلٌ لا يُتكلَّمُ به، نحوَ قولِكَ: جَهْدًا، أي جَهْدي ذلك. وقد ترَكَ ابنُ ميّادةَ إظهارَ اللّام بعْد "بَهْرًا" في قوله:

تَفاقَـــدَ قـــوْمي إذْ يبيعـــونَ مُهْجَتـــي بِجارِيَـــةٍ بَهْـــرًا لَهُـــمْ بَعْـــدَها بَهْـــرا

أي تبًّا[5]؛ فهو عندَهُ بمنزلةِ حذْفِ "بِكَ" بعد قوْلِكَ: "مرْحَبًا"، فحذفُها للعِلْمِ بها. وقد استعملَهُ الشّاعِر في حالتيْ إثباتِ اللّام وحذْفِها إيذانًا بجَوازِ الحالتيْنِ. ورُبَّما جيءَ باللّام توْكيدًا، وإنْ كانَ العلمُ محيطًا بأنَّ المُخاطَبَ قد عرفَ المقصودَ بالدُّعاء.

---

[1] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه، ٧١/١.

[2] ينظر: سيبويه. الكتاب، ٣٤٥/١. وأوضح المسالك، ٢١/٤، (الهامش:٢).

[3] البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة برواية: عدد القطر والحصى والتّراب في الخصائص ٢٨٣/٢، والإنصاف ١٩٥/١، وبرواية: "عددَ الرّملِ والحَصَى والتُّرابِ" في مغني اللبيب ٢٠/١.

[4] الزّجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت ٣٣٧). اللّامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ص١٢٤.

[5] ينظر: سيبويه. الكتاب ٣١٢/١.

وأَمّا السّيرافي (ت٣٣٧هـ) فقد ذكرَ بعضَ مَعانيها، فـ "بَهْرًا لَـهُ": خيبـةً لـه، وقيل: تَعْسًا لَـهُ، وقيلَ: الدُّعاء عليه بالشَّرِّ، ويقالُ: بَهَرَهُ، إذا غَلَبَهُ. وأَمّا "بَهْرًا" فهو مصدرٌ ليس له فعلٌ يستعملُ في معناه[١].

وتأثَّر السُّيوطي بهذا الرّأي، فذكرَ أَنَّها "بمعنى "غَلَبة"، أي غلَبَني حبُّها غلَبةً"[٢].

هذا ما كانَ بالنِّسْبةِ للشّاهدِ الأَوّلِ، وأَمَّا الثّاني فهو حذْفُ همزةِ الاستفهامِ من لفظِ "تُحِبُّها "، لِأَنَّ الشّاعِر أرادَ: أتُحِبُّها؟[٣].

وفي ذلك إقرارٌ من ابْنِ أبي ربيعةَ بدوْرِ التّنغيم في إظهارِ المعْنى المُرادِ، كالاستفهامِ وغيرِه من خلال الشّاهِد السَّابق، وهو ليسَ بدخيلٍ على اللُّغَة العَرَبِيّة، فما الجملُ الاستفهاميَّةُ الخاليةُ من أدواتِ الاستفهامِ في لغَتِنا إلّا شواهِد على شيوعِ الاستِعمالِ حتّى وقتِنا الحاضر. وقد ذكرَ ابنُ جني قولَ عمران بْنِ حِطّان:

فأَصْبَحْتُ مِنْهُمْ آمِنًا لا كَمَعْشَرٍ أتَوْني وقالوا مِنْ ربيعَةَ أوْ مُضَر؟

يريد: أَمِن ربيعةَ؟[٤].

فحذْفُ أداة الاستفهامِ لظهورِ معناهُ شائعٌ في العَرَبِيّة، فقد رُويَ "أَنَّ أبا عبيدةَ بْنَ الجَرّاحِ سأَلَ النبيَّ – صلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ–: يا رسولَ اللهِ، أحدٌ خيرٌ منّا؟ والتّقدير: هل أحدٌ خيرٌ منّا؟"[٥].

---

[١] ينظر: السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ١٧٩/١.

[٢] السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدّين، (ت٩١١هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، ١٠٥/٢.

[٣] ينظر: ابن جنّي. الخصائص ٢٨١/٢.

[٤] ابن عقيل ١٩٠/٢.

[٥] العكبري، أبو البقاء، (ت٦١٦هـ). إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النّبويّ، تح: د.عبد الحميد هنداوي، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص٧٣.

وأشار المبرّد إلى أنّ المقصود بقول الشّاعر: "قالوا تحبّها" الإخبار، وليس الاستفهام، كأنّه قال: قالوا: أنت تحبّها![1]. وذكر ابنُ هشامٍ أَنَّ "قالوا تحبّها" "تحتمل وجهيْنِ: "أوّلهما الاستفهامُ، وثانيهما الإخبار، على تقديرِ معْنى: أَنْتَ تُحبّها"[2].

وإن صحَّتْ إرادةُ الإخبارِ في قوله: "قالوا تُحِبُّها" فينتفي الوجْهُ الأوّل لِلْاسْتِشْهادِ، ويخرجُ الشّاهِدُ من دائرةِ التَّعَدُّد. وإرادَةُ الاستفهامِ، أو الإخبارِ في هذا الشّاهِدِ مسألةٌ اجتهاديَّةٌ معتمدةٌ على المشافهَةِ لا غيْر.

و) المفعول لأجله، وفيه شاهدان:

الشّاهِد الأَوّل:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما[3]

ففيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قولُه: "ادِّخارَهُ"، حيث "وقعَ مفعولًا لأجلِه منصوبًا مع أَنَّهُ مضافٌ للضَّميرِ، ولو جرَّهُ باللّام فقال: " لادِّخارِهِ " لكانَ سائِغًا مقبولًا"[4]. وثانيهما قولُهُ: "تكرُّما"، "فهو مفعولٌ لأجلِه، وهو منكَّرٌ غيرُ معرَّفٍ لا بإضافةٍ، ولا بـِ "أل"[5]. وقد استوفى شروطَ نصبِه على أَنَّهُ مفعولٌ لأجلِه صريحٌ.

---

[1] ينظر: المبرِّد، محمد بن يزيد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ). الكامل في اللّغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م، ١٨١/٢.

[2] ابن هشام، (ت٧٦١هـ). مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ٢٠/١.

[3] البيت من الطّويل لحاتم الطّائيّ في: الكتاب ٣٦٨/١، وأسرار العربيّة ١٤٧/١، والأصول في النَّحْو ٢٠٧/١.

[4] ابن عقيل ١٩٠/٢.

[5] المرجع نفسه، ذاتها.

ورد في كتاب سيبويه في بابِ "ما يُنصَبُ من المصادرِ لِأَنَّهُ عُذرٌ لوقوع الأمْرِ"[١]. وفي اسم الباب لكَ أنْ تشتقَّ تعريفَ المفعولِ لأجلِهِ، أو مِن أجلِه، أو لهُ. فهو مصدرٌ منصوبٌ يبيِّنُ سببَ حدوثِ الفعلِ، والعاملُ غيرُ مشتقٍّ منه، تمييزًا لهُ عن المفعولِ المطلقِ.

غير أنَّ المبرِّدَ أخرجَ كلًّا من: "ادخارَهُ، وتكرُّما" من هذا البابِ، وجعلهما من باب المفعول المطلق، فقال: " ادّخارَهُ" أي: أدّخِرُهُ ادّخارًا، وأضافَه إليه كما نقول: ادّخارًا له. وكذلك" تكرّما"[٢].

وهو في ذلك ينكرُ وقوعَ المفعولِ لأجلهِ معرفةً. وأَمّا إنْ جاءَ مضافًا فهو على نيَّة الانْفصالِ. والتّقديرُ في الشّاهِد: ادّخارًا له، وكذلك إنْ جاءت معه أداةُ التعريف فهي زائدةٌ، واستشْهَد بقولِ الرّاجِز (مجهول القائل):

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيجـــاء

أي جُبنًا. وهذا رأيُ أستاذه أبي عمرَ الجرميّ"[٣] (ت٢٢٥هـ).

ومن المعلوم أنَّ المفعولَ المطلق يأتي للتَّوكيد، أو بيان النّوعِ، أو العدد. والتّوكيدُ الَّذي افترضه المبرِّد إنَّما أوّلَهُ تأويلًا لا حاجة لهُ، إذ إنّ المصدرَ هنا لبيان السبب، وليس للتَّوكيد، كما يظهر.

ويجوزُ نصبُ المفعولِ لأجلِه المستوفي شروطَ نصْبِه، ويجوزُ جرُّهُ، وهو على ثلاثِ صوَرٍ: الأولى: أنْ يكون متجرّدًا من (أل) والإضافة، فالأكثر نصبُه، نحو: وقف الناسُ احترامًا للعالِمِ. وقد يُجرُّ على قلّة، كقول الرّاجِز:

مَـــنْ أمَّكُـــمْ لرغبـــةٍ فيـــــكم جُبِـــرْ ومَـــنْ تكونـــوا ناصِريـــــــهِ ينْتَـــصِرْ

---

[١] سيبويه. الكتاب ٣٦٧/١.

[٢] ينظر: المبرد. المقتضب، ٣٤٨/٢، وينظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (ت ١٠٩٣هـ). خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٢٢/٣.

[٣] ينظر: ضيف، شوقي. المدارس النَّحْوِيَّة، دار المعارف، القاهرة، ص١١٤.

والثّانية أن يقترن بـ "أل"، فالأكثرُ جرُّهُ بحرفِ الجرِّ، نحو:

سافرتُ للرّغبةِ في العِلْم، وقد يُنْصبُ، كقول الرّاجِز:

لا أقعـــدُ الجُـــبْنَ عـــنِ الهَيْجـــــاء ولـــوْ تَوالَـــتْ زُمَـــرُ الأعْـــــداءِ

وأَمّا الثّالِثة فهي أن يضافَ، فالأمرانِ سواءٌ: نصبُه وجرُّه بحرف الجرِّ، نحو: تركتُ المنكرَ خشيةَ اللهِ أو لخشيةِ اللهِ. ومن النَّصْب قولُه تعالى: "يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّه. . . (٢٦٥)" (سورة البقرة).

والشّاهِد: ادّخارَه في البيت موضع الدِّراسة، ومن الجرِّ[١] قوله تعالى: "وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ. . .(٧٤) " (سورة البقرة).

الشّاهِد الثّاني:

يُغْـــضي حَيـــاءً ويُغْـــضى مِـــنْ مَهابَتِـــهِ فَمـــا يُكَلَّـــمُ إِلّا حـــينَ يَبْتَـــسِمُ[٢]

وفيه مَوْضِعانِ استشْهدَ بهما النُّحاةُ، أَوَّلُهما قولُه: "يُغْضى مِنْ مَهابَتِهِ"، فجاء نائب الفاعل ضميرًا مستترًا، يعود إلى المصدرِ المعهودِ، أو الموصوفِ بوصفٍ محذوفٍ؛ والتقديرُ: يغضي الإغضاءَ المعهودَ؛ أو إغضاءٌ حادثٌ من مهابتِهِ [٣]. و"ذهب الأخفش إلى أنَّ قوله: "من مهابته" نائب فاعل لـ " يُغضى" مع اعترافه بأنَّ "مِنْ" حرف جرٍّ للتّعليل، وعنده أنّه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل"[٤]. وثانيهما قولُه: "مِنْ مَهابَتِهِ"، حيثُ جاءت "مِنْ" للتّعليل؛ والتّقديرُ: يُغضى منهُ لأجلِ مهابته[٥].

---

[١] ينظر: الغلاييني. جامع الدروس العربيّة ٤٧/٣.

[٢] البيت من البسيط للفرزدق في اللّمحة ٦٣/١، وتوضيح المقاصد ٦٠٥/٢، وأوضح المسالك ١٢٦/٢. يمدح به زينَ العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه.

[٣] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ١٢٦/٢.

[٤] المرادي. توضيح المقاصد، ٦٠٦/٢.

[٥] ينظر: الأزهري. شرح التصريح ٦٤٠/١.

ز) **المفعول فيه (الظَّرف)**: وفيه شاهدانِ: أَوَّلُهما في "لَدُنْ"، وهو قول الشّاعِر:

وَمـــا زالَ مُهْـــري مَزْجَـــرَ الكَلْـــبِ مِـــنْهُمُ لَـــدُنْ غُـــدْوَةً حَتّـــى دَنَـــتْ لِغُـــروبِ[1]

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: وكِلاهُما في "لَدُنْ غدوة"، أَوَّلُهما "مجيء "لَدُنْ" بمعنى "مُنْذُ" أي: مُنْذُ غُدْوة. وجميعُ النُّحاة استشهدوا به على نصْبِ "غُدْوَةً" بعد "لَدُنْ" ولم تُجَرّ بالإضافة؛ وهذا نادِرٌ"[2].

وثانيهما أنَّ "لَدُنْ" لا تنصبُ غيرَ "غُدْوَة"[3]. فيجوزُ استغناءُ "لَدُنْ" عن الإضافةِ إذا جاءت بعدها كلمة "غُدْوَة"، على اعتبارها تمييزًا أو خبرًا لـ "كان" محذوفة على تقدير: لَدُنْ كانت الساعةُ غدوةً. ويجوز في "غُدْوة" الرَّفْعُ عند الكوفيّينَ على اعتبارِها فاعلًا لِـ "كان" التامَّة المحذوفة على تقدير: لَدُنْ كانَتْ غُدْوَةٌ[4].

وثاني الشّاهِدَيْنِ في "حينَ" وهو قول الشّاعِر:

علـــى حـــينَ مَـــنْ تَلْبَـــثْ عَلَيْـــهِ ذَنوبـــهُ يَـــرِثْ شِـــرْبُهُ إذْ فـــي المقـــامِ تَدابُـــرُ[5]

---

[1] مزجَر الكلبِ: مكان زجْر الكلب وإبعاده. والمعنى: ما زال مُهري بعيدًا عن هؤلاء القومِ من أوّل النّهار إلى آخرِه. والبيت من الطّويل لأبي سفيان بن حرْب في اللّمحة ٢٨٣/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٣، وشرح التّصريح ٧١٣/١.

[2] ابن الصّائغ، اللّمحة ٢٨٣/١.

[3] السّيوطي، همع الهوامع ٢٢١/٢.

[4] ينظر: حسن، عباس. النَّحْو الوافي ٢٩٥/٢.

[5] الذَّنوب –بفتح الذال– الدّلو إذا كانت مملوءة بالماء، وقد ضربَه مثلًا لما يُدلى به من الحجّة، والشِّرب –بالكسر– الحظّ من الماء، و"تَدابُر": تزاحُم. الإنصاف ٢٣٦/١. والبيت من الطّويل للبيد بن ربيعة العامريّ في: الكتاب ٧٥/٣، وهمع الهوامع ٥٦١/٢ برواية:".....يجِد فَقْدَها وفي المقام تدابرُ".

وفيه موطنا استشهادٍ أيضًا، وكِلاهُما في كلمة "حينَ": أَوَّلُهما بناء "حينَ" على الفتْحِ لكونِها مضافةً إلى جملةٍ صدرُها مبنيٌّ وهو "مَنْ"[1]. وثانيهما "إضافة "حينَ" إلى "مَنْ" الشَّرْطيَّة، فهو ضرورةٌ من ضروراتِ الشِّعْر"[2].

[1] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٢٣٦/١.

[2] المرجع نفسه، ذاتها.

المبحث الثّالِث: المجرورات:

وهي: "مجرورٌ بالحرفِ، ومجرورٌ بالإضافةِ، ومجرورٌ بالمجاورةِ"[١]: كأن يكونَ نعتًا لمجرورٍ، أو بدلًا منهُ، أو توكيدًا له، أو معطوفًا عليه.

ولم تحظَ الدّراسةُ في هذا المبحث إلّا بشاهدٍ واحدٍ في "**المجرور بالإضافةِ**"؛ وهو قولُ الشّاعِر:

الـــشّاتِمَيْ عِرْضـــي وَلَـــمْ أشـــتُمْهُما والنـــاذِرَيْن إذا لَـــمْ ألقَهُمـــا دَمـــي[٢]

وفـي هـذا البيـت مَوْطِنـانِ لِلْاسْتِـشْهاد، الأَوّل قولـه: "الـشّاتِمَيْ"، حيـث "عـرّف المـضاف فـي الإضافة اللَّفظيّة؛ لِأَنَّ المضافَ وصْفٌ، وهو جائز إذا كان المضاف مثنّى أو جمعَ مذكَّرٍ سالمًا. فلكَ أنْ تقولَ: "الشّاهِدا الزّورِ هما المُقترفا الكبيرةِ ". وكذلك: "من الناس المرتفعو رؤوسٍ مَظهَرًا وهُمْ أَذِلّاءُ"[٣].

ومثل ذلك قول الشّاعِر:

إنْ يَغْنَيـــا عنّـــي المُـــسْـــتَوْطِنا عَـــدَنٍ فـــإنّني لـــسْتُ يوْمًـــا عنْهُمـــا بِغَنـــي[٤]

---

[١] الأزهري. شرح التّصريح، ٢٣/١.

[٢] البيت من الكامل لعنترة العبسيّ في أوضح المسالك ١٩٠/٣، وشرح الأشْموني ١٣٣/٢، وشرح التّصريح ١٧/٢. وقبل البيت:

ولقد خشِيتُ بأنْ أموتَ ولم تَدُرْ للحربِ دائرةٌ على ابْنَيْ ضَمْضَمِ

[٣] عيد، محمد. النَّحْو المُصفّى، مكتبة الشّباب، ٥٤٧/١.

[٤] الأشْموني ١٣٣/٢.

فهذه صورةٌ من صورِ الإضافَةِ اللَّفظيَّة[1].

والثّاني "إعمالُ مثنّى اسم الفاعلِ المُقترنِ بـ "أَلْ" وهو" النّاذِرَيْنِ " عملَ المفردِ، فنصَبَ به المفعولَ بهِ "دَمِي" من دونِ أنْ يعتمدَ على شيءٍ"[2].

فذكر ابنُ هشامٍ أنَّ "تثنيةَ اسم الفاعل وجمعَهُ وتثنيةَ أمثلةِ المبالغةِ وجمْعها كمفردِهنَّ في العملِ والشّروط"[3]، قال تعالى: "وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا . . . (٣٥)" (سورة الأحزاب). ففي الآية إعمالُ جمع اسم الفاعل "الذّاكرين" عمل اسم الفاعل المفرد(الذّاكر)، فنصب به لفظ الجلالة، وقال:"خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ. . . (٧)" (سورة القمر) . وفيها إعمال جمع اسم الفاعل "خُشّع" عمل اسم الفاعل المفرد(خاشع)، فرفعَ به الفاعل "أبصارُهم".

---

[1] ثمَّة صورتانِ للإضافةِ اللَّفظيَّة يصحُّ فيهما بقاءُ الألفِ واللّام مع المضاف عند الإضافة، الأولى منهما: أن يكون المضافُ وصفًا وهو مثنّى أو جمعَ سلامة، فيصحّ أن تقول في:"الشّاهِدان"، و"المقترفان" عند الإضافة: الشّاهِدا الزّور هما المقترفا الكبيرة، ولكَ أن تقول في الجمْع: "من النّاس المرتفعو رؤوسٍ مَظْهرًا وهم أذلّاء"، ومنه قول الشّاعِر: الشّاتميْ عِرْضي.....

والثّانية: أن يكون المضافُ وصفًا غير ذلك، لكنْ في المضاف إليه الألفُ واللّامُ، كقولك: "المضبوطُ الموعد، المُحكِم الخطة، المتوقّد الذكاء"، أو أنَّ الألف واللّام في المضاف، كما تقول: المضبوطُ تحديد الموعدِ، المحكِمُ رسْم الخطّة. ينظر: عيد، محمد. النَّحْو المصفّى، ص٥٤٧.

[2] ابن هشام. أوضح المسالك ١٩٠/٣.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ١٨٩/٣.

المبحثُ الرّابِعُ: الأساليبُ الإنْشائيَّة:

"الجملة الإنشائيّة قسمانِ: طلبيّةٌ، أي: يُراد بها طلبُ حصولِ شيءٍ أو عدم حصوله؛ وتشملُ: الأمرَ والنّهيَ، والدّعاءَ، والاستفهامَ، والتمنّي. وغيرُ طلبيّة؛ كجملة التعجّب؛ والمدح أو الذَّم، ورُبَّ، وكَمْ، وأفعال الرّجاء؛ مثل: لعَلّ، وعسى"[١]. وفي الأساليب الإنشائيّة خمسة شواهد، صُنّفت على النّحو الآتي:

أ) **التَّحذيرُ**: وفيه شاهد واحد، وهو قول الشّاعر:

فإيّــاكَ أَنْت وَعَبْــدَ الْمَسيــحِ أَنْ تَقْرَبــا قِبْــلَةَ المَــسْــجِــدِ[٢]

وفي هذا البيت مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "نصْبُ "عبدَ المسيحِ" وعطفُهُ على "إيّاكَ" بعدَ الإتيانِ بـ "أنْتَ"، وجعلِهِ توكيدًا للضّمير في "إيّاك"[٣]. وثانيهما قوله: "أنْ تقْرَبا"، "حيث جاءَ مفعولًا يُنصبُ بالفعلِ الَّذي عملَ في "إيّاكَ"، وأصلُهُ أنْ يدخلَ عليه حرف الجرّ، ولكنَّه حُذفَ منه لطولِه"[٤]. وتقديرُ ذلك: "إيّاك من قُرْبِ قبلة المسجدِ، بدليلِ قولِ العرب: إيّاكَ من الأسدِ، و إيّاكَ من الشّرِّ"[٥].

ب) المدحُ

وفيه شاهدان، الأَوّل قول الشّاعِر:

أَلا حبَّــــذا هِنْــــدٌ وأَرْضٌ بِهــــا هنْــــدُ وهنــدٌ أَتــى مِــنْ دونِهــا النَّــأْيُ والبُعــدُ[٦]

---

[١] النجار. ضياء السّالك. ١٦٧/١.

[٢] البيت من المتقارب لجرير في: الجمل في النَّحْو ١١٩/١، والكتاب ٢٧٨/١، والمقتضب ٢١٣/٣.

[٣] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١.

[٤] المرجع نفسه، ذاتها.

[٥] الأزهري. شرح التّصريح، ٢٧٤/٢.

[٦] البيت من الطّويل للحُطيئة في: همع الهوامع ٣٩/٣، ومعجم شواهد النَّحْو الشِّعْريّة الشّاهِد رقم (٥٥٥).

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ، وكِلاهُما في قوله: "حبَّذا"، وأَوَّلُهما أنَّ "حبَّذا" كـ "نِعْمَ" في الْعَمَل وَفي الْمَعْنى، مَعَ زِيادَة أَنَّ الممدوحَ بها مَحْبوبٌ للقلب. و"حبَّذا أَصله حَبُبَ" بِالضَّمِّ أَي صارَ حبيبًا، لا من "حَبَبَ" بِالْفَتْح، ثُمَّ أُدغِمَ فَصارَ "حَبَّ" وَالأَصَحّ أَنَّ "ذا" فاعله[1].

وثانيهما أنَّ المخصوصَ هنا مثنّى مؤَنّثٌ، و"ذا" مفرَدٌ مذكَّرٌ[2]؛ حيث استعملَ "ذَا" فِي "حَبّذا" بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي التَّثْنِيَة والتَّأنيث، والمخصوص هنا مثنّى، وهو قوله: "هندٌ وأرْضٌ"، فهما اسمان مؤنّثانِ، ومع ذلك استُعمل معهما لفظ: "حَبّذا".

الشّاهِد الثّاني:

يـــا حَبَّـــذا جَبَـــلُ الرَّيّـــانِ مـــن جَبَـــلٍ وحَبَّـــذا ســـاكِنُ الرَّيّـــانِ مَـــنْ كانـــا

وحَبَّـــــذا نَفَحـــــاتٌ مِـــــنْ يَمانيَّـــــةٍ تَأْتيـــكَ مـــن قِبَـــلِ الرَّيّـــانِ أَحْيانـــا[3]

وثمَّةَ مَوْضِعانِ فيهما لِلْاسْتِشْهادِ أيْضًا: أوّلهما أنَّ "ذا" فاعل "حبَّ"، وَتلْزمُ الْإِفْرادَ والتَّذكيرَ، وَإِن كانَ الْمَخْصوصُ بِخِلاف ذلِك[4]؛ فالمخصوصُ في الشّاهد مخالفٌ للإفراد والتّذكير، وهو قوله: "نفَحاتٌ"، إذْ هو جمعٌ مؤنّثٌ. وثانيهما "أنَّ "يا"" حرفُ تنبيهٍ، لا حرف نداءٍ. وحرف التَّنبيهِ يدخلُ على الجملِ الفِعْلِيَّة والاسْمِيَّة"[5].

---

[1] السّيوطي. همع الهوامع ٣٨/٣.

[2] ينظر: الغلاييني. جامع الدروس العربيّة، ص٧٥.

[3] البيتان من البسيط لجرير في الإنصاف ٩٨/١، والجنى الدّاني ٣٥٧/١، وهمع الهوامع ٣٩/٣.

[4] ينظر: السّيوطي. همع الهوامع ٣٨/٣.

[5] الأنباري. الإنصاف ٩٨/١.

جـ) التّعجّبُ

وفيه شاهدٌ واحدٌ هو قول الشّاعِر:

وَقـــــالَ نَبِـــــيُّ المُـــــسْلِمينَ تَقَـــــدَّموا وَأَحْبِـــبْ إِلَيْنـــا أَنْ تَكـــونَ المُقَدَّمـــــا[1]

ففي هذا البيتِ مَوْضِعانِ استشهد بهما النُّحاةُ: الأَوّلُ في قوله: "وأَحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ المُقَدَّما"، حيثُ فصَلَ بالجارّ والمجرور بين فعلِ التعجّب "أَحْبِبْ"، وفاعلِهِ الَّذي هو المَصْدر المؤوّل من "أنْ تَكونَ المُقَدَّما"، وهذا جائز[2].

والثّاني في قوله: "أحبِبْ إلينا أنْ"، حيث استُشهِدَ فيه على جواز حذف الباء بعد "أَفْعِلْ" إذا كان المتعجّب منه مصدرًا مؤوّلًا من "أنْ والفعل[3].

د) القسم

وفيه شاهد واحد هو قول الشّاعِر:

للِـــــه يَبْقـــــى عَلـــــى الأيّـــــامِ ذو حَيَـــــدٍ بِمُـــــشْمَخِـــرٍ بـــــهِ الظّيّـــــانُ والآسُ[4]

---

[1] البيت من الطّويل للعبّاس بن مرداس. والشّاعِر من المؤلَّفة قلوبُهم الَّذينَ أعطاهم النبيُّ –صلى الله عليه وسلّم– من سبْي حُنيْن مئة من الإبل. شرح ابن عقيل، ١٥٧/٣، (الهامش) . والبيت من شواهد شرح الكافية ١٠٩٦/٢، واللّمحة ٥٢٣/١، والجنى الدّاني ٤٩/١.

[2] ينظر: ابن مالك. شرح الكافية، ١٠٩٦/٢.

[3] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ٨٨٨/٢، (الهامش:٢).

[4] ذو حَيَد: صاحبُ قرون، الحَيَد والحُيود: حروفُ قرنِ الوعل. المُشْمَخِرّ: المرتفع. الظّيّان: نوع من النّبات، وكذلك الآس. والمعنى: أتعجَّب، وأقسم بالله أنّه لن يبقى وعلٌ على قيد الحياة أبدًا، حتّى وهو يسكن في جبلٍ مرتفعٍ ينبت فيه الآس والظّيّان، أي: كلُّنا إلى الموت. الأشْموني ٧٩/٢. والبيت من البسيط مختلف في نسبته، فقد نُسب لأميّة بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧/٣، ولعبد مناة الهذلي في المفصل ٤٨٤/١، ولأبي ذؤيب الهذلي في الأشْموني ٧٨/٢.

وفيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: الأَوّل قوله: "لله يبقى"، حيث "جاءت "اللّام" لتفيدَ معنى القسَمِ والتعجُّبِ"[1]. والثّاني "حذفُ "لا" النّافية مع إرادتها، فالتّقديرُ: "للهِ لا يبْقى"[2].

ومنهُ قولُ الشّاعِر:

فَحالِفْ فلاْ واللهِ تهبِطُ تَلعةً من الأرْضِ إلَّا أنتَ للذُّلِّ عارفُ

فأراد: فلا والله ، لا تهبطُ تلعة[3].

---

[1] ومثله قولنا: لله لا يؤخّر الأجل. وتختصّ باسم الله تعالى. الأشْموني، ٧٩/٢.

[2] الأشْموني، ٧٩/٢.

[3] ينظر: السيرافي. شرح أبيات سيبويه. ١٣٢/٢.

المبحث الخامس: التّوابع:

و"التّابِعُ" لفظٌ متأخِّرٌ دائمًا، يتقيّد في نوعِ الإعرابِ في لفظٍ معيَّنٍ متقدِّم عليه، يسمى: "المَتْبوع"، بحيث لا يختلفُ اللّاحقُ عن السّابق في ذلك النّوع. فإذا كان النّوعُ الإعرابيُّ في اللّفظ المعيّن السّابق، هو: الرّفع، أو النّصب، أو الجرّ، أو الجزْم، وجبَ أن يكونَ الثّاني مُسايرًا لهُ في هذا"[١]. والتّوابعُ خمسةٌ، وهي: التّوكيدُ، والنَّعتُ، وعطفُ البيانِ، والبدلُ، والعطفُ بالحروفِ. وقد تناولتُ منها أربعة شواهدَ في: التَّوكيدِ، والعطفِ بالحروف.

أ) التَّوكيدُ، ويُمثِّلُهُ شاهدانِ: الأوّل في قول الشّاعِر:

نِعْمَ الفَتى عَمَدَتْ إلَيْهِ مَطِيَّتي في حينِ جَدَّ بنا المسيرُ كِلانا[٢]

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: وكِلاهُما في قوله: "كِلانا"، "حيث جاء توكيدًا للضّمير المجرور محلًّا بالباء في قوله: "بِنا"، وهو مع ذلك مضاف إلى الضَّمير، وقد جاء الشّاعر به بالألف في حالة الجرِّ، وهذه لغةُ كنانةَ، وبني الحارثِ بْنِ كعْبٍ، وبني العنْبَرِ، وبني هجيم، وبطونٍ من ربيعةَ وهمْدانَ وعُذْرة. وخُرِّج عليه قولُه تعالى[٣]: "إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ (٦٣)" (سورة طه).

والثّاني "أنَّ "كِلا" اسمٌ ملازمٌ للإضافةِ، ولفظُه مفردٌ، ومعناهُ مثنّى"[٤].

---

[١] حسن، عبّاس. النّحو الوافي، ٤٣٤/٣.

[٢] عَمَدَت: قَصَدَتْ. المَطِيّة: الدّابّة الّتي تُركب.

المعنى: يُثْني الشّاعِر على ممدوحِه الَّذي توجّه إليه على مطيّته لجودِه ووفرةِ عطائِه. الأشْموني ٥٦/١. والبيت من الكامل بلا نسبة في شرح الأشْموني ٥٦/١.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ٥٨/١-٥٩، (الهامش:١).

[٤] الأشْموني ٥٦/١.

وأمّا الشّاهِدُ الثّاني ففي قول الشّاعر:

يـــا لَيْتَنـــي كُنْـــتُ صَـــبِيًّا مُرْضَعـــا تَحْمِلُنـــي الـــذَّلْفاءُ حَـــوْلًا أَكْتَعـــا[1]

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ أيضًا، وكِلاهُما في قوله: "حَوْلًا أكْتَعا"، أحدُهما أَنَّهُ أكّد قوله: "حوْلًا"، وهو نكرةٌ محدودةٌ زمنيًّا ذات أوّل وآخر معروفيْنِ بقولِهِ: "أكْتَعا"، وهُو لفْظٌ من ألفاظِ التَّوكيدِ المعروفَةِ[2]. والموطنُ الآخرُ أَنَّهُ أكَّدَ بـ "أكْتَعا" وهو غيرُ مسبوقٍ بـ "أَجْمَعَ".[3].

ب) العطفُ: وفيه شاهدان: أوّلهما في قول الشّاعر:

إلـــى المَلِـــكِ القَـــرْمِ وابْـــنِ الهُمـــامِ ولَيْـــثِ الكَتيبَـــةِ فـــي المُزْدَحَـــمْ

وذا الـــرَّأْيِ حـــينَ تُغَـــمُّ الأمـــورُ بِـــذاتِ الـــصَّليلِ وذاتِ اللُّجُـــمْ[4]

وفيهما موطِنا استشهادٍ، أَوَّلُهما قوله: "وذا الرَّأْيِ"، حيثُ قطَعَهُ عمّا قبلَه إلى النَّصْبِ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه "أَمْدَحُ"، أو "أَذْكُرُ"، أو "أَعْني". ومثل ذلك قوله تعالى: "وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ

---

[1] "الذَّلفاء" –بفتح الذال وسكون اللام– أصله وصف لمؤنّث الأذْلف، وهو مأخوذ من الذَّلَف: وهو صِغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نُقل إلى العَلميّة فسمّيت به امرأة، "حوْلًا" عامًا، "أكتعا" تامًّا كاملًا، وهو من ألفاظ التّوكيد مأخوذ من قولهم: أتى عليه حوْلٌ أكتع، أي: تامّ. شرح ابن عقيل ٢١٠/٣، (الهامش). والرّجز بلا نسبة في شرح الكافية ١١٧٣/٣، واللّمحة ٧٠٩/٢.

[2] ينظر: الأشموني ٣٣٩/٢.

[3] ينظر: ابن الصّائغ. اللّمحة في شرح الملحة ٧٠٩/٢.

[4] القَرْم –بفتح القاف وسكون الراء– هو في الأصل الجَمل المُكرم الذي أُعدّ للضّراب، ثم أطلقوه على الرّجل العظيم، وأصل اللّيث السّبع، والكتيبة: الجماعة والفصيلة من الجيش، وأراد بليث الكتيبة الشّجاع الفاتِك، والمُزْدَحمْ: أصله مكان الازدحام، وأراد هنا مكان المعركة وموطن الحرب، لأنَّ الأبطال يتزاحمون فيه، وتُغمّ الأمور: أي تتغطّى وتستعجم على أهل الرّأي لكثرة إشكالها، وذات الصّليل وذات اللّجم: معارك الحرب، وأصل الصّليل صوت السّيوف، واللّجم: جمع لِجام وهو العِنان الذي يقود به الفارس فرسَه. الإنصاف ٣٨٤/٢. والبيتان من المتقارب بلا نسبة في: الإنصاف ٣٨٤/٢، وشرح قطر النّدى ٢٩٥/١، وشرح شذور الذّهب للجوجري ٧٩٩/٢.

فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ . . . (١٧٧)" (سورة البقرة) . فرفعَ "المُوفونَ" على الاستئناف، والتّقدير: وَهُم الموفونَ، ونصبَ "الصّابِرِينَ" على المَدْح، والتّقديرُ: اذْكُرِ الصّابرينَ[١].

وثانيهما "عطفُ بعضِ الصِّفات على بعضٍ بالواو : فقد عطَفَ قولَهُ " وابْنِ الهُمامِ " على "القرْم"، ثم عطَف عليه "لَيْثِ الكَتيبَةِ"، وذلك جائز؛ لِأَنَّ الموصوفَ بها واحدٌ"[٢].

وأمّا الشّاهِد الثاني فهو في: "حتّى"[٣]، ويُمثِّلُهُ قول الشّاعِر:

أَلْقَى الصَّحيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزّادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاها[٤]

ففيه مَوْضِعانِ استشهد بهما النُّحاة: الأَوّل منهما قوله: "حَتّى نَعْلَهُ"، "فيجوز في "حتّى" ثلاثةُ وجوهٍ: الرَّفْعُ على الابتداء و"ألقاها" خبرُه، والجرُّ على أنَّ "حتّى" حرفُ جرٍّ بمعنى "إلى"، والنَّصْبُ على العطفِ بـ "حتّى"[٥]. والثّاني أَنَّهُ عطف لفظ "النَّعْل" وليس بعضًا لما قبله صراحةً، لكنَّهُ بالتَّأويلِ؛ لِأَنَّ المعنى: ألقى ما يُثْقِلُهُ حتَّى نَعْلَهُ[٦].

---

[١] ينظر: الأنباري. الأنباري. الإنصاف ٢/ ٤٦٩، (الهامش).

[٢] المرجع نفسه، ٤٦٩/٢.

[٣] تكون "حتّى" عاطفةً بمنزلة الواو وتعطف مفردًا على مفرد بشروط: أوّلها أن يكون المعطوف بها اسمًا ظاهرًا لا ضميرًا. وثانيها أن يكون جزءًا من المعطوف عليه حقيقةً أو تأويلًا، نحو: أنفقتُ راتبي حتى الدّراهم، فالدّراهم جزءٌ من الرّاتب حقيقة. وأمّا تأويلًا كقولنا: وصل القطار فنزل المسافرون حتى حقائبُهم. ف"حقائبُهم" معطوف بـ "حتّى"؛ لِأَنَّها بعض من "المسافرين" بالتّأويل، إذ لا يُتصوّر وجود مسافرين دون حقائب. وثالثها أن يكون في العطف فائدةٌ جديدة. ورابعها أن يكون المعطوف غايةً لما قبلها رِفعة أو ضَعة نحو: مات النّاس حتّى أبو جهل. وخامسها أنّه إذا عطف بها على مجرور أعيد ذِكر الخافضِ. ينظر: الحمد، علي توفيق، ويوسف جميل الزّعبي. المعجم الوافي في أدوات النَّحْو العربيّ، دار الأمل، إربد، ط٢، ١٩٩٣م، ص١٤٢.

[٤] البيت من الكامل لأبي مروان النَّحْوي في الكتاب ٩٧/١، والأصول في النَّحْو ٤٢٥/١، واللّمع ٧٨/١.

[٥] الأشْموني ٧٦/٢.

[٦] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ١٠٠٢/٢.

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على جرِّ "نعْلِهِ" على الغايةِ، كأَنَّهُ قال: ألقى الصّحيفةَ، والزّادَ، وما معه من المتاعِ، وغيرَهُ، حتّى انتهى الإلقاءُ إلى نَعْلِهِ. وجوّز نصبَ "نعْلَه" على أنّ "حتّى" بمنزلة الواو، كأَنَّهُ قال: ألقى الصّحيفةَ حتى نعلَهُ، يريد: ونعْلَهُ، كما جوّزَ رفع "نعلُهُ" بالابتداءِ، ويكون "ألْقاها" في موضع الخبرِ"[1]. ووافقه ابن جنّي[2].

[1] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه، ١/٢٧١-٢٧٢.

[2] ينظر: ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، تح: فائز فارس، دار الكتب الثَّقافِيّة، الكويت، ص٧٨.

المبحث السّادِس: اسم الفعل:

وهو "اسمٌ يقومُ مقامَ الفعلِ في المعنى، والزّمنِ والعملِ. ولكنّه لا يقبلُ علامةَ الفعلِ الّذي يقومُ مقامَه، ولا يتأثّرُ بالعواملِ. ولذا لا يُسمّى: فعلًا؛ لأنَّ الفعلَ يقبلُ العلامةَ، وقد يتأثَّرُ بعواملِ النَّصبِ والجَزْمِ"[١].

وفيه شاهد واحد، وهو قول الشّاعِر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقيقِ نُواصِلُهْ[٢]

وفي هذا البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ منهما "عدمُ وجود التّنازع؛ لِأَنَّ "هيهات" الثّاني توكيدٌ لاسم الفعل الأَوّل، والأَوّل: هو العامل. وجيء بالثّاني لتقوية الأَوّل وتوكيدِه، حيث أكَّد به البُعدَ، ومن هنا ندركُ أنَّ المعمولَ ليس مطلوبًا لهما معًا، وإنّما هو مطلوبٌ في المعنى للأوَّلِ ليس غير"[٣]. وقد وردَ في القرآن الكريم توكيد لفظ "هَيْهاتَ" في قوله تعالى: " هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ(٣٦)" (سورة المؤمنون). والثّاني "أنَّ "هيْهاتَ" اسمُ فعْلٍ ماضٍ بمعنى "بَعُدَ"، وقد عمِلَ عمَلَ الفعلِ الَّذي بمعناه"[٤].

---

[١] حسن، عباس. النحو الوافي، ٤٩/١.

[٢] العقيق: موضع بجهات كثيرة؛ بالمدينة، وباليمامة، وبالطّائف. والمعنى: بَعُدَ هذا الموضع، وبَعُدَ من به من الأصدقاء والأحبّة، وهيهات خليلٌ وحبيبٌ نواصله، ولا نريد هجرَه وقطيعته. أوضح المسالك ٨٥/٤. والبيت من الطّويل لجرير في الخصائص ٤٤/٣، وأوضح المسالك ٨٤/٤، وشرح التَّصريح ٤٨٠/١.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك ١٧١/٢.

[٤] المرجع نفسه، ٨٥/٤.

المبحث السّابِع: الاسم الموصول:

وهو "ما يفتقر إلى صلةٍ وعائدٍ. وألفاظُهُ: الّذي للواحدِ، والّتي للواحدة، واللّذانِ للاثنينِ في حالة الرّفع، واللّذيْنِ في حالتيْ النّصب والجرِّ، واللّتانِ واللّتيْنِ للاثنتينِ، والّذينَ والأولى لجماعةِ الذكور العقلاءِ، واللّاتي واللّائي لجماعة الإناثِ، و"مَنْ"، و"ما"، و"أيّ" و"ذو" لجميع ما ذُكر"[١].

وفي هذا المبحث شاهدٌ واحدٌ في الاسم الموصول "**مَنْ**"، وهو قول الشّاعِر:

تَعـــــالَ فـــــإنْ عاهَـــــدتَني لا تَخـــــونُني نَكُـــنْ مِثْـــلَ مَـــنْ يـــا ذِئـــبُ يَـــصْطَحِبـــانِ[٢]

ففي هذا البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "مَنْ يَصْطَحِبانِ"، حيث "راعى في "مَنْ" معناها، فثنّى الضَّميرَ في الفعْلِ"[٣]. و"ألِفُ الاثنينِ في "يَصْطَحِبانِ" ضميرٌ عائدٌ إلى " مَنْ" مراعاةً لمعْناها. وثانيهما أنَّ الشّاعِر فصلَ بينَ الموْصول "مَنْ"، وصلته "يَصْطَحِبانِ" بالنِّداء "يا ذئْبُ"[٤].

---

[١] السَّرّاج، محمد علي. اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب النّحو والصّرف والبلاغة والعروض واللّغة والمثل، مراجعة: خير الدّين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م، ص٧٥.

[٢] يصف ذئبًا طرَقه عندما أوقد نارًا فدعاه إلى العشاء والصّحبة. لذلك فللبيت رواية أخرى هي قوله:
تَعَشَّ فإن عاهَدْتَني لا تخونُني نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصْطحبانِ. مغني اللبيب ٥٢٩/١. والأصول في النَّحْو ٣٩٧/٢.
والبيت من الطّويل للفرزدق في: الكتاب ٤١٦/٢، والأصول في النَّحْو ٣٩٧/٢، والخصائص ٤٢٤/٢.

[٣] الأشْموني ١٣٥/١.

[٤] ابن هشام، جمال الدّين، (ت٧٦١هـ). تخليص الشَّواهِد وتلخيص الفوائد، تح: د. عبّاس الصّالحي، دار الكتاب العربِيّ، ط١، ١٩٨٦، ص١٤٣.

المبحث الثّامن: التّنازع:

التَّنازُعُ "أنْ يَتوجّهَ عاملانِ مُتقدِّمانِ، أو أكثرُ، إلى معمولٍ واحدٍ مُتأخّرٍ أو أكثر"[١]:

وفيه شاهد واحد، ويمثّله قول الشّاعر:

جَفَـــوْني ولـــم أَجْـــفُ الأَخِـــلاّءَ، إنَّنـــي لِغَيْـــرِ جَميـــلٍ مِـــنْ خَليلـــي مُهْمِـــلُ[٢]

وقد استشهد النُّحاة بـه فـي موضـعينِ: أَوَّلُهما إعمـال العامـل الثّـاني "لـمْ أَجْـفُ" فـي المعمـول المتـأخّر "الأخِـلاّء"، فنـصبَه علـى أَنَّـهُ مفعـول بـه؛ وأعمـل العامـل الأَوّل "جفَوْني" فـي ضـميره "واو الجماعـة"؛ ولـزم علـى هـذا عَـوْد الـضّميرِ علـى متـأخّر لفظًـا ورتبـةً، وهـو جـائز. وثانيهمـا قولُـهُ: "جَفَوْني"، ففيهِ تقديمُ الضَّميرِ على مفسِّرِهِ؛ لِأَنَّهُ معْمولٌ لأوَّلِ المُتنازِعيْنِ[٣].

---

[١] الغلاييني. جامع الدّروس العربية، ٢٣/٣.

[٢] البيت من الطّويل بلا نسبة في توضيح المقاصد ٦٣٩/٢، وأوضح المسالك ١٧٥/٢، ومغني اللبيب ٦٣٥/١.

[٣] ينظر: الأشْموني، ٤١٢/١.

المبحث التّاسع: الأدوات:

وهي "الكلماتُ الّتي يتوسّلُ بها قائلُها إلى إفادةِ معانٍ مختلفةٍ يقْتضيها التّعبيرُ"[١].

ويُمثِّلُهُا ثلاثة وعشرون شاهدًا من شواهد النَّحْو في هذه الدّراسة، وتشمل أدوات: الجرِّ، والنّفيِ، والشَّرطِ، والجوابِ، والاستقبالِ، والمَصْدَرِيَّةِ، والاستغاثَةِ، ولامِ التعجّبِ، وكمْ الخبريّة، والتّحضيضِ، على النّحو الآتي:

أ) **الجرِّ**: وقد تناولت منه "الباء"، و"مِنْ"، و" رُبَّ"، و"مُذْ"، و"خلا"، و"لوْلا". ففي **الباء** شاهدٌ واحد، وهو قول الشّاعِر:

فَـــإِنْ تَنْـــأَ عَنْهـــا حِقْبَـــةً لا تُلاقِـــها فإنَّـــكَ مِمّـــا أحْـــدَثَتْ بِالمُـــجَرِّبِ[٢]

في هذا البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّل "قوله: "بالمُجَرِّب"، حيث زاد "الباء" في خبر "إنَّ" وهو المجرَّب"[٣]. والثّاني "أنَّ "الباء" حرفُ جرٍّ أصليٌّ، وليس زائدًا؛ لِأَنَّهُ يفيد هنا التّشبيهَ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقان بالخبرِ المحذوفِ، والتّقديرُ: فإنَّكَ كائنٌ مثلَ الشَّخصِ المُجرِّبِ لها ولأفْعالِها"[٤].

مِنْ:

وفيه شاهد واحد أيضًا، وهو قول الشّاعِر:

طافَـــتْ أُمامَـــةُ بالرُّكْبـــان آوِنـــةً يَـــا حُـــسنَهُ مِـــنْ قَـــوامٍ مـــا ومُنْتَقَبـــا[٥]

---

[١] اللّبدي. معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيّة، ص١٠.

[٢] عنها: أي عن أمِّ جُنْدُب. الحِقبة: المدّة من الزمن. والمعنى: إنِ ابتعدت عن أمّ جندب مدّةً من الزمن، دون أن تراها، نقضَت عهدَك، والتّجربة خيرُ برهانٍ. الأشْموني ٢٦٢/١. والبيت من الطّويل لامرئ القيس في أوضح المسالك ٢٨٦/١، وشرح الكافية ٤٣٩/١.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك، ٢٨٧/١.

[٤] المرجع نفسه، ذاتها.

[٥] أُمامَة: اسم امرأة. الرّكبان: رِكاب الإبل. القَوام: القامَة. المُنتقَب: المكان الَّذي تضع المرأة النّقاب عليه من وجهها. الأشْموني ٥١/٢. والبيت من البسيط للحطيئة في: الخصائص ٤٣٤/٢، توضيح المقاصد ٢٠٢/١.

وفيه مَوْضِعانِ استشهد بهما النُّحاة: الأَوّل قوله: "ومُنْتَقَبا"، "حيثُ عطَفَه بالنَّصْبِ على موْضعِ التَّمييزِ المجرورِ بـ "مِنْ" الزائدة"[1]. والثّاني مجيء "مِن" لبيانِ الجِنس، وهي لا تزاد إلَّا في غير الإيجاب، وهذا هو المشهور من مذاهب النَّحويّين ما عدا الأخفش[2].

والغالبُ أن تكون "مِنْ" بعد اسم مُبْهم لبيانِ جنْسِه ومدْلولِه، كقوله تعالى: " مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلناسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَها . . . (٢)" (سورة فاطر). ومن القليل النّادِر أن تأتيَ بعد اسمٍ غيرِ مُبْهَم[3] نحو: "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ. . . (٣٠)"(سورة الحج).

رُبَّ

وفيه أربعة شواهد: أَوَّلُها قول الشّاعِر:

رُبَّمـــــا أَوْفَيْـــــتُ فـــــي عَـــــلَمٍ تَـــــرْفَعَنْ ثَـــــوْبي شَـــــمالاتُ[4]

وفيه مواضع ثلاثة للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُها قوله: "تَرْفَعَنْ"، حيثُ "أَكّدَ الفعلَ بالنّون الخفيفةِ بعد "ما" المسبوقة بـ "رُبّ" للضّرورة الشِعْرِيَّة"[5]. وثانيها مجيءُ "رُبَّ" للتَّكثير، فالبيتُ مَسوقٌ للافتخار، ولا يناسبُه التّقليل[6].

---

[1] الأشْموني ٢/٥١.

[2] ينظر: الأزهري. شرح التَّصريح ١/٦٢٥.

[3] ينظر: الحمد والزّعبي. المعجم الوافي في أدوات النّحو العربيّ، ص٣١٦.

[4] "أوفيت" نزلت "علَم" –بفتح اللّام– جبل "في": بمعنى على، "شمالات": رياح الشّمال. والمعنى: كثيرًا ما أنزل على الجبال العالية في مهبّ الرّياح العاتية متحمّلًا المصاعب لِأرقبَ الأعداء، يفتخر بأنّه يرقُبُ الطّليعة بنفسه متحمّلًا المشاقّ ولا يعتمد على غيره. توضيح المقاصد ٣/١١٧٥. والبيت من المديد لجذيمة الأبرش في الكتاب ٣/٥١٨، والأصول في النَّحْو ٣/٤٥٣، وشرح الكافية ٣/١٤٠٦.

[5] ابن الصّائغ. اللّمحة ٢/٧٨٨.

[6] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٣/٤٧.

فـ "رُبَّ" حرف جرٍّ شبيهٌ بالزّائد يفيد التّقليلَ، ولكنْ لمّا كان البيتُ مَسوقًا للافتخار لمْ يناسبْه التّقليل، "وقد رأى فريقٌ من النُّحاة أنَّ "رُبَّ" للتّقليل دائمًا، بينما رأى ابنُ دُرسْتويه وجماعةٌ أَنَّها للتّكثير دائمًا"[١]. وأرى أن السّياق الَّذي تُستعمل فيه "رُبَّ" هو الفيْصلُ في هذه المسألة، فلا حتميَّةَ لمجيئِها للتّقليل أو للتّكثير إلّا بعدَ فهم المعنى المراد. وأَمّا ثالثُها فهو "اقترانُ "ما" الكافَّة بـ "رُبَّ"، ومنعُها إيّاها من عمل الجرِّ، ودليلُ ذلك دخول "رُبَّ" على الجملة الفِعْلِيَّة؛ ولو بقيَ عمل "رُبَّ" لدَخل على الاسم"[٢].

وتوكيد المضارع الواقع بعد "رُبَّما" جائز عند سيبويه، وإلحاق النّون بعدها ضرورة [٣]. وهذا شاعر من غير القبائل الستِّ (معيار الفصاحة)، "فهو من قُضاعة"[٤]. والاستشهاد بلغة غير هذه القبائل يُناقضُ ما ورد في نصِّ أبي نصر الفارابي الَّذي حدَّدَ معاييرَ الفصاحة.

الشّاهِد الثّاني:

يـــا رُبَّ مِثْلِـــكِ فـــي النِّـــساءِ غريـــرَةٍ بَيْـــضاءَ قـــدْ مَتّعْتُهـــا بطَـــــلاقِ[٥]

وفي البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما أنَّ الشّاعِر "جعل " مِثْلِكِ" – وهو مضافٌ إلى معرفة – في معنى نكرة مفردة، بمنزلة المضاف الَّذي فيه معنى الانفصال، فأدخل عليه "رُبَّ"[٦]. وثانيهما

---

[١] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٤٧/٣.

[٢] المرجع نفسه ٦١/٣.

[٣] ينظر: سيبويه. الكتاب ٥١٨/٣.

[٤] خان، محمد. أصول النَّحْو العربِيّ، ص٤٥.

[٥] الغريرة: التي هي في غُرّة من العيْش، لم تلْقَ بُؤسًا ولا شدّة في عيشها، قد متَّعتُها بطلاق: جعلت تمتيعي لها الطّلاق، لأنّي لم أرضَ خُلقها وطريقها، فلم أصبر على قُبح فِعلها وإن كانت حسنةَ الوجه. السّيرافي. شرح أبيات سيبويه، ٣٧٦/١. والبيت من الكامل لأبي محجن الثقفي في الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨٩/٤، والمفصل ١١٧/١.

[٦] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٣٧٦/١.

دخول "يا" على الحرف في قوله: "يا رُبَّ"[1]. وهذا وارد في اللُّغَة، كدخول "يا" على "لَيْتَ" وهو حرف مشبَّه بالفعل في قوله تعالى: " يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا . . .(٢٣)" (سورة مريم). و" يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ (٢٦)" (سورة يس).

الشّاهِد الثّالث:

أَلا رُبَّ مَـــنْ تَغْتَـــشُّهُ لَـــك ناصِـــحٍ ومـــؤتَمَنٍ بِالْغَيْـــبِ غيـــرِ أَميـــنِ[2]

وفي البيت مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ"، حيث "وردتْ "مَنْ" نكرةً موصوفةً بجملةٍ"[3]. وثانيهما "أنَّ "رُبَّ" حرفٌ لا يدخل إلّا على النّكرات"[4]. ولِلفظِ "ناصِح" وجهان: بالرّفع على أنّه خبر المبتدأ، وبالجرِّ على المحلّ على أنّه نعتٌ لـ "مَن"، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: "ربَّ إنسانٍ ناصحٍ لك تظنُّه غاشًّا موجود". وغير: نعتٌ لـ "مُؤْتَمَن" إذا كان مجرورًا، وخبرٌ للمبتدأ إذا كان مرفوعًا[5].

---

[1] ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٨٣/١.

[2] ينظر: الأشْموني ١٣٦/١. والبيت من الطّويل بلا نسبة في الكتاب ١٠٩/٢، والأصول في النَّحْو ٤٢١/١، والجنى الدّاني ٤٥٢/١.

[3] الأشْموني ١٣٦/١.

[4] المرادي. توضيح المقاصد ٤٣٠/١.

[5] ينظر: الأشموني، ١٣٦/١.

الشّاهِد الرابع:

يـــــــا رُبّ قائِلَـــــــةٍ غَـــــــــدًا يـــــــا لَهْـــــــــفَ أُمِّ مُعاوِيَـــــــــهْ[1]

وفيـه مَوْطِنـانِ للاسْتِـشْهادِ: الأَوّل قولـه: "رُبّ قائلـةٍ غَـدًا"، حيـث "أدخـل "رُبَّ" علـى الْفِعْـل الْمُسْتَقْبل"[2]. ومثله قولُه تعالى:" رُبَمَا يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمينَ (٢)" (سورة الحجر).

والثّاني في قولـه: "رُبَّ قائلـةٍ"، فالموصـوفُ محذوفٌ، تقديره: يا رُبَّ امرأةٍ قائلـةٍ، والصفةُ كالعِوَضِ من حذفِ العامل[3].

مُذْ

وفيه شاهد واحد هو قول الشّاعِر:

ومـــا زلـــتُ أبْغـــي المـــالَ مُـــذْ أنـــا يَافـــعٌ وَليـــدًا وكَهْـــلًا حـــين شِـــبْتُ وأمْـــرَدَا[4]

وفيه شاهدانِ: أَوَّلُهما "دخول "مُذْ" على الجملة الاسْمِيَّة، وبعضُ العلماءِ يرون أنَّ "مُذْ" داخلة على زمنٍ مضافٍ إلى الجملة؛ والتّقدير: مُذْ زمنِ كَوْني يافعًا"[5]. وثانيهما أنَّ أصلَ "مُذْ" مُنْذُ، بِدَليلِ رجوعهم إِلَى ضمِّ ذال "مُذْ" عِنْد ملاقاة السّاكِن، نَحْو: "مُذُ الْيَوْم"، وَلَوْلا أَنَّ الأَصْلَ الضَّمُّ لَكَسروا[6].

---

[1] البيت من مجزوء الكامل لهِنْد أم مُعاوِيَة في الجنى الدّاني ٤٥١/١، ومغني اللّبيب ١٨٣/١، وهمع الهوامع ٤٣٨/٢.

[2] ابن هشام. مغني اللّبيب ١٨٣/١.

[3] ينظر: المرادي. الجنى الدّاني ٤٥٠/١-٤٥١.

[4] البيت من الطّويل للأعشى ميمون بن قيس في توضيح المقاصد ٧٦٨/٢، ومغني اللّبيب ٤٢٤/١، وشرح التَّصريح ٦٦٣/١.

[5] ابن هشام. أوضح المسالك ٥٥/٣.

[6] ينظر: ابن هشام. مغني اللّبيب ٤٤٢/١.

خَلا

وفيه شاهد واحد أيضًا هو قول الشّاعِر:

خَـــــلا اللهِ لا أَرْجـــــو سِـــــواكَ وإنَّمـــــا أَعُـــدُّ عِيـــالي شُـــعْبةً مِـــنْ عِيـــالِكا[1]

وفي البيت ثلاثةُ مواطنٍ للاستشهادِ: الأوّل في "خَلا"، وفي هذهِ الكلمةِ شاهدان: أوّلهما "جوازُ تقديم المستثنى أوّل الكلامِ عند الكوفيّين، وذهب البَصْريّون إلى أنَّ ذلك لا يجوز، وأجازَ الفريقانِ جميعًا تقديمَ المُستثنى على المُستثنى مِنْه، بشرط أن يتقدّمَ العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه"[2]. وثانيهما أَنَّهُ استعملَ "خَلا" حرفَ جرٍّ، فجرَّ به لفظ الجلالة[3]. وفي البيت موطنٌ ثالثٌ للاستشهاد، هو "أنَّ "سِوى" قد تفارِقُ النَّصْبَ على الظَّرفيّة؛ فتتأثّر بالعوامل، وقد وقعتْ هنا مفعولًا به"[4].

لولا

وفيه شاهدٌ واحدٌ هو قول الشّاعِر:

وكَـــمْ مَـــوْطنٍ لَـــوْلايَ طِحْـــتَ كمـــا هَـــوى بأَجْرامِـــهِ مـــن قُلّـــةِ النّيـــقِ مُنهَـــوي[5]

---

[1] المعنى: إنّني لا أؤمّلُ الخيْرَ مِن سِواك بعدَ الله، لِأَنَّك لا تدّخرُ وُسعًا في التّفضّل والإحسان إليَّ وإلى عيالي الّذينَ أعتبرُهم شعبةً من عيالِك. الأشْموني ٥٢٣/١. والبيت من الطّويل بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٣٤/٢، وهمع الهوامع ٢٦٠/٢، ونُسب في الهامش من الإنصاف ٢٢٣/١ إلى الأعشى، ولم أجده في ديوانه.

[2] شرح ابن عقيل ٢٣٦/٢، (الهامش). وينظر: السّيوطي. همع الهوامع ٢٦٠/٢.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل، ٢٣٤/٢، (الهامش).

[4] المرجع نفسه، ٢٣٦/٢، (الهامش).

[5] طاحَ: أشرفَ على الهلاكِ، هوَى: سقطَ، قُلّة النّيق: أعلى الجبل. شرح الكافية ١٦٥١/٣. والبيت من الطّويل ليزيد بن الحكم في: الكتاب ٣٧٤/٢، والمفصّل ١٧٤/١، وشرح الكافية ٧٨٥/٢.

وفيه شاهدان، وكِلاهُما في قوله: ""لَوْلايَ": أَوَّلُهما أَنَّهُ جعل الضَّمير بعد "لَوْلا" بالياء، وهو ضمير المجرور، فالياء في محلِّ جرٍّ[١].

وثانيهما أنَّ "لَوْلا" حرفُ جرٍّ، لا حرف ابتداءٍ عند سيبويه"[٢].

ب) النَّفي:

ومنه الحروف المشبَّهة بِـ " ليْسَ": ما، وإنْ، ولا، ولاتَ. وفيها شاهدان: أَوَّلُهما في "إنْ" وثانيهما في "لات".

فشاهدُ "**إنْ**" قول الشاعر:

إِنْ هُـــوَ مُـــسْتَوْلِيًا عَلـــى أَحَـــدٍ إلّا عَلـــى أَضْـــعَفِ الْمَجانيـــنِ[٣]

وفيه مَوْضِعانِ استشهد بهما النُّحاة: الأَوّل في قوله: "إنْ هوَ مُسْتَوْلِيًا"، حيث "أعمل "إنْ" النّافية عملَ "ليْسَ" فرفع بها الاسمَ الَّذي هو الضَّمير المنفصل، ونصب خبرها الَّذي هو قوله " مُسْتَوْليًا"، وهذا الشّاهِد يردُّ على الفرّاء وأكثر البَصْريّين الَّذينَ ذهبوا إلى أنَّ " إنْ " النّافية لا تعمل شيئًا، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجهُ الرَّدِّ من البيتِ ورودُ الخبرِ اسمًا مفردًا منصوبًا بالفتحة الظّاهرة، ولا ناصبَ لهُ في الكلام إلّا "إنْ"[٤]. والثّاني أنَّ "إنْ" النّافية مثل "ما" في أَنَّها لا تختصُّ بالنّكرات كما تختصّ بها "لا"، فإنّ الاسمَ في البيت ضمير"[٥].

---

[١] ينظر: السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ١٨٩/٢.

[٢] سيبويه. الكتاب ٣٧٣/٢.

[٣] البيت من المنسرح بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٣١٧/١، والجنى الدّاني ٢٠٩/١، وشرح شذور الذّهب لابن هشام ٣٦٠/١. ويروى برواية: إلّا على حِزْبِه المَلاعِين، وبرواية: إلّا على حِزْبِه المَناحيسِ.

[٤] شرح ابن عقيل ٣١٧/١، (الهامش).

[٥] المرجع نفسه، ذاتها.

وشاهدُ "**لاتَ**" قول الشّاعر:

حَنَّـــــت نَـــــوَارُ ولاتَ هَنَّـــــا حَنَّـــــتِ وبَـــدا الّـــذي كانـــتْ نَـــوَارُ أَجَـــــنَّتِ[1]

وفيه مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّل منهما قوله: "لاتَ هَنّا حَنَّت"، حيث أشار الشّاعِر بـ "هنّا" إلى الزمان، والأصل أن تكون للمكان[2]. أَمّا الثّاني فهو "إعمال "لاتَ" في معرفة، وإنما تعمل في نكرة. واختصَّت "لات" بأَنَّها لا يُذكرُ معها معمولاها معًا، بل لا بدَّ من حذفِ أحدهما" [3]. و"للنّحويّينَ في "لاتَ" الواقع بعدها "هنّا" مذهبانِ: أحدُهما أنّ "لات" مهملة لا اسم لها ولا خبر، و"هَنّا" في موضع نصبٍ على الظّرفيَّةِ؛ لِأَنَّه إشارةٌ إلى المكانِ، و"حَنَّت" مع "أنْ" مقدَّرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتَّقدير: حنَّت نَوارُ ولاتَ هنالك حنين؛ وهذا توجيه الفارسيّ. والثّاني: أن تكون "هنّا" اسم "لات"، و"حنَّتْ" خبرها على حذْف مضافٍ، والتّقدير: وليسَ الوقتُ وقتَ حنينٍ، وهذا الوجه ضعيفٌ؛ لِأَنَّ فيه إخراج "هنّا" عن الظَّرفية، وهي من الظّروف التي لا تتصرّف؛ وفيه أيضا إعمالُ "لاتَ" في معرفةٍ، وإنّما تعملُ في نكرة"[4].

جـ) الشَّرط: "وأدواته صنفان: أدوات جازمة، وهي: "إنْ"، و"إذْ ما" و"مَنْ"، و"مَا"، و"مَهْمَا"، و"متى"، و"أيَّانَ"، و"أَنَّى"، و"حَيْثُمَا"، و"أيّ" و"أينَ"[5]. و"أدوات غير جازمة، وهي: "لَوْ"، و"لَوْلَا"، و"إذَا"، و"كُلَّمَا"، و"لَمّا(الحينيّة)"[6].

---

[1] البيت من الكامل لشبيب بن جعيل في شرح الكافية ٤٤٥/١، والجنى الدّاني ٤٨٩/١، وتوضيح المقاصد ٤١٥/١.

[2] ينظر: توضيح المقاصد ٤١٥/١.

[3] الأشْموني ٢٧١/١.

[4] المرجع نفسه، ذاتها.

[5] عيد، محمد. النّحو المصفّى، ١/ ٣٨١.

[6] المرجع نفسه، ٣٩١/١.

وفيه شاهدان: الأول في "أنّى"، والثّاني في "إنْ" الشّرطيّة؛ فشاهدُ "**أنّى**" قول الشّاعر:

فأصـــبَحْتَ أنَّـــى تَأْتِهـــا تَلْتَـــبِسْ بِهـــا كِـــلا مَرْكَبَيْهـــا تَحْـــتَ رِجْلَيْـــكَ شاجِـــرُ[١]

ففي البيت شاهدانِ: الأوّل في "أَنّى"، "فهي اسمٌ باتّفاق، وُضعت لِلدَّلالَةِ على المكان، ثم ضُمِّنت معنى الشَّرط"[٢]. والثّاني في قوله: " أنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ"، حيث "جزمَ بـ "أنّى" فعليْنِ؛ أَوَّلُهما: "تأتِ" وهو فعلُ الشَّرط، وثانيهما: "تلتبسْ" وهو جواب الشَّرط"[٣].

وشاهدُ "**إنْ**" قولُ الشّاعر:

يـــا أَقْـــرَعُ بـــنَ حـــابِسٍ يـــا أَقْـــرَعُ إنَّـــكَ إنْ يُـــصْرَعْ أخـــوكَ تُـــصْـرَعُ[٤]

وفي البيت مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "تُصْرعُ"، حيث رفعَ جواب الشّرط، وحقُّهُ الجزم. ومسوِّغُ الرفع أنَّ "تُصْرعُ" خبر لـ "إنَّ" المؤكِّدة، وهو مؤخَّر لفظًا، والنيّة به التّقديمُ على أداة الشَّرط، وجوابُ الشَّرط محذوف وكأَنَّهُ قد قال: إنَّك تُصرعُ إن يُصرَعْ أخوكَ [٥]. وثانيهما "إسقاط الفاء، والأصل: "إن يُصرَعْ أخوكَ فأنتَ تُصرَعُ"، وهذا عند المبرِّد[٦].

د) الجـواب: و"حروفه ثلاثة أقسام: أوّلها ما يقع بعد الإيجاب والنّفي، وهي: "نَعَمْ"، و"جَيْرِ"، و"أَجَلْ"، و"إِيْ". وثانيها ما يقع بعد الإيجاب فقط، وهو: "لا". وثالثها ما يقع بعد النّفي فقط، وهو: "بلى"[٧].

---

[١] خاطب لبيدُ بن ربيعة بهذا الكلام عمّه عامر بن مالك، وكان لبيدٌ قدْ عَتِب عليه في شيءٍ عَمِلَه به، يقول: لا تجدُ في الأمرِ الَّذي تريد أن تعمله مركبًا وطيئًا، ولا ترى فيه رأيًا صحيحًا. شرح السّيرافي ٥٦/٢، ٥٧. والبيت من الطّويل في: الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وشرح الكافية ١٥٨٢/٣.

[٢] الحازمي. فتح رب البريّة في شرح نظم الآجرومية، مكتبة الأسدي، مكّة المكرّمة، ط١، ٢٠١٠م، ص٢٩٤.

[٣] ابن الصّائغ. اللّمحة ٨٧٧/٢.

[٤] الرّجز لجرير بن عبد الله البَجَليّ في الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والإنصاف ٥١١/٢..

[٥] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٥١٢/٢.

[٦] المبرِّد. المقتضب ٧٢/٢.

[٧] ينظر: عيد، محمد. النّحو المصفّى، ص٥٩٥.

وفي "**جَيْرِ**" شاهدان: الأَوّل قول الشّاعِر:

إذا تَقـــــــولُ "لا" ابْنَـــــــةُ العُجَيْـــــــر تَـــــصْدُقُ "لا" إذا تَقـــــولُ جَيْـــــــرِ[1]

وفيه مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّل في: "جَيْرِ"، "حيث جاءتْ بمعنى "نعَمْ"[2]. والثّاني "مقابَلة "لا" النّافية بـ "جَيْر"، ممّا يدُلُّ على انتفاءِ الاسْمِيَّة منها"[3].

والشّاهِد الثّاني قول الشّاعر:

وَقُلْـــــنَ عَلـــــى الفِـــــرْدَوسِ أَوَّلُ مَـــــشْرَبٍ أَجَـــل جَيْـــرِ إن كانَـــت أُبيـــحَتْ دَعـــاثِرُهْ[4]

وفيه مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ أيضًا، وكِلاهُما في قوله: "أَجَلْ جَيْرِ"، وأَوَّلُهما أَنَّهُ "أكّد "أَجَلْ" بـ "جَيْرِ"، وهذا ردٌّ على من زعَم أنَّ "جيرِ" بمعنى: "حقًّا"، فهي حرفُ جواب بمعنى: "نعَمْ"[5].

وثانيهما أنَّ "أَجَلْ جَيْرِ" كِلتاهما بمعنى الإيجابِ، فأكَّد "أَجَلْ" توكيدًا لفظيًّا بقوله: "جيْرِ"، وذلك من قبيل إعادةِ الأَوّل بلفظٍ مرادفٍ له في المعنى[6].

هـ) الاستقبال: و"يمثله حرفانِ: "السّين"، و"سوْفَ" وكلاهما لا يدخل إلّا على المضارع المُثبت، ويفيده التّنفيسَ؛ أي: تخليصُ المضارعِ المُثبَتِ من الزّمن الضّيّق، وهو: "زَمَن الحال"؛ –لأنّه محدودٌ– إلى الزمنِ الواسع غيرِ المحدودِ، وهو: "الاستقبال"[7].

---

[1] الرّجز بلا نسبة في شرح الكافية ٨٨٤/٢، ومغني اللّبيب ١٦٣/١، وهمع الهوامع ٥٩٣/٢.

[2] ابن الصّائغ. اللّمحة ٩١٢/٢.

[3] المرجع نفسه، ذاتها.

[4] الفِردوس: ماء لبني تميم، وهو اسم لأعلى مكان في الجنّة. المَشرب: اسم مكان من الشّرب. أَجَلْ وجَيْرِ: حروف جواب. أُبيحَت: حُلّلت، سُمح بها. الدّعاثر: جمع دُعثور وهو الحوض المتهدّم. شرح الأشْموني ٣٤٦/٢، (الهامش).

المعنى: قالت النّسوة سَنَرِدُ على ماء بني تميم لنشربَ أولًا، فقلت لهن: إن سُمح لكنَّ بالاقتراب من أحواضها المتهدّمة بعد القتال. والبيت من الطّويل لمضرس بن ربعي في: توضيح المقاصد ٩٨١/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/٣، وشرح الأشْموني ٣٤٦/٢.

[5] الأشْموني، ٣٤٦/٢.

[6] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ٩٨١/٢، (الهامش:١).

[7] حسن، عباس. النحو الوافي، ٦٠/١.

وفي "سوْفَ" شاهد واحد، وهو قول الشاعر:

ومـــــا أَدْري وسَـــــوْفَ إِخـــــالُ أدْري أقَـــــوْمٌ آلُ حِـــــصْنٍ أمْ نِـــــسـاءُ[1]

ففيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: " وسَوْفَ إِخالُ أدْري"، حيث فُصلت "سَوْفَ" عن الفعل بفعلٍ مُلغى وهو: " إِخالُ"، وسببُ إلغائِهِ هو وقوعُهُ بين "سَوْف" والفعل[2].

وثانيهما "أنّ "سوْفَ" مرادفةٌ للسّين عند ابن هشام، أو أوسع منها على الخلاف. وكأنّ القائلَ نظرَ الى أنّ كثرةَ الحروفِ تدلُّ على كثرةِ المعنى، وليس بمطّرد"[3].

و"تنفرد "سَوْفَ" بدخول اللّام عليها، نحو قوله تعالى: "وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ (٥) " (سورة الضّحى)، وبأَنَّها قد تُفصل بالفعلِ المُلغى"[4]، كورودها في الشّاهِد.

و) المَصْدَرِيَّة: وهي الحروف التي تجعلُ ما بعدَها في تأويل مصدر. وهي: "أَنْ"، و"أَنَّ"، و"كَيْ"، و"ما" و"لو" و"همزةُ التّسوية". والمصدر المؤولُ بعدها يكونُ مرفوعاً أَو منصوبًا أَو مجرورًا، بحسب العاملِ فيه؛ لأنَّ العاملَ ربّما يتأخّر عنه[5].

وفيها شاهدٌ واحدٌ، في : "ما" المصدريّة، وهو قول الشاعر:

إذا أَنْـــتَ لَـــمْ تَنْفَـــعْ فَـــضُرَّ فَإِنَّمـــا يُرَجّـــى الفَتَـــى كَيْمـــا يَـــضُرَّ وَيَنْفَعـــا[6]

---

[1] البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى في: مغني اللّبيب ٦١/١، وإسفار الفصيح ٤٣١/١، وهمع الهوامع ٥٥٤/١.

[2] ينظر: ابن هشام. مغني اللّبيب، ١٨٥.

[3] المرجع نفسه، ذاتها.

[4] المرجع نفسه، ذاتها.

[5] ينظر: الغلاييني. جامع الدروس العربية، ٢٦٢/٣.

[6] البيت من الطّويل مختلف في نسبته، فقد نسبه بعضهم للنّابغة الذّبيانيّ، ونسب لقيس بن الخطيم، ولم أجده في ديوانيْهما. والبيت من شواهد شرح الكافية ٧٨٢/٢، والجنى الدّاني ٢٦٣/١، وبرواية: "يُرادُ الفَتى كَيْما يَضُرُّ ويَنفعُ" في أوضح المسالك ٨/٣.

وفيه موضعانِ للاستشهاد: أَوَّلُهما "دخول "ما" المَصْدَرِيَّة على "كَيْ" وهو نادرٌ"[١].

وثانيهما "جرُّ "ما" المَصْدَرِيَّة وصِلَتها بـ "كَيْ" أي للضُّرِّ والنَّفْعِ، على تقدير الأخفش"[٢]. و"ما" عند غيره كافّة لـ "كَيْ" عن عمل النصب في الفعل المضارع؛ والفعلُ المضارعُ مُؤوّلٌ بالمصدرِ على القولَيْن"[٣].

ز) الاستغاثة:

و"لا تتحقّق الاستغاثةُ إلا بثلاثةِ أشياء: حرف النّداءِ "يا" لا غيْر، وبعده غالبًا المُستغاثُ بهِ، وهو الّذي يُطلب منهُ العوْن والمساعدة، وقد يسمى المُستغاث؛ ثم المستغاث له، وهو الّذي يُطلب العونُ بسببهِ، ولكلٍّ من هذه الثلاثة شروطٌ وأحكام"[٤]. وفيها ثلاثة شواهد: الأَوّل منها قول الشّاعِر:

يَبْكيـــكَ نـــاءٍ بَعيـــدُ الـــدّارِ مُغْتَـــرِبٌ يـــا لَلْكُهـــولِ وَلِلـــشُّبّانِ لِلْعَجَـــبِ![٥]

وفي البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ" كسرُ لامِ المُستغاث بهِ في "لِلشُّبّانِ"؛ لكوْنهِ معطوفًا من دون أنْ تتكرّرَ مع "يا"[٦]. فالقياسُ فتحُ هذه اللّام لكوْنِها معطوفةً على اللّام الأولى، ولكن زال اللّبسُ بعدمِ تَكرارِ أداةِ النِّداء فكُسرتْ. والثّاني "كسرُ لام المستغاث من أجْلِهِ في " لِلْعَجَبِ"[٧].

والشّاهدُ الثّاني قول الشّاعر:

---

[١] المرادي. توضيح المقاصد ٧٣٩/٢، (الهامش).

[٢] الجوجري. شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط١، ٢٠٠٤م، ٥٥٩/٢.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك، ٩/٣.

[٤] النّجار. ضياء السّالك، ٢٨٣/٣.

[٥] المعنى: يَبكيكَ ويحزنُ لفقدِك الأباعدُ الغرباءُ، لما كنتَ تسْدي إليهم من معروف. توضيح المقاصد ١١١٤/٣، (الهامش:٢). والبيت من البسيط بلا نسبة في المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول في النَّحْو ٣٥٣/١، وشرح الكافية ١٣٣٥/٣.

[٦] ابن هشام. أوضح المسالك ٤٣/٤.

[٧] المرجع نفسه، ذاتها.

يَـــا لَقـــومِ مَـــنْ لِلْعُلـــى والمَـــساعي يـــا لَقَـــوْمِ مَـــنْ للنَّـــدى والـــسَّماحِ

يـــا لَعَطَّافِنـــا! ويـــا لَرِيـــاحِ وَأَبـــي الحَـــشْرَجِ الْفَتـــى النّفـــاحِ[1]

فقد استشهد النُّحاةُ بهما في موطنيْنِ: أَوَّلهما قوله: " يا لَعَطَّافِنا.. وَأَبي"، حيث "دخلتِ اللّام مفتوحةً على المُستغاثِ في الأَوّلِ والثّاني، وحُذفتْ مع الثّالِث"[2]، فالأول والثاني معهما "يا"، والثالث لا "يا" معه.

وثانيهما أنَّ المُنادى يُنصبُ محلًّا إذا كان مفردًا معرفةً، أو داخلةً عليه لام الاستغاثةِ أوْ لام التّعجّب[3].

وأمّا الشّاهِدُ الثّالِث فهو قول الشّاعر:

تَمَنّـــــاني لِيَلْقـــــاني لَقيـــــطٌ أعـــامِ لَـــكَ بْـــنَ صَعْـــصَعَةِ بْـــنِ سعـــدِ[4]

وفيه مَوْضِعانِ لِلاسْتِشْهادِ أيضًا: الأَوّل ترخيم المستغاثِ إذا لم يكنْ فيهِ لام الاستغاثة على الشُّذوذ، والأصل: أعامِر[5]. والثّاني استعمالُ الهمزةِ في نداء المستغاث شُذوذًا[6]، والأصل أن يستخدمَ "يا" النّداء، فالاستغاثةُ أحدُ أساليب النِّداء الَّتي لا يتأتّى تحقيقُها إلّا بحرف النِّداء، فكأنَّ

---

[1] عَطّاف ورياح وأبو الحشرج: أسماء رجال. النفّاح. الكثير العطاء. الأشْموني ٥٣/٣. والبيتان من الخفيف بلا نسبة في الكتاب ٢١٦/٢، وتوضيح المقاصد ١١١٥/٣.

[2] الأشْموني ٥٣/٣.

[3] ينظر: الزّمخشري، أبو القاسم (ت٥٣٨هـ). المفصّل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٦١.

[4] البيت من الوافر للأحوص بن شُريح الكلابي في الكتاب ٢٣٨/٢، وأوضح المسالك ٥٢/٤، وشرح الأشْموني ٧١/٣. وقد ورد برواية: "تَمَنّاني لِيَقتُلَني..." في توضيح المقاصد ١١٣٧/٣.

[5] ينظر: السّيوطي. همع الهوامع ٧٧/٢.

[6] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد، ١١٣٧/٣.

الشّاعِرَ سوّغَ لنفسِه التَّقارضَ بين حرفي النِّداء: "يا"، والهمزة، فاستعمل الهمزة بدلًا من الياء على غيرِ الاستعمالِ المشهورِ.

ح) لام التعجّب

و"تدخل على المتعجَّبِ منهُ صلةً لفعلٍ مُقدَّرٍ قبلَه"[١]، وكثيرًا ما تستعمل في النِّداء، وشاهدُها قول الشّاعِر:

فيـــا لَـــكَ مِـــنْ لَيْـــلٍ كَـــأنَّ نُجُـــومَهُ بِكُـــلِّ مَغـــارِ الفَتْـــل شُـــدَّتْ بيَذبُـــلِ[٢]

وفيه مَوْضِعانِ لِلاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ منهما قوله: "فيا لَكَ"، ففيه اعتبارُ "اللّام" للتعجُّبِ مجرَّدًا عن القسَم[٣]. وأَمّا الثّاني فهو استعمالُ اللّام مفتوحةً بعد "يا" في نداءِ المتعجَّب منه[٤].

ط) كَمْ الخبريَّة

و"هي بمعنى "كثيرٍ"، وتأتي إخبارًا عن عدَدٍ كثيرٍ مُبهَمِ الكميّةِ"[٥]، وفيها شاهدٌ واحدٌ، وهو قول الشّاعِر:

كَـــمْ بجـــودٍ مُقْـــرِفٍ نـــالَ الْعُلـــى وكَريـــمٍ بُخْلُـــهُ قَـــدْ وضَعَـــهْ[٦]

---

[١] الزّجّاجي. اللّامات، ص٨٠.

[٢] المَغار: الشّديد الفتل. يذْبل: اسم جبل. والمعنى: أعجب من طولك أيها اللّيل، حتّى لكأنَّ نجومَك مشدودةٌ إلى جبل "يَذبُل" بكل أنواع الحبال المفتولة الشّديدة، فهي لا تَقدِرُ على الأُفول. الأشْموني ٧٩/٢. والبيت من الطّويل لامرئ القيس في توضيح المقاصد ١١١٦/٣، وهمع الهوامع ٤٥٢/٢.

[٣] ينظر: الأشْموني٨٠/٢.

[٤] ينظر: الغلاييني. جامع الدّروس العربيّة ١٨٤/٣.

[٥] المرجع نفسه، ١١٩/٣.

[٦] المُقْرِفُ: النّذْلُ اللّئيمُ الأب. الأصول في النَّحْو ٣٢٠/١. والبيت من الرّمل لأبي الأسود الدّؤليّ. وهو من شواهد الكتاب ١٦٧/٢، والإنصاف ٢٤٧/١.

ففي هذا البيت مَوْطِنانِ استشهد بهما النُّحاةُ: أَوَّلُهما قوله:" كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍ"، حيثُ فصلَ بين "كَمْ" الخبريّة وبين ما أضافَها إليه وهو "مُقْرِفٍ" بـ "جودٍ"[١].

وثانيهما ورودُ "كَمْ" بمنزلةِ "رُبَّ"؛ فيخْفِضونَ بها الاسمَ الَّذي بعدَها كـَ "رُبَّ مُقْرِفٍ"[٢].

ي) التَّحْضيضُ[٣]. والمشهور أنَّ حروف التّحضيضِ أربعة وهي: "لَوْلا"، و"لَوْما" و"هَلّا و"أَلا"[٤].

وفيه شاهدٌ واحد، وهو قولُ الشّاعِر:

تَعُـــدّونَ عَقـــرَ النّيـــبِ أفـــضلَ مجـــدِكُم بنـــي ضـــوطَرى لَـــوْلا الكَمِـــيَّ المُقنّعـــا[٥]

وفي هذا البيت مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "مجيءُ "لَوْلا" فِي مَعنى "هلّا"[٦]. وهو شائعٌ في اللُّغَة، ومنه قوله تعالى" لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ. . . (٨)" (سورة الأنعام). و"لَوْلَا أَخَّرْتَنِي. . . (١٠)"(سورة المنافقون). و"لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللهُ. . . (١١٨)" (سورة البقرة).

وثانيهما "نصْبُ "الكَمِيَّ" على إِضْمارِ كَلامٍ، كَأَنَّهُ قالَ: "هَلّا تَعدّونَ فِيما تعقِرونَ الكَمِيَّ المُقَنَّعا"[٧].

---

[١] قوله: "مُقْرِف" يروى بثلاثة أوجه: الرّفع، والنّصب، والجرّ، فأمّا رواية الرّفع فعلى أن تكون "كم" ظرفًا متعلّقًا بقوله "نالَ" الآتي، ويكون "مُقْرِف" مبتدأ، وجملة "نَالَ العُلَى" في محلّ رفعِ خبرِ المبتدأ، وكأنّه قال: مُقْرِفٌ نالَ العُلى في مرّاتٍ كثيرةٍ بسببِ جُودِه، وأمّا رواية النّصب فعلى أنْ تجعلَ "مُقرفًا" تمييزًا لـ "كم الخبريّة"، وإنّما نُصب للفصْل بينه وبينها، وأما روايةُ الجرِّ فعلى أنْ تجعلَ "مُقْرِفٍ" بالجرّ تمييزًا لـ "كم الخبريّة" على أصله، ولا تعتدّ بالفاصل بينهما، و"كمْ"على وجهي الجرّ والنّصب مبتدأ، وجملة "نَالَ العُلى" في محلّ رفع خبره. الأنباري.الإنصاف ٣٠٥/١، (الهامش). والسّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٤٤/٢.

[٢] الأنباري. الإنصاف ٢٥٠/١.

[٣] التّحضيض: الحثُّ وطلبُ الشيءِ بقوَّةٍ وشِدَّةٍ. ابن هشام. أوضح المسالك، ١٤١/٢.

[٤] المرادي. توضيح المقاصد، ١٣٠٨/٣.

[٥] البيت من الطّويل لجرير في: الخصائص ٤٧/٢، والمفصّل ٤٣٢/١، وشرح الكافية ١٦٥٤/٣.

[٦] الفراهيدي. الجمل في النَّحْو، ص ١٢٩.

[٧] المرجع نفسه، ذاتها.

الفصلُ الثّاني

شواهدُ النّحوِ الشّعريَّةُ ذاتُ المباحث المتنوّعة

(٦٦-١٠٨)

شواهدُ النّحْو الشّعريّة ذاتُ المباحثِ المتنوّعة:

ثمّة شواهِد شعريّة يحتوي كلٌّ منها مباحث متباينةً في الاستشهادِ النَّحْويِّ، وقد كانت إقامةُ العَلائقِ بينها متعذّرةً، فدعت الحاجةُ إلى تسميتها المذكورةِ، وهي كثيرةٌ في مصادرِ اللُّغَة – فأفردْتُ فصْلًا خاصًّا لتلك الشَّواهِد– ولا يمكنُ تجاهلها؛ فقد بلغتْ ثمانيةً وأربعينَ شاهدًا من عددِ الشَّواهِد النَّحْوِيَّةِ. وفيما يأتي ذكرها:

الشّاهِدُ الأَوّلُ:

وإيّـــــاكَ إيّـــــاك[1]المـــــــراءَ فإنَّـــــهُ إلـــى الـــشرِّ دَعّـــاءٌ وللـــشَّرِّ جالِـــبُ[2]

وفيه مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أوّلهما "توكيد الضّمير المنفصل "إيّاك" بإعادة اللّفظ نفسه؛ وهو من التّوكيد اللّفظيّ؛ وخالفَ بعضُهمْ مُحتجًّا، بأنّ الضّميرَ المنصوبَ، يحتاج إلى عاملٍ ينصبه؛ وهذا لا بدَّ له من فاعل؛ فهو يريد جعله من توكيد الجملة بالجملة؛ وهو غير لازم؛ لأننا نستطيعُ أنْ نؤكدَ الجملة بأكملها: فنقول: "جاءَ زيدٌ، جاءَ زيدٌ"، وقد نؤكد الفعل وحده؛ فنقول: جاءَ جاءَ زيدٌ. وقد نؤكد الفاعل وحده؛ فنقول: جاءَ زيدٌ زيدٌ"[3]. وثانيهما "نصْبُ "المِراءَ" بعد "إيّاكَ" مع إسقاطِ حرفِ العطْفِ ضرورةً، والمعروفُ في الكلام: إيّاكَ والمِراءَ"[4].

---

[1] إيّا: من الضّمائر المختصّة بأسلوب التّحذير شرطَ أنْ تلحقَها الكاف، نحو: إيّاك والشّرّ، وتُعرب مفعولًا به لفعلٍ محذوفٍ تقديره: "قِ"، أو "احذرْ"؛ لِأَنَّ حقَّ التّحذير أنْ يكونَ للمُخاطب. الحَمَد والزّعبي. المعجم الوافي في أدوات النَّحْو العربِيّ، ص ١٠٣.

[2] البيت من الطّويل للفضْل بن عبد الرحمن القُرشيّ في: الجمل في النَّحْو ١١٩/١، والكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣.

[3] ابن هشام. أوضح المسالك، ٣٠٣/٣.

[4] ابن السّرّاج. الأصول في النَّحْو، ٢٥١/٢.

الشّاهد الثّاني:

فأَمّــا القِتــالُ لا قِتــال لَدَيْكُـــــمُ وَلكِـــنَّ سَيْـــرًا فـــي عِـــراضِ المَواكـــبِ[١]

ففي هذا البيت مَوْطِنانِ لِلاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ منهما حذفُ الفاءِ من جوابِ "أَمّا" للضَّرورة[٢]، والقياسُ إثباتُها، كما في قوله تعالى: "فَأَمّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ. . .(٨٩)" (سورة الواقعة). وقد وردَ حذفُها في قوله تعالى: " فَأَمَّا الَّذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ. . . (١٠٦)" (سورة آل عمران). والثّاني حذف خبر "لكنَّ"، والتّقديرُ: ولكِنَّ سَيْرًا في عِراضِ المواكبِ لكُمْ، ومن العلماء مَنْ يجعل التّقدير: ولكنَّكمْ تسيرونَ سيْرًا في عِراضِ المواكبِ[٣].

الشّاهِدُ الثّالث:

ألا رُبَّ مَـــــنْ قَلْبـــــي لَهُ اللهَ ناصِـــــحٌ ومَنْ قَلْبُـــهُ لـي في الظِّبـاءِ السَّـــــوانِحِ[٤]

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ أيضًا: أَوَّلُهما في قوله: "رُبَّ"، "فلا يكون ما بعدَها إلّا نكرة" [٥].

وثانيهما في لفظ الجلالة: "اللهَ"، فهو شاهدٌ على النَّصْبِ على نزعِ الخافضِ والتقديرُ: أَحْلفُ باللهِ[٦].

---

[١] البيت من الطّويل للحارث بن خالد المخزومي في شرح الكافية ١٦٤٨/٣، والجنى الدّاني ٥٢٤/١، وتوضيح المقاصد ٤٧٥/١.

[٢] ينظر: ابن هشام. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ٨٠/١.

[٣] ينظر: الأنباري. الإنصاف ١٨٣/١، (الهامش).

[٤] السّوانح من الظّباء: ما أخذ عن ميامنِ الرّامي فلم يتمكّنْ من رميِه حتّى ينحرف له فيتشاءم به. ومن العرب من يتيمّن به لأخذه عن الميامِنِ فيجعله مشومًا. الأصول في النَّحْو ٤٣٢/١. والبيت من الطّويل لذي الرّمّة. وقد ورد برواية:"...ومن هو عندي في الظّباء" في : الكتاب ١٠٩/٢، وهو من شواهد الأصول في النَّحْو ٤٣٢/١، والمفصّل ٤٨٧/١.

[٥] سيبويه. الكتاب، ١٠٨/٢.

[٦] ينظر: ابن السراج. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النَّحْوي، (ت٣١٦هـ). الأصول في النَّحْو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالَة، ٤٣٢/١.

الشّاهِدُ الرّابع:

وَرَجِّ الْفَتَـــــى لِلْخَيْـــــرِ مـــــا إِنْ رَأَيْتَـــــهُ عَلَـــى الـــسِّنِّ خَيْـــرًا لا يَـــزالُ يَزيـــدُ[١]

وفي البيت شاهدانِ: الأَوّل منهما قولُهُ: "خَيْرًا لاَ يَزالُ يَزيدُ"، ففيه "تقدُّمُ معمولِ خبر "لا يَزالُ" وهو "خَيْرًا" على "لا يَزالُ" نفسها"[٢]. ومثله قول الشّاعِر:

مَـــهْ عَـــاذِلِي فَهَائِمًـــا لَـــنْ أَبْرَحـــا بِمِثْـــلِ أَوْ أَحْـــسَنَ مِـــنْ شَـــمْسِ الْـــضُّحَى[٣]

حيثُ "هائمًا" خبرُ "لنْ أبرَحَ"، وقد قُدِّم على العاملِ بخلافِ القياسِ.

والثّاني قولـه: "مـا إِنْ رَأَيْتَـهُ"، حيـث زاد "إنْ" بعـد "مـا" المَصْدَرِيَّة الظَّرفيَّـة[٤]. وزيـادةُ "إنْ" هنـا تفيـد التَّوكيدَ، وموضِعُها النَّصْبُ على الظَّرفيَّة.

الشّاهِد الخامسُ:

عَزَمْـــتُ علـــى إقامـــةِ ذي صَـــباحٍ لِـــشَيْءٍ مـــا يُـــسَوَّدُ مَـــنْ يَـــسودُ[٥]

وفيـه مَوْطِنـانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "استخدام "مـا" للتَّنبيـه علـى التَّعظيم والتَّهويل والمعنـى يبـيّن ذلك؛ إذ إنَّ السّيادةَ أمرٌ عظيم" [٦]. وثانيهما "جرُّ "ذا صَباحٍ" وهو ظرْفٌ لا يتمكَّنُ، والظُّروفُ الَّتي

---

[١] المعنى: إذا رأيتَ الفتى يزدادُ خيرًا كلّما عَلَتْ به السّنّ، فترقّب منه الخيرَ الوافر، وأمِّل فيه الأملَ البعيد. اللّمحة ٢٣٢/١. والبيت من الطّويل للمَعْلوط القُرَيْعِيّ في: الخصائص ١١١/١، وشرح الكافية ٣٩٨/١، واللّمحة ٢٣٢/١.

[٢] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٤٣/١.

[٣] الأشموني ١١٤/١.

[٤] ينظر: سيبويه. الكتاب، ٢٢٢/٤.

[٥] يريد: عزمْت على الإقامة إلى وقت الصّباح؛ لأَنّي وجدتُ الرّأي والحزْم يوجِبان ذلك. شرح السّيرافي ٢٥٧/١. والبيت من الوافر لأنس بن مدركة الخثعميّ في: الكتاب ٢٢٧/١، والأصول في النَّحْو ١٩٢/١، والخصائص ٣٤/٣.

[٦] قد تُستعمل "ما" للتّحقير، كقولِنا لمنْ يفتخِرُ بعطيّته: هل أعطيتَ إلّا أمرًا ما؟ المرادي. الجنى الدّاني، ص٣٣٤.

لا تـتمكَّن لا تُجـرُّ ولا تُرفـعُ، ولا يجـوزُ مثـل هـذا إلّا فـي لغـةٍ لقـومٍ مـن خـثْعَم، أو يـضطرُّ إليـه شاعر"[١].

الشّاهدُ السّادسُ:

تَأَلّـــــى ابْـــــنُ أوْسٍ حَلْفَـــــةً لَيَرُدَّنـــــي إلـــى نِـــسْوةٍ كـــأَنَّهُنَّ مـــَـــفائِدُ (٢)

وفي البيت مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قولـه: " تَألّى ابنُ أوْسٍ حَلْفَةً "، حيثُ "نصبَ المفعولَ المطلقَ بفعلٍ من معناهُ لا مِنْ لفظِه"[٣]. وثانيهما قولـه: " لَيَرُدَّني"، حيث إنَّ انفرادَ اللّام إذا لم يكن المضارع مقترنًا بحرف تنفيسٍ شاذٌّ[٤].

الشّاهِدُ السّابِعُ:

يـــــا دارَ ميّـــــةَ بِالعَلْيـــــاء فالـــــسَّنَدِ أقْـــوَتْ وطـــالَ عليْهـــا ســـالفُ الأبـــدِ

وقَفْـــــتُ فيهـــــا أُصَـــــيْلانًا أُســـــائِلُها عيَّـــتْ جَوابًـــا ومـــا بـــالرَّبْعِ مِـــنْ أحَـــدِ

إلّا أُوارِيُّ لَأْيًـــــا مـــــا أبيِّنـــــُها والنُّـــؤْيُ كـــالحَوْضِ بالمَظْلومَـــةِ الجَلَـــدِ[٥]

---

[١] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢٥٧/١.

[٢] تألّى: حلفَ، مفائد: جمع: مِفْأد بكسر الميم وفتح الهمزة، وهي: الخشبة التي تحرّك بها النّار في التنّور، وعادة تكون سوداء قبيحة المنظر. يتحدّث في البيت عن امرأة تشكو زوجَها تقول: إنّه حلفَ لَيردّني إلى بيته، وفيه ضرائر قبيحٌ منظرُهنَّ، كريهةٌ صحبتهنّ. النَّحْو المصفّى، ص٤٣٠. والبيت من الطّويل لزيد بن حصين في الإنصاف ٥١٩/٢، وشرح الكافية ٨٣٧/٢، وشرح قطر الندى ٢٢٤/١.

[٣] عيد، محمد. النَّحْو المصفّى، ص٤٣٠.

[٤] ينظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ٨٣٦/٢.

[٥] العَلياء: ما ارتفع من الأرض. السّند: المرتفع من الجبل الَّذي يسند ويصعد فيه، وقيل: هما اسما موضعين. أقْوَت: خلَتْ وأصبحت قواء، أي خالية من الأنيس. سالفُ الأبد: الزّمان الماضي. المعنى: ينادي ويخاطب دار محبوبته بهذا المكان، ويتوجّع؛ لِأَنَّها أصبحت خاليةً خاويةً ليس بها أنيسٌ، وقد طال عليها الزّمن. الأُواريّ: جمع آريّة بمد الهمزة: وتشديد الياء، وهي التي تُحبس فيها الخيل من وتد أو حبل. لأيًا: يريد ما أعرفها إلّا بعدَ لَأْيٍ، أي بطء. والنُّؤي: حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ويبعده. والمظلومة: أرض حُفر فيها الحوض لغير إقامة

وفي هذه الأبيات شاهدانِ: الأَوّلُ منهما قوله: "يا دارَ ميَّةَ"، "فإنَّهُ نداءٌ بـِ "يا" لما لا يَعْقلُ، وهو "الدّار"، وهو ليس اسمَ صوتٍ؛ لكوْنِه لا يشبهُ اسمَ الفعل"[١].

والثّاني قوله: "إلا أُواريُّ"، فهو مِن نوعِ الاستثناءِ المنْقطِعِ لكوْنِ المستثْنى ليسَ من جنْسِ المستثْنى منْهُ، وهذا النَّوعُ يجوزُ فيه وجهانِ: الإبدالُ من المستثْنى منْهُ، فيتبعُهُ في إعرابِه، والنَّصْبُ على الاستثناءِ[٢].

الشّاهِدُ الثامن:

فَمـــا جَمْـــعٌ لِيَغْلِـــبَ جَمْـــعَ قَوْمـــي مقاوَمَـــــةً ولا فـــــرْدٌ لِفَـــــرْدِ[٣]

وفيه شاهدانِ أيْضًا، الأَوّل قولُه: "جَمْعٌ"، فقد "جاء اسمًا لـ كانَ المحذوفة، أي: فما كانَ جَمْعٌ""[٤].

والثّاني "وقوعُ لامِ الجُحودِ[٥] في كلِّ فعلٍ تقدَّمَهُ فعلٌ منفيٌّ"[٦].

الشّاهِدُ التّاسع:

أَزِفَ التَّرَحُّـــلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكابَنـــا لَمَّـــا تَـــزُلْ بِرِحالِنـــا وَكَـــأَنْ قَـــدِ[١]

لِأَنَّها في فلاة. أوضح المسالك ٩١/٤، والأصول في النَّحْو ٢٩٢/١. والأبيات من البسيط للنابغة الذبياني في: الكتاب ٣٢١/٢، وشرح الشافية للرضي ٣١١/٤.

[١] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٩١/٤.

[٢] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٢١٩/١.

[٣] البيت من الوافر بلا نسبة في: الجنى الدّاني ١١٧/١، ومغني اللّبيب ٢٧٩/١، وحاشية الصّبان ٤٣٠/٣.

[٤] المرادي. الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص١١٧

[٥] لام الجحود: اللامُ المسبوقةُ بكوْنٍ منفيٍّ نحو: "وَمَا كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأنتَ فِيهِم (٣٣)" (سورة الأنفال). و" لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ (١٦٨)" (سورة النساء). وهي تفيد توكيد النّفي أو الإنْكار، والمضارع بعدها منصوب بـ "أنْ" مضمرة وجوبًا. المعجم الوافي ص٢٦٠.

[٦] ينظر: المرادي. الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص١١٧.

وفي هذا البيت ثلاثةُ شواهد: أَوَّلُها في" قَدْ"، فيجوزُ حذفُ الفعْلِ بعد "قَدْ"، وهو "زالَ"[٢].

وثانيها في قولِه: "كَأَنْ"، مخفَّفة، فهي مُهمَلةٌ عند الكوفيّينَ لا عملَ لها. وعند غيرِهم عاملةٌ واسمُها ضميرُ الشَّأنِ، وتمَّ الفصلُ بينَها وبينَ الخبرِ بـ "قَدْ"، لِأَنَّ الكلامَ إثباتٌ، ولو كان نفْيًا لكانَ الفصلُ بـ "لمْ"[٣]، كقوله تعالى: " كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فيها . . . (٩٥)"(سورة هود).

وثالثها أنّ "لَمّا" تفيد توقُّعَ ثبوتِ مَنْفيِّها. نحو: "بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ (٨)" (سورة ص). أي: إلى الآنَ ما ذاقوهُ وسوْفَ يذوقونَهُ. "وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ. . . (١٤)" (سورة الحجرات). " أي: إلى الآنَ ما دخل في قلوبكم وسوفَ يدخلُ. و"لمْ" لا تقتضي ذلك[٤].

الشّاهِدُ العاشر:

ألا يــا اسْــلَمي يــا دارَ مَــيَّ عَلــى البِلــى ولا زالَ مُــــنْهَلًّا بِجَرْعائِــــكِ القَطْــــرُ[٥]

وفيه مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: الأَوّل منهما مجيء "زالَ" ناقصةً عاملةً عملَ "كانَ" في رفع الاسمِ، ونصْبِ الخبرِ؛ لتقدُّمِ "لا" الدُّعائيَّة عليها، فالدُّعاءُ شبيهٌ بالنَّفي؛ لِأَنَّ دعاءَكَ بحصولِ الشّيء دليلٌ

---

[١] المعنى: لقد اقتربَ موعد الرّحيل، إلّا أنّ الرّكاب لم تغادرْ مكانَ أحبابِنا بما عليها من الرّحال، وكأنّها قد زالت لقرْبِ موعد الفراق. ابن عقيل ١٩/١. والبيت من الكامل للنّابغة الذّبيانيّ في الخصائص ١٣٣/٣، وبرواية: "قَدِنْ" في اللّمحة ١٦٠/١، والجنى الدّاني ١٤٦/١.

[٢] ينظر: الأزهري. شرح التصريح ٣٩٧/٢.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠/١.

[٤] ينظر: الأزهري. شرح التَّصريح ٣٩٧/٢.

[٥] البِلى: مصدر بَلِيَ الثّوب ونحوه، يبلى بلاءً وبِلِيَ إذا رثَّ وقَدمَ، و منهلًّا: اسم الفاعل من قولك: انهلَّ المطرُ، أي انسكب وانصبّ، والجَرعاء: رملة مستوية لا تُنبت شيئًا، والقطْرُ: المطَرُ. الإنصاف ٨٣/١. والبيت من الطّويل لذي الرّمّة في اللّامات ص٣٧، والخصائص ٣٠/١.

على كونِه غيرَ حاصلٍ في وقت الدّعاء[١]. والثّاني اتصالُ النِّداءِ بالفعل لفظًا، وللنُّحاةِ في هذا مذهبانِ:

أَوَّلُهما أنّ "يا" حرفُ نداء، والمنادى محذوفٌ قبلَ فعلِ الأمرِ، والتَّقديرُ: "يا هذهِ"، أو "يا دارَ مَيَّةَ". وثانيهما أنّ "يا" حرفُ تنبيهٍ، وليسَتْ حرفَ نداءٍ"[٢].

الشّاهِدُ الحادي عشر:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ عارًا عَلَيْكَ ورُبَّ قَتْلٍ عارُ[٣]

وفي هذا البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ أيضًا: أَوَّلُهما اسْمِيّة "رُبَّ"؛ للإخبار عنها في قوله: " ورُبَّ قتلٍ عارُ"، فـ "عارُ": خبر لِ "رُبَّ"، وهذا عند الكوفيّين[٤]. وثانيهما أنَّ "إنْ" بمعنى "إذْ" عند الكوفيّين محتجّين بقوله تَعالى: "وإنْ كَنْتُمْ فِي رَيْبٍ"، وَالْمعْنَى: إذْ كُنْتُم في ريْبٍ. ومذهبُ المحقّقينَ أنَّ "إنْ" لا تكون بمعنى "إذْ"، وذلك من وجهيْنِ: أَحدهما أنَّ "إذْ" اسمٌ و"إنْ" حرف، وَوُقُوع الْحَرْف بِمَعْنى الِاسْم بعيدٌ فِي السّماع وَالْقِيَاس. وَالثَّانِي أنَّ معنى "إنْ" مخالفٌ لمعنى "إذْ"[٥].

الشّاهد الثّاني عشر:

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السّلاحَ ولا أَمْلك رَأْسَ البعَيرِ إن نَفَرَا

والذّئْبُ أَخْشاهُ إن مررْتُ بهِ وَحْدي وأَخْشى الرِّياحَ والمَطرا[٦]

---

[١] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٢٣٢/١.

[٢] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٣٢/١..

[٣] البيت من الكامل لثابت بن قطنة في الجنى الدّاني ٤٣٩/١، وشرح التَّصريح ١١٥/٢، وهمع الهوامع ٤٣٠/٢.

[٤] ينظر: المرادي. الجنى الدّاني، ص٤٣٩.

[٥] ينظر: العكبري. اللّباب في علل البناء والإعراب، ٥٢/٢. والمرادي. الجنى الداني، ص٢١٣.

[٦] وصف في البيتين انتهاءَ شبيبتِه وذهاب قوّته، فلا يُطيق حمل السّلاح لحربٍ، ولا يملك رأس البعير إنْ نفرَ من شيء؛ وإذا خَلا بالذّئبِ خَشِيه على نفسِه، وأنّه لا يحتملُ بردَ الرّيح، وأذى المطر؛ لِهَرَمِه وضَعفه. اللّمحة ٣٠٧/١. والبيتان من المنسرح للرّبيع بن ضَبُع الفزاري الذّبياني في: الكتاب ٨٩/١، وأوضح المسالك ٩٦/٣.

وفي البيت الثّاني شاهدانِ، الأَوّل في قوله: "والذّئبُ أخْشاهُ"، فهو شاهدٌ على أنَّ الرَّفْعَ أجودُ من النَّصْب في هذا الموْضعِ؛ لاستغْنائِه عن تقديرِ الفعلِ النّاصبِ للاسمِ، حيث وقع الاسمُ المُشْغَلُ عنه بعد عاطفٍ تقدّمَهُ جملةٌ فِعْلِيَّةٌ "لا أمْلِكُ"، ولمْ يُفصَل بيْنَ العاطفِ والاسْمِ[1]. وأمَّا الثّاني فهو "إضافةُ لفظِ "وَحْد" إلى ضميرِ المتكلِّم "الياء"، ولفظ "وَحْد" يضاف إلى الضّمائر كلِّها على السّواء. فمن شواهد إضافته للغائب قوله تعالى[2]: " إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ (١٢)"(سورة غافر). وقد مرَّ بنا شاهدٌ على إضافةِ لفظِ "وحْد" إلى كاف الخطاب أيضًا في المبحث الثّاني من الفصل الأوّل، وهو قول الشّاعر:

فكُنْـــتَ إذْ كُنْـــتَ إلهـــي وَحْدَكـــا لَـــمْ يَـــكُ شَـــيءٌ يـــا إلهـــي قَبْلَـــكا

الشّاهِدُ الثّالث عشر:

مـــا زالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ يَـــداهُ إزارَهُ ودَنـــا فـــأدْرَكَ خَمْـــسَةَ الأَشْبـــارِ[3]

وفيه مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ أيضًا: الأَوّلُ قولُه: "مُذْ عَقَدَتْ"، حيث أُضيفَ فيه لفظ "مُذْ" إلى الجملةِ الفِعْلِيَّةِ، وإضافته إلى الجملة الفعليّة كثيرة[4]، غيرَ أنَّ ذلك لا يمنع جواز إضافته إلى الجمل الاسميّة، كقول الشّاعر:

ومـــا زلـــتُ أبْغـــي المـــالَ مُـــذْ أنـــا يَافـــعٌ وَليـــدًا وكَهْـــلًا حـــين شِـــبْتُ وأمْـــرَدَا

---

[1] ينظر: ابن الصائغ. اللّمحة في شرح الملحة ٣٠٧/١، (الهامش).

[2] ابن هشام. أوضح المسالك، ٩٧/٣.

[3] مُذْ عقدتْ يداه إزارَه: أي تجاوز حدّ الطّفولة. الإزار: الثّوب الّذي يحيط بالنّصف الأسفل من البدن. البيت في مدح يزيد بن المهلّب. والمعنى: يقول: ظهرَتْ منه النّجابةُ منذُ حداثتِه ولم يكنْ قد بلغَ الخمسةَ أشبار. الأشْموني ١٧٤/١. والبيت من الكامل للفرزدق في المقتضب ١٧٦/٢، وبرواية: "قسما فأدرك" في اللّمحة ٢٣٦/١، والجنى الدّاني ٥٠٤/١.

[4] ينظر: المرادي. الجنى الدّاني، ص٥٠٣-٥٠٤.

والثّاني قوله: "خَمْسَةَ الأَشْبارِ"، إذْ "جرَّدَ اسمَ العددِ منْ "أل" المُعرِّفة، وأدْخَلَها على المعدودِ، حيثُ أرادَ التَّعريفَ"[١].

الشّاهِدُ الرّابع عشر:

وبَلْـــــدةٍ لَـــــيس بهـــــا أَنيـــــــسُ إلّا اليَعـــــــــافيرُ وإلّا العيـــــــــــسُ[٢]

وفيه مَوْضِعانِ لِلاستِشهادِ: الأَوّل منهما قوله: "إلّا اليعافيرُ"، فقد رفعَ "اليَعافيرُ" على الإبدالِ – على لغةِ تميمٍ– مع أَنَّهُ استثناءٌ منقطعٌ تقدَّمَ فيه المستَثْنى منْهُ، فكان ينبغي نصبُهُ على المشهورِ؛ وقد حملَهُم على ذلك أنّ المقصودَ هو المُستثنى؛ فكأَنَّهُ قال: ليس بِها إلّا اليعافيرُ[٣].

وأَمّا الثّاني فهُوَ "قولُهُ: "وبَلْدةٍ"، أَي: وَرُبَّ بَلْدَةٍ"[٤]. فيجوزُ حذفُ "ربَّ" لفظًا، مع إبقاءِ عملِها ومعناها كما كانت، وهذا الحذفُ قياسيٌّ بعدَ "الواو"، و"الفاء"، و"بلْ"، ولكنَّهُ بعد "الواو" أكثر، وبعد "الفاءِ" كثيرٌ، وبعدَ "بلْ" قليلٌ. وقد ورد حذفُ "رُبَّ" مع بقاءِ عملها في كلام العربِ كقول امرئ القيس:

وَلَيْـــلٍ كَمَـــوْجِ الْبَحْـــرِ، أَرْخـــى سُـــدُولَهُ عَلَـــيَّ بِـــأَنْواعِ الهُمـــومِ، لِيَبْتَلـــي[٥]

الشّاهد الخامس عشر:

أَعَلاقَـــــةً أُمَّ الوُلَيِّـــــدِ بَعْدَمـــــا أَفْنـــانُ رأْسِـــكِ كالثَّغـــامِ المُـــخْلِسِ[٦]

---

[١] المرادي. توضيح المقاصد ٧٦٧/٢.

[٢] الرّجز لجران العود في: الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب ٤١٤/٤، وعلل النَّحْو ١٩٦/١. وجران العود هو عامر بن الحارث، شاعر نميري، ولقب بذلك؛ لأنّه اتّخذ من جلدِ العودِ سوْطًا يضربُ به نساءَه. النّجّار. ضياء السّالك، ١٨٢/٢.

[٣] اليعافير: الظّباء الْبيض، والعيس: الْإِبِل. ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٢٣٠/٢.

[٤] الأزهريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت٩٠٥هـ). مُوصل الطّلّاب إلى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد، مكتبة الرِّسالَة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص١٤٥.

[٥] ابن مالك. شرح الكافية ٨٢١/٢.

[٦] العلاقة: الحبّ. والأفنان: جمع فَنَن وهو الغُصن، وأراد بها ذوائبَ الشَّعْر على سبيل الاستعارة. والثّغام: نبات له خيوط طوالٌ دقاقٌ من أصلٍ واحدٍ، وإذا جفّت ابيضّت كلّها. ويشبّه بها الشّيب. والمُخْلس: ما اختلطَ فيه البياضُ

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ قوله: "علاقة"، فإنَّهُ اسمُ مصدرٍ[1] لـ "تَعلَّقَ"، وعملَ عمَلَ المصدرِ[2]. والثّاني "زيادةُ "ما"، وجعلها كافَّةً لـ "بَعْدَ" عن الإضافة" [3].

الشّاهِد السّادس عشر:

فَبَكـــى بَنـــاتي شَـــجْوَهُنَّ وزَوْجَتـــي والطّـــامِعونَ إِلَـــيَّ ثُـــمَّ تَـــصَدَّعوا[4]

وفي البيت مَوْطِنانِ للاستِشهادِ: الأَوّل مجيءُ فعل "بَكى" مجرَّدًا من التّاء الدّالَّة على التَّأنيث مع أنَّ المُسندَ إليهِ –الفاعل– "بَناتي" أتى جمعَ مؤنّثٍ سالمًا؛ وبهذا وأمثالِه احتجَّ الكوفيّونَ وأبو عليّ الفارسيّ على جوازِ تذكيرِ الفعلِ مع جمْعِ المؤنَّث؛ وخالفهم البَصْريّونَ وردّوا عليهم بأنَّ "بَنات" وإنْ كانَ جمْعَ مؤنّثٍ سالمًا؛ فقد أشبَهَ جمعَ التَّكسيرِ في عدمِ سلامةِ لفْظِ مفردِهِ، فلمَّا أشبَهَ جمعَ التَّكسيرِ في هذا أخذَ حكمَهُ، كما أنَّ "بَني" لمّا لمْ يسْلَمْ فيهِ لفظُ مفرَدِه، أشبهَ جمْعَ التَّكسيرِ؛ فلمّا أشبهَهُ في هذا أخذَ حُكْمَهُ، وساغَ دخولُ تاءِ التَّأنيث في فعْلِهِ في الآيةِ الكريمة[5]: "آمَنْتُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا الَّذي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ (٩٠)" (سورة يونس).

بالسّواد. الأصول في النَّحْو ٢٣٤/١. والبيت من الكامل للمرّار الأسديّ في: الكتاب ١١٦/١، وشرح الكافية ١٠٢٦/٢.

[1] اسم المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدّلالة على الحدَث، ولم يُساوِه في اشتماله على جميع أَحرفِ فعلِهِ، بلْ خلتْ هيئَتُهُ من بعض أحرفِ فِعلِه لفظًا وتقديرًا من غير عِوضٍ، وذلك مثلُ "توَضّأ وضُوءًا"، و"تكلَّمَ كلامًا"، و"أيسرَ يُسرًا". جامع الدّروس العربيّة ١٧٦/١.

[2] ينظر: ابن السّرّاج. الأصول في النَّحْو ٢٣٤/١.

[3] المرجع نفسه، ذاتها.

[4] المعنى: إنّ بناتي بكَيْنَ عليَّ من الحُزنِ، وكذلك زوْجي، والَّذينَ وفَدوا علينا؛ ليشاركونا أحزانَنا وهمومَنا من المُحبّين، ثم انصرفوا بعد ذلك، وتفرّقوا إلى شؤونهم. أوضح المسالك ١٠٢/٢. والبيت من الكامل لعبدة بن الطيّب في الخصائص ٢٩٨/٣، وبرواية: "والظّاعنون إلَيّ ثُمَّ تَصَدّعوا " في أوضح المسالك ١٠٢/٢، وشرح ابن عقيل ٩٤/٢.

[5] ابن هشام. أوضح المسالك ١٠٢/٢.

والموْطنُ الثّاني "مجيءُ "شَجْوَهَنَّ" مفعولًا لأجلِهِ؛ وهو معرفة؛ لِأَنَّهُ مصدرٌ أضيفَ إلى الضَّميرِ، خِلافًا للجرميِّ الَّذي زعمَ أنَّ المفعولَ لأجلِهِ لا يكونُ إلَّا نكرةً" [١].

الشّاهِدُ السّابع عشر:

إذا قالَ قَدْني قالَ بِاللّهِ حَلْفَةً لتغْنيَ عنّي ذا إِنائِكَ أَجْمَعَا[٢]

وفيه خمسة مواضع للاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ جوازُ وقوعِ جوابِ القسَم المضارعِ المقْرونِ بـ "لام كَيْ"، ليكون قوله: "لتُغنَيَ" جوابَ القسَمِ، ولَعَلَّه قصدَ الإخبارَ لا القسَمَ[٣].

والثّاني أنَّ النّون في "قَدْني" لحفْظِ سكونِ البناءِ في آخرِهِ، ومَعْناهُ: "حَسْبُ" عند البَصْريّين، وعند الكوفيّين اسمُ فعلٍ معناه: "يَكْفي"، بدليل النّون الَّتي لا تدخل إلّا على الأفعال"[٤].

والثّالِث قولُه: "ذا إِنائِكَ" بمعنى: صاحب إنائك، أي ما في إنائك من الشّراب؛ لِأَنَّ الشَّرابَ يصحبُ الإناءَ[٥]. والرّابِعُ الإضافةُ للمُلابَسةِ، حيثُ "أضافُ "الإناء" إلى المخاطب؛ لملابستِه إيّاه وقت شُربِه ما فيه من اللَّبنِ"[٦]. والخامسُ التأكيدُ بـ "أَجْمَعَ"، ولم يُسبَق بلفظ: "كلّ"[٧]. فالأصل في لفظ (أَجْمَع) أن يُسبق بِـ (كُلّ)، كما في قوله تعالى:" فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠)"(سورة الحجر). لكنَّ بعض النّحاة أجاز التّأكيدَ بها من غير أن تُسبق بِـ (كلّ).

---

[١] ابن هشام. أوضح المسالك ١٠٢/٢.

[٢] البيت من الطّويل لحريث بن عنب النّبهاني في المفصّل ١٢٢/١، ومغني اللّبيب ٥٣٤/١، وهمع الهوامع ٤٨٤/٢.

[٣] ينظر: شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة ٢/ ٧٧.

[٤] ينظر: المرجع نفسه، ذاتها.

[٥] ينظر: المرجع نفسه، ذاتها.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ذاتها.

[٧] ينظر: المرجع نفسه، ٢/ ٧٨.

الشّاهِد الثّامن:

لَقَـــدْ عَلِمَـــتْ أُوْلَـــى المُغيـــرَةِ أَنَّنـــي كَـرَرْتُ فَلَـمْ أَنْكُـلْ عَـنِ الـضَّرْبِ مِـسْمَعـا[1]

وفـي البيـت شـاهدانِ: أَوَّلُهمـا قولُـهُ: " كَـرَرْتُ فَلَـمْ أَنْكُلْ عَـنِ الـضَّرْبِ مِـسْمَعـا"، فـالأَوّل فعـل "كَرَرْتُ"، والثّاني اسم "الضَّرْبِ"، وقد تنازعا في "مِسْمَعا"، وهو اسمُ رجلٍ[2].

وثانيهما إعمالُ المصدرِ، فقد نصَبَ "مِسْمَعا" بـ "الضَّرْبِ"[3].

الشّاهد التّاسع عشر:

أَنـــا ابـــنُ التّـــارِكِ البَكْـــرِيِّ بِـــشْـرٍ عَلَيْـــهِ الطَّيْـــرُ تَرْقُبُـــهُ وُقوعـــا[4]

ففي هذا البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "قولُه: "بِشْرٍ" بالجرِّ، فهو "عطفُ بيانٍ على قولـه: "البَكْرِيِّ"، ولا يجوزُ أن يكون بدلًا؛ لِأَنَّ البدلَ على نيَّة تَكرارِ العاملِ"[5]، فكان ينبغي لكيْ يصِحَّ أنْ يكون بدلًا أنْ يُحذفَ المبدَلُ منه ويوضعَ البدلُ مكانَهُ، فتقول: "التّارِكِ بِشْرٍ"، ويلْزمُ على هذا إضافة اسمٍ مقترنٍ بـ "أل" إلى اسمٍ خالٍ منها، وذلك غيرُ جائزٍ"[6]. وثانيهما قولـه: "التّارِكِ البَكْرِيِّ"،

---

[1] "أُولَى المغيرة" أي: أوّلها، والمُغيرة –بضم الميم وكسر الغين– وهو من الخيْل الّتي تُغير. "لم أنكُلْ": لم أعجَزْ، "مِسْمعا" –بكسر الميم الأولى وسكون السّين– وهو اسم رجل. المعنى: يقول: قد علم أوّل من لقيت من المغيرينَ أنّي صرَفْتُهم عن وجههم هازمًا لهم، ولحقتُ عميدَهم فلم أرجعْ عن ضربِه بسيفي. توضيح المقاصد ٣٦٠/٢. والبيت من الطّويل للمرّار الأسدي برواية: "لحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ" في الكتاب ١٩٣/١، والمقتضب ١٤/١، وبرواية: "كرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ" في اللّمع ١٩٦/١.

[2] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ٦٣٠/٢

[3] ينظر: السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٤٦/١.

[4] يفتخر فيه الشّاعِر بأنّ جدّه خالد بن نضْلة، قتلَ بشرَ بنَ عمرو بن مرثد زوج الخِرَنْق، أخت طرَفة بن العبد البكريّ الشّاعِر المشهور؛ وذلك في يوم القُلاب. يصف الشّاعِر نفسَه بالشّجاعة، وأنّه ابن الَّذي ترك البكريّ بِشرًا مُجندلًا في العراء مُثْخنًا بالجِراح، في حالةٍ يُرثى لها، تنتظرُ الطّيرُ خروجَ روحِه لتهبطَ عليه، وتنهشَ من جسده؛ فهو شجاعٌ من نسلِ شجعان. أوضح المسالك ٣١٤/٣. والبيت من الوافر للمَرّار الأسديّ في الكتاب ١٨٢/١، والأصول في النَّحْو ١٣٥/١، والمفصّل ١٦٠/١.

[5] ابن الصّائغ. اللّمحة ٧٤٢/٢.

[6] الأشْموني ٣٥٩/٢.

البَكْرِيِّ"، حيث "أضاف معرّفًا بـ"أل" إلى معرّف بـِ "ألْ" تشبيهًا بـِ "الحَسَن الوَجْه"؛ لِأَنَّهُ مثلُه في الاقترانِ بـ "أل"[١].

الشّاهِد العشرون:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتانَا مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعي[٢]

وفيه مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "نصْبُ "زِنادَ راعي" على المعنى، فعَطفَه على محلِّ "وفضة" قبلَ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إليها، فكأَنَّهُ قال: معلّقًا وفْضةً، فنصبَ "زنادَ راعي" على تقدير: ويعلِّقُ زنادَ راعي"[٣].

وثانيهما في لفظ: "فَبَيْنا"، "فتعيينُ ما بعدَها كوْنه جملةً اسْمِيّةً أو فِعليَّةً يتوقّفُ على "بَيْنا"؛ فإنْ كانَتْ أَلِفُها لكَفِّ الإضافةِ، فجملةُ البيتِ اسْمِيّةٌ، وإن كانت للإشباعِ، و"بيْنَ" مُضافة إلى الجملةِ الاسْمِيَّةِ بعدها فتكونُ ظرفًا لـِ "أَتانا"، فتكونُ رتبتُها التَّأخير، فالمصدرُ عاملُها، ويكونُ البيتُ جملةً فِعلِيَّةً"[٤]. فـ "بيْنا" هنا ظرفٌ، والألفُ زائدةٌ، "و"بينَ" مضافةٌ إلى زمنٍ محذوفٍ مضافٍ إلى الجملة، فالاسمُ بعدها مبتدأ وما بعدَه خبرٌ"[٥].

---

[١] الأشْموني ٣٥٩/٢.

[٢] نرقُبُهُ: ننتظرُهُ، والوَفْضة: هي جعبةُ السِّهام، وأراد بها في البيت شيئًا يُصنعُ مثل الخريطةِ والجُعبة، يكون مع الفقراء والرّعاة يجعلونَ فيه الزّاد. شرح السّيرافي ٢٦٧/١. والبيت من الوافر لرجل من قيْس عيْلان في: الكتاب ١٧١/١، والإنصاف ١٥٦/١، وأوضح المسالك ١٩٤/٣.

[٣] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢٦٧/١.

[٤] شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة ٨٨/٢.

[٥] الحمد والزّعبي. المعجم الوافي، ص ١١٩.

الشّاهِد الحادي والعشرون:

عَـــــدَسْ مـــــا لِعبّـــــادٍ عَلَيْـــــكِ إمـــــارةٌ نَجَـــــوْتِ وَهـــــذا تَحْمِلِـــــينَ طليـــــــقُ[1]

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما في قوله: "وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ"، ففيه "استعمال "ذا" اسمًا موصولًا، من دونِ أنْ يتقدَّم عليه استفهامٌ بـ "ما" أو "مَن" على رأي الكوفيّين، ولم يمنعْهم اتّصالُ حرفِ التّنبيهِ به من موصوليَّتِه؛ لِأَنَّهُم يرون أنَّ جميع ما يكون اسمَ إشارةٍ قد يكونُ اسمَ موصولٍ وَهُمْ في قوله تعالى: "ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم. . . (٨٥)"(سورة البقرة)، يقدِّرون: ثمّ أنتم الَّذينَ تقتلون أنفسكم، وفي قوله تعالى: "هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُنْيَا . . . (١٠٩)"(سورة النساء). يقدِّرون: ها أنتم الَّذينَ جادلتُم عنهم. والبَصْريّون، يردّون ذلك، ويقولون: إنَّ "هؤلاء" منادى بحذفِ حرف النِّداء"[2]. وثانيهما في قولِهِ: "عَدَسْ"، فهوَ "صوْتٌ يُزجَر بهِ البغْلُ، وقد يُسَمّى البغلُ به، والتّقدير على التَّسمية به: يا عدَسْ، فَحُذفَ حرفُ النِّداء"[3].

الشّاهِد الثّاني والعشرون:

وَإِنْـــسانُ عَيْنـــي يَحْـــسِرُ المَـــاءُ تـــارَةً فَيَبْـــدو وَتـــاراتٍ يجُـــمُّ فَيَغْـــرَقُ[4]

---

[1] عَدَسْ: اسمُ صوتٍ لزَجْر البغْل، واسمٌ للبغلِ أيضًا. عبّاد: هو ابن زياد بن أبي سفيان والي سِجستان. إمارة: حكم وتسلّط. والمعنى: يخاطب الشّاعِر بغلتَه أن تقفَ، ولا تخافَ؛ فهي الآنَ في أمانٍ، وليس لعبّادٍ عليها منْ سلطانٍ ولا حكمٍ، والَّذي تحملينَهُ قد خرجَ من سِجنه؛ فهو حرٌّ طليقٌ. أوضح المسالك ١٦٧/١. والبيت من الطّويل ليزيد بن مفرغ في: الجمل في النَّحْو ١٨٠/١، وشرح الأشْموني ١٤٦/١.

[2] ابن هشام. أوضح المسالك ١٦٧/١.

[3] الأزهري. شرح التَّصريح ٢٩٦/٢.

[4] إنسانُ العيْن: سوادُها. حسرَ: غارَ. يبدو: يظهر. يجمّ: يكثر. والمعنى: يقول: إنّ بؤبؤ عيني يظهرُ حين تغورُ دموعي، ولكنّه يغرقُ فيها حين تغْزُر. الأشْموني ١٨٦/١. والبيت من الطّويل لذي الرّمّة في توضيح المقاصد ٤٧٦/١، وأوضح المسالك ٣٢٦/٣، وشرح الأشْموني ١٨٦/١.

وفيه مَوْطِنانِ استشهد بهما النُّحاة: أَوَّلُهما قوله: "يَحْسِرُ"، حيث رُفِعَ الفعلُ بحذف أداةِ الشَّرط "إنْ"، أيْ: إنْ يحسِرِ الماءُ. فلما حُذفتْ "إنْ" رُفِعَ الفِعلُ[١]. وهذا الحذفُ جائزٌ عند بعضِ النَّحويّينَ، كأبي حيّان، ولا يجوزُ حذْفُ أداةِ الشَّرطِ عندَ الجُمْهور[٢].

وثانيهما "عطفُ جملةِ "يبدو" الَّتي تصلُحُ لِأَنْ تكونَ خبرًا عن المبتدأ "إنْسانُ"؛ لاشتمالِها على ضميرٍ يعودُ إليهِ، على جملةٍ لا تصلحُ لذلك لخُلوِّها من ذلك الضَّمير؛ وهي جملة: "يحسِرُ الماءَ"[٣].

الشّاهِد الثّالث والعشرون:

أَمـــــا واللهِ أنْ لَـــــوْ كُنْـــــتَ حُـــــرًّا وَمـــــا بِـــــالحُرِّ أَنْـــــتَ ولا العَتيـــــقِ[٤]

ففي هذا البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: " أنْ لَوْ كُنْتَ "، حيث "جعل "أنْ" حرفًا يربطُ جملةَ القسمِ بجملةِ المُقْسَم عليهِ. والَّذي ذهب إليه سيبويه أَنَّها زائدة بين القَسم و"لَوْ"[٥]. وثانيهما "جوازُ تقديمِ الخبرِ المنصوبِ؛ إذِ الباءُ لا تدخلُ إلّا على الخبر المنصوب في قوله: "وما بالحُرِّ أنْتَ"، وما حجازيَّة"[٦].

---

[١] ينظر: الحُندود، إبراهيم بن صالح. الضَّرورَة الشِّعْريّة ومفهومها لدى النَّحويّين دراسة على ألفيّة بن مالك، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، السنة ٣٣، العدد ١١١، ٢٠٠١م، ص٤٨٥.

[٢] ينظر: المرجع نفسه، ذاتها.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك ٣٢٦/٣.

[٤] العتيق: الكريم الأصيل، ويقال لمن كان رقيقًا فخُلّص من الرِّقِّ: عتيق. الإنصاف ١٦٢/١. والبيت من الوافر بلا نسبة في الإنصاف ١٦٢/١، والجنى الدّاني ٢٢٢/١، وتوضيح المقاصد ١٢٣٤/٣.

[٥] المرادي. توضيح المقاصد ١٢٣٤/٣.

[٦] شُرّاب، شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة ١٧١/٢.

ما الحجازيّة: ما العاملة عمل ليس.

الشّاهِد الرّابع والعشرون:

الـــــسّالِكُ الثُّغْـــــرةَ اليَقْظـــــانُ كالِئُهـــــا مَـــشْيَ الْهَلُـــوكِ عَلَيْهـــا الخَيْعَـــلُ الفُـــضُلُ[1]

وفيـه مَوْطِنـانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ منهمـا قولُـه: "مـشْيَ"، ففيـه ثلاثـة توجيهـات: "أوّلهـا أنْ يكـونَ مَنْصوبًا بمُضْمرٍ دلّ عَلَيْهِ "السّالكُ"، وثانيها أنْ يكون مَنْصوبًا بِالْفِعْلِ الظّاهِر، لِأَنَّهُ بِمَعْناهُ فتعدّى إِلَيْهِ كما لو كانَ من لفظِه، وَثالثها التَّفْصيلُ، فَإِنْ أُريدَ بِهِ التَّأْكيد عمِل فيهِ الْمُضْمرُ الَّذي من لَفظه، كـ "قَعَدْتُ جُلوسًا، وَقمْتُ وقوفًا، بِناء على أَنَّهُ من قَبيل التَّأْكيدِ اللَّفْظيّ، فَلا بُد من اشتراكه مَعَ عامله في اللَّفْظ، أَو بَيان النَّوْع"[2].

وأَمّا الموطنُ الثّاني فهوَ قولُه: "الفُضُلُ"، حيث "جَعلَهُ مرفوعًا لِمنْعوتِه "الهَلوكِ" باعتبار محلِّه لِأَنَّهُ فاعلٌ بالمصدرِ"[3].

الشّاهد الخامس والعشرون:

حَتّـــى إِذا رَجَـــبٌ تَـــوَلّى وانْقَـــضى وجُمادَيـــانِ وَجـــاءَ شَـــهْرٌ مُقـــبِلُ[4]

---

[1] السّالك الثّغرة: كناية عن الشّجاعة وعدم المبالاة بالشّدائد. الهَلوك: المرأة المتكسّرة لينًا. الخيْعل: الدّرع. الفُضل: الَّذي يبقى في ثوبٍ واحدٍ.
والمعنى: يقول: إنّه يسلك الطّرق الحافلةَ بالشّدائدِ، والّتي امتلأت بالحرّاس اليقظين الَّذينَ يرصدون من يسلكها للإيقاع به، سائرًا سَيْر المرأة المتكسّرة لينًا. الأشْموني ٢١١/٢. والبيت من البسيط للمتنخّل الهذليّ في الخصائص ١٦٩/٢، وشرح الكافية ١٠٢٣/٢، وشرح الأشْموني ٢١١/٢.

[2] السّيوطي. همع الهوامع ٩٩/٢.

[3] الأشْموني ٢١١/٢.

[4] البيت من الكامل بلا نسبة في شرح الكافية ١٢٠٥/٣، وشرح التّصريح ١٦٠/٢.

وفي هذا البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ أيضًا: أَوَّلُهما قولُه: "جُمادَيانِ": "فالتَّثنيةُ لم تسلبْهُ العَلَميَّة، وَلذا لم تدخلْ عَليْه الْألفُ وَاللّام وَلم يُضَفْ"[١]. وثانيهما "عطفُ السّابقِ على الّلاحقِ بالواو"[٢].

فـ "جُمادَيانِ" شهرانِ متقدّمان زمنيًّا يأتيانِ قبلَ شهرِ "رَجَب"، ومع ذلك فقد عطفهما الشّاعِر على متأخِّرٍ زمنيًّا وهو "رجب" بالواو. وهذا الاستعمالُ واردٌ في القرآن الكريم، فمنه قول الله تعالى: " وَعِيسَى وَأَيُّوبَ. .(١٦٣)" (سورة النّساء). فـ "أيّوب" سابقٌ زمنيًّا لـ "عيسى" عليهما السلام. ومثلُه: "كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ. . . (٣)" (سورة الشّورى)، فالأنبياءُ سابقونَ زمنيًّا لـ "مُحمّد" –صلّى الله عليه وسلّم– وهو المخاطب في الآية الكريمة، فقد عطف بالواو السّابقَ على الّلاحقِ. والواوُ أداةُ عطفٍ لمطلقِ الجمْع في الحكْمِ.

الشّاهد السّادس والعشرون:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[٣]

وفي هذا البيت موضعان للاستشهاد: الأوّل قوله: "ذنبًا"، وفي هذه الكلمة مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما النَّصْبُ على نزْع الخافضِ، الَّذي هو "مِنْ"، ومع أنَّ نصبَهُ على معنى "مِنْ" فإنَّهُ ليس تمييزًا؛ لِأَنَّهُ غير مبيّن لإبهامِ اسمٍ مجمَلٍ قبلَه، ولا هو مبيِّنٌ لنسبةٍ في جملةٍ مذكورةٍ قبله أيضًا؛ ولذا فهو ليس تمييزًا[٤]. ولعلّ الخافض هنا هو اللّام، بدليل قوله تعالى: "وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ (٢٩)" (سورة يوسف)، وقوله: " وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ. . .(٥٥)" (سورة غافر). "وقد تعدّى الفعلُ

---

[١] السّيوطي. همع الهوامع ١٥٧/١.

[٢] ابن مالك. شرح الكافية الشافية ١٢٠٤/٣.

[٣] البيت من البسيط بلا نسبة في: الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٢١/٢، والأصول في النَّحْو ١٧٨/١.

[٤] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٢٩٦/٢.

الفعلُ إلى مفعوليْنِ ونصَبَهُما في قوله: "أستَغْفِرُ اللهَ ذنْبًا"، والفعلُ المجرَّد منه "غَفَرَ" يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فلمّا جاء على صيغة الطلبِ "استفْعَلَ" نصَبَ مفعوليْنِ"[١].

وثانيهما أَنَّهُ "أراد بقوله: "ذنبًا" جميعَ ذنوبِه، فلفَظَ بالواحدِ وهو يريدُ الجمْع، ويدُلُّ عليه قوله: "لَسْتُ مُحْصِيَهُ "، أي: أنا لا أضبِطُ عددَ ذُنوبي الَّتي أذنبْتُها، وأنا أستغفرُ اللهَ من جميعِها"[٢].

الشّاهِد السّابع والعشرون:

فَتِلْكَ وُلاةُ السّوءِ قَدْ طالَ مُكْثُهُم فحَتّامَ حَتّامَ العَناءُ المُطَوّلُ[٣]

وفيه مَوْضِعانِ استشهد بهما النُّحاة، وكِلاهُما في قوله: "حَتّامَ حَتّامَ": أَوَّلُهما أَنَّهُ توكيدٌ لفظيٌّ بإعادةِ الأَوّل بلفظهِ، وذلك بإعادة لفظ شبه الجملة من الجارّ والمجرور "حتّام"[٤]. وثانيهما حذفُ ألف "ما" الاستفهاميَّة بعد الجرِّ وجوبًا للتّمييزِ بينها وبينَ "ما" الخبريَّة الموصوليَّة[٥]. وشواهدُ حذفِ ألف "ما" الاستفهاميَّة بعد الجرِّ كثيرة، منها قوله تعالى: "عَمّ يَتَسَاءَلُونَ (١) (سورة النبأ) . و" فَبِمَ تُبَشّرُونَ (٥٤)" (سورة الحجر) . و" فِيمَ أنتَ مِنْ ذِكْرَاهَا (٤٣)"(سورة النازعات) . و" لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢)"(سورة الصف). و" فَلْيَنْظرِ الإِنْسَانُ مِمَّ خُلق (٥)" (سورة الطّارق) .

الشّاهد الثّامن والعشرون:

خالي لَأَنْتَ وَمَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَلِ العَلاءَ وَيُكرِمِ الأَخْوالا[٦]

---

[١] الأشْموني ٤٤٩/١.

[٢] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١.

[٣] البيت من الطّويل للكُميت في توضيح المقاصد ٩٧٩/٢، ومغني اللّبيب ٣٩٣/١، وشرح الأشْموني ٣٤٤/٢.

[٤] ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ١٧٢/٣.

[٥] ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٣٩٣/١.

[٦] البيت من الكامل بلا نسبة في توضيح المقاصد ٤٨٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/١، وشرح التَّصريح ٢١٧/١. وفي شرح ابن عقيل ٢٣٧/١: "جرير": يروى في مكانه " تَميم "، ويروى أيضًا "عُوَيْف".

وفيه ثلاثة شواهد: الأوّل قوله: "خالي لأَنْتَ"، حيثُ تقدَّم الخبرُ "خالي" على المبتدأ "لأَنْتَ"، مع أنَّ المبتدأَ مقرونٌ بلام الابتداء الَّتي لها صدرُ الكلام، فلا يجوز أن يُقال: زيدٌ لقائمٌ. فهذه ضرورة[١]. وهو يحتمل أمريْن:

"أَوَّلُهما أن يكون أرادَ "لخالي أنتَ"، فأخَّرَ اللّام إلى الخبر ضرورةً. وثانيهما أن يكون أرادَ "لَأَنْتَ خالي"، فقدَّم الخبرَ على المبتدأ، وإن كانت فيه اللّام ضرورةً. وقد أشار الأشموني إلى أنَّ اللّام زائدةٌ، وقيل: داخلةٌ على مبتدأ محذوفٍ، أي "لَهُوَ أَنْتَ"[٢]. وهذا الرَّأيُ يضعُفُ؛ لِأَنَّ الجمْعَ بين لام التَّوكيدِ وحذْف المبتدأ كالجمْع بين المتنافيَيْنِ.

والشّاهِد الثّاني في "قوله:" ينل العَلاءَ"، فـ "يَنَلْ" فعلٌ مضارعٌ لم يسبِقْه ناصبٌ ولا جازمٌ، وقد كان من حقِّه أن يجيءَ به الشّاعِرُ مرفوعًا فيقول: "ينالُ العَلاء"، ولكنّه جاء به مجزومًا، فحذف عينَ الفِعلِ كما يحذفها في "لمْ يخَفْ" ونحوه، والحاملُ له على الجزْم تشبيهُ الموصولِ بالشَّرْط"[٣].

وأمّا الثّالث ففي قوله: "الأَخْوالا"، "فهو تمييزٌ، وقد جاءَ به معرفةً، وهذا دليلٌ للكوفيّينَ الَّذينَ يرَوْنَ جوازَ مجيءِ التّمييز معرفةً، والبَصْريّون يقولون: "أل" في هذا زائدة لا معرفة. والتّمييز يلزمه التّنكير عند البَصْريّين، والكوفيّون لا يوجبون تنكيره، ويجوز عندهم أن يكون معرفةً أو نكرة. واستدلّوا على ذلك بقول رشيد اليشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّـــا أَنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَـــــــنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْـــسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

---

[١] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ٤٨٣/١، (الهامش:٤).

[٢] الأشْموني ٢٠١/١.

[٣] "مَنْ" الموْصولة قد تكون مشبّهةً بالشَّرطيّةِ لعمومِها وإبهامِها، فـ "مَنْ" وإن كانت بمعنى الَّذي، ففيها معنى الشَّرط. وعلى هذا وجّه بعض النُّحاة الآية الكريمة: " إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِر" أنّ "مَن" بمعنى الَّذي، ورفع يتقي؛ لِأَنَّه صلة لـ "من" وعطف "يصبر" على معنى الكلام. أوضح المسالك ٩٥/١، وهامش شرح ابن عقيل ٢٣٨/١.

وعلى ذلك لا تكون "أل" زائدة عندهم. غير أنَّ البَصْريّين يروْنَ أنَّ لفظ "الأخْوالا" يلتبسُ بِه التّمييزُ والمفعولُ به، وهو أقربُ إلى المفعوليّة منهُ إلى التّمييز عند تحليته بـ "أل"[١].

الشّاهِد التّاسع والعشرون:

أَزْمـــــانَ قَـــــوْمي والجَماعَـــــةَ كالَّـــــذي مَنَـــــعَ الرَّحالَـــــةَ أَنْ تَميـــــلَ مَميـــــلا[٢]

وفي البيت مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "أَزْمانَ قَوْمي"، حيثُ "حذَفَ "كانَ" وحدَها من دون أنْ يتقدَّمَ عليها "أنْ" المَصْدَرِيَّة، ولم يعوّض عنها بـ "ما"[٣]. فالتّقدير: (أزمانَ كانَ قوْمي معَ الجماعةِ). وثانيهما "نصبُ الاسمِ الواقعِ بعدَ واوِ المعيَّةِ من غير أنْ يتقدَّمَ عليْه لفْظًا فعلٌ يعمل فيه"[٤].

الشّاهِد الثّلاثون:

ثلاثـــــــةُ أَنْفُـــــــسٍ وَثَـــــــلاثُ ذَوْدٍ لَقَـــدْ جـــارَ الزَّمـــانُ عَلـــى عِيالـــي[٥]

وفي البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: ""ثَلاثةُ أَنْفُسٍ"، حيثُ "أتى بلفظِ العددِ مقترنًا بالتّاءِ مع أَنَّهُ مضافٌ إلى معدودٍ مؤنَّثٍ، وهو "أَنْفُسٍ" الَّذي هو جمعُ "نَفْس"، والدَّليل على أنَّ "النَّفس" مؤنَّثةٌ قوله تعالى: "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ. . . (١٨٥)" (سورة آل عمران)، إلَّا أنَّ "النَّفْس" قد يُطلقُ عليها لفظ شخْصٍ، والشَّخصُ مذكَّرٌ، فلاحظَ الشّاعِر ذلكَ، وعبَّر بالأَنْفُس وهو يريدُ الأشخاصَ؛ فلذلك

---

[١] ينظر: أوضح المسالك ١٨٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/١، (الهامش).

[٢] الرّحالة: سَرْج من جلود لا خشَبَ فيه يتُّخذ للجري السريع. المَميل: الانحراف. والمعنى: يقول: أيّام كانَ قومي والجماعةُ ثابتينَ على موقِفهِم القاضي بطاعة الخليفة، لا يعْصون، ولا يشارِكون في فتنةٍ. الأشْموني ٤٩٧/١. والبيت من الكامل للرّاعي النّميري في: الكتاب ٣٠٥/١، وشرح الكافية ٦٩٠/٢، وأوضح المسالك ٢٥٩/١.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٥٩/١.

[٤] المرجع نفسه، ذاتها.

[٥] الذّود من الإبل: ما بين الثّلاثة إلى العشرة، وهي مؤنّثة لا واحد لها من لفظها. يشكو في البيت ما نزلَ به من بلاءٍ، وذلك أنّه كانَ في سفرٍ ومعه امرأتُه وبِنتاه، فسرح إبله فافتقدَ منْها ناقة. توضيح المقاصد ١٣٢٠/٣. والبيت من الوافر للحطيئة في الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٤١٤/٢، والإنصاف ٦٣٥/٢.

أتى باسم العددِ كما يأتي به مع المعدود المذكَّرِ، ولو راعى لفظَ المعدودِ الَّذي ذكرَه لقالَ: "ثلاثُ أنفُسٍ"[١]. وأَمّا ثانيهما فقوله: "وثلاثُ ذَوْدٍ"، حيثُ "أضافَ لفظَ العددِ إلى اسم الجمْعِ الَّذي هو "الذَّودُ"، والأصلُ أنْ يُضافَ اسمُ العددِ إلى جمعِ تكسيرٍ منْ جموعِ القلَّة، فإنْ لمْ يكنْ للمفردِ جمعُ تكسيرٍ من جموعِ القِلَّة انتقلَ إلى جمعِ تكسيرٍ من جُموع الكَثْرةِ، واسمُ الجمعِ ليسَ لهُ واحدٌ من لفْظِه، والجمْعُ لا بدَّ أنْ يكونَ على زِنَةٍ من أوزانِ الجمْعِ المعروفةِ، واسمُ الجمْعِ لا يكونُ على إحدى هذه الأوزانِ غالبًا"[٢]، ونظيرُه قولُه تعالى: "وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ (٤٨)" (سورة النَّمل).

الشّاهِد الحادي والثّلاثون:

فَأَتَتْ بِهِ حوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إذا ما نامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ[٣]

وفيه شاهدان: الأَوّل قوله: "حوشَ الفُؤادِ"، ففيهِ "إضافةُ الصِّفةِ المشبَّهةِ "حوشَ" إلى فاعِلِها المُحَلّى بـِ "أل"، ولم يفِدْها ذلك تعريفًا؛ ودليلُ ذلك وقوعُها حالًا، ومعلومٌ أنَّ الحالَ لا تكونُ إلّا نكرة"[٤]. والثّاني " إسنادُ النَّومِ إلى "اللَّيلِ"، فهو مجازٌ عقليٌّ، من إسنادِ الفعْلِ إلى زمَنِه؛ أي: نامَ الهوْجلُ في اللَّيْلِ" [٥].

---

[١] الأنباري. الإنصاف ٧٧٢/٢، (الهامش).

[٢] ينظر: المرجع نفسه، ذاتها.

[٣] أتتْ به: ولدتْه، والتّاء تعود إلى أمّ تأبّط شرًّا، والهاء في "بهِ" تعود إلى تأبّط شرًّا. حُوش الفؤاد: أي الجريء. المبطَّن: الضّامر البطن. السّهد: قلّة النوم. الهوْجل: الأرضُ الواسعةُ، أو الأحمق. والمعنى: يقول: إن تأبط شرًّا قد ولدته أمه جريئًا، قويّ الفؤاد، ضامر البطن، لا ينام إلّا قليلًا في الصحراء الواسعة، أو كما ينام الأحمق. الأشْموني ١٢٥/٢. والبيت من الكامل لأبي كبير الهذلي في أوضح المسالك ٧٦/٣، ومغني اللّبيب ٦٦٤/١، وشرح شذور الذّهب للجوجري ٥٧٥/٢.

[٤] ابن هشام. أوضح المسالك ٧٧/٣.

[٥] المرجع نفسه، ذاتها.

الشّاهِد الثّاني والثّلاثون:

قالَـــتْ أُمَيْمَـــةُ مـــا لِثابِـــتَ شاخِـــصًا عـــاري الأَشـــاجِعِ نـــاحِلًا كالمُنْـــصُـــلِ[1]

ففي البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ "منعُ "ثابِتَ" منَ الصَّرْفِ معَ أَنَّهُ ليْسَ فيه إلّا العَلَمِيَّة، وهو ضرورة شِعْرِيَّة"[2]. فقد "ذهبَ الكوفيّونَ إلى أَنَّهُ يجوزُ ترك صرْف ما ينصرِفُ في ضرورةِ الشِّعْر، وإليه ذهب الأخفشُ، وأبو عليٍّ الفارسي من البَصْريّين. بينما ذهبَ البَصْريّونَ إلى أَنَّهُ لا يجوز، وأَجْمَعَوا على أَنَّهُ يجوزُ صرفُ ما لا ينصرفُ في ضرورة الشِّعْر"[3].

فقد ترك الشّاعِرُ صرْفَ "ثابِت" مع أَنَّهُ ليس فيه إلا العَلميّة، وهي وحدَها لا تقْتضي المنعَ من الصَّرْفِ، وإنَّما تقتَضيهِ إذا انضمَّت إليها علّةٌ أخرى: "كالتَّأنيث في "فاطِمَة"، و"حمْزَة"، و"زيْنب"، ومثل زيادةِ الألفِ والنّونِ في "عُثْمان" و"عفّان" و"عِمْران"، ووزنِ الفعْلِ"[4].

والموضعُ الثّاني قولُهُ: "عاري الأَشاجِع"، "فلم يُظْهِر الفتحةَ الَّتي يقْتَضيها الإعرابُ على ياء "عاري"، فإنَّ هذه الكلمةَ حالٌ من "ثابِت"، مثل قوله: "شاخِصًا" الَّذي قبلَه، وقد عامَلَ الشّاعِرُ الاسمَ المنقوصَ في حال النَّصْبِ معاملةَ الاسمِ المنقوصِ المرفوعِ والمجرورِ"[5].

الشّاهِد الثّالث والثّلاثون:

أُنيخَـــتْ فأَلْقَـــتْ بَلْـــدَةً فـــوْقَ بَلْـــدَةٍ قَليـــلٍ بهـــا الأَصْـــواتُ إلّا بُغامُـــها[6]

---

[1] "عاري الأشاجع" تريدُ أنّه هَزُلَ وضَعُفَ، وناحلًا: أي قد شحب لونُه وتغيّر وضعفَ جسمُه وهزلَ، والمُنصل: السّيف. الإنصاف ٤٩٩/٢. والبيت من البسيط بلا نسبة في الإنصاف ٤٩٩/٢، ومعجم شواهد النَّحْو الشِّعْرِيّة: الشّاهِد رقم (٢٣٦٢).

[2] الأنباري. الإنصاف ٤٩٩/٢، (الهامش).

[3] الأنباري. الإنصاف ٤٩٣/٢.

[4] المرجع نفسه، ٢/ ٤٩٤، (الهامش).

[5] المرجع نفسه، ٤٩٩/٢، (الهامش).

[6] أنخْتُها: أبركتُها. والبلدة الأولى الصّدر، والثّانية: الأرض. أي: بركت فألقت صدْرها على الأرض. وبُغام الظّبية: صوتُها، وكذا بُغام النّاقة صوت لا تفصح به. الأصول في النَّحْو ٢٨٦/١. والبيت من الطّويل لذي الرُّمّة في: الكتاب ٢٣٢/٢، ومغني اللّبيب ١٠٠/١.

وفي هذا البيت ثلاثةُ مواضعٍ لِلاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ في تَعْرِيفِ "الْأَصْوات" تَعْرِيفَ الْجِنْسِ، فهو معرفةٌ شبيهةٌ بالنَّكرة[١]. والثّاني في وقوع "إلّا" صفةً، أي الأصوات الَّتي هي غيرُ بُغامِ الناقةِ قليلة[٢]. ومن ذلك قوله تعالى: " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا . . . (٢٢)" (سورة الأنبياء). حيث جاءت "إلّا" صفَة. والثّالِث في قوله: "قليلٍ"، حيثُ جاءتْ بمعنى النَّفيِ، فيكونُ بمعنى: ما بِها أصواتٌ إلا بُغامها. وهو استثناءٌ وبدلٌ صحيح[٣].

الشّاهِد الرّابع والثّلاثون:

قليلًا بِهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارثٌ إذا نالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما[٤]

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّلُ قولُه: "ما يَحْمَدَنَّكَ"، ففيه توكيدُ الفعلِ المضارعِ "يَحْمَد" بالنّون الثَّقيلةِ بعد "ما" الزّائدة؛ الَّتي جاءت بمعنى النَّفي، وهو قليلٌ[٥].

والثّاني قوله: "قليلًا"، فهو "نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والتّقدير: حمدًا قليلًا يحمدنَّكَ وارثٌ، مع أَنَّهُما معمولانِ للمضارعِ المؤَكَّدِ بالنّون، وليْسا شبهَ جملةٍ؛ إذْ شبهُ الجمْلةِ هي الَّتي قد يباحُ تقديمُها، "وهو ضعيفٌ"[٦].

الشّاهِد الخامس والثَّلاثون:

وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أَوْ تَسْتَقيما[٧]

---

[١] ينظر: ابن هشام. مغني اللّبيب ١/١٠٠.

[٢] ينظر: الأعلم الشنتمري، (ت٤٧٦هـ). النّكت في تفسير كتاب سيبويه، تح: د. يحيى مراد، ص٤٠١.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ذاتها.

[٤] البيت من الطّويل لحاتم الطّائيّ في شرح الكافية ١٤٠٨/٣، وتوضيح المقاصد ١١٧٤/٣، وأوضح المسالك ١٠٢/٤.

[٥] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ١٠٢/٤.

[٦] حسن، عباس. النَّحْو الوافي ١٧٥/٤.

[٧] "غمزتُ": ليّنت. و "القناة" : الرّمح. و "الكَعب": هو النّاشز في أطراف الأنابيب. اللّمحة ٨٤٠/٢. والبيت من الوافر لزياد الأعجم في الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢.

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ أيضًا: الأَوّلُ في قولِه: " أَوْ تَسْتَقيما"، حيثُ "نصَبَ الفعلَ المضارِعَ بـ "أنْ" المُضْمَرة وُجوبًا[١] بعد "أوْ" الَّتي بمعْنى "كَيْ"[٢]. والثّاني في "مجيءِ "أوْ" بمَعْنى "إلّا أَنْ"[٣].

الشّاهِد السّادس والثَّلاثون:

وَلَـــئِنْ حَلَفْـــتُ علـــى يَـــدَيْكَ لأَحْلِفَـــنْ بيَمـــينِ أَصْـــدَقَ مِـــنْ يَمينِـــكَ مُقْـــسِمِ[٤]

وفي هذا البيت شاهدانِ، أَوَّلُهما قولُه: "بيمينِ أصْدقَ مِنْ يمينِكَ مُقْسِمِ"، حيث فصلَ بين المضافِ والمضافِ إليْهِ بنَعْت، وأصلُهُ: بيمينِ مُقسِمٍ أصدَقَ من يمينِك[٥].

وثانيهما قولُه: "لأَحْلِفَنْ"، حيثُ "أتى بجوابِ القَسَم، وحذَفَ جوابَ الشَّرطِ لكوْنِ القسَمِ المُوَطَّأِ لهُ باللّام في قوله: "لئِنْ" مقدَّمًا على الشَّرط"[٦]. "وجملة: "إنْ حَلَفْتُ ... " الشّرطيّة مع جوابها المحذوف اعتراضيّة بين القسم وجوابه لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: "لأَحْلِفَنْ" لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها جوابُ القسم"[٧].

الشّاهِد السّابع والثّلاثون:

وَمَهْمـــا تَكُـــنْ عِنْـــدَ امْـــرِئٍ مِـــنْ خَليقَـــةٍ وَإِنْ خالَهـــا تَخْفـــى عَلـــى النّـــاسِ تُعْلَـــمِ[٨]

---

[١] ويشترط لصحّة نصب المضارع بـ "أنْ" المُضمرة وجوبًا أن يعطف المصدر المؤوّل من "أنْ" والفعل المضارع على مصدر مفهوم من الفعل المتقدّم ؛ حتى لا يعطف مصدر على فعل –وهذا غير جائز– والتّقدير في الشّاهِد: كسْر كُعوبِها أو استقامَتها. ينظر: الحمد والزّعبي. المعجم الوافي، ص ٩٤.

[٢] ابن الصّائغ. اللّمحة في شرح الملحة ٨٤٠/٢.

[٣] المرجع نفسه، ذاتها.

[٤] البيت من الكامل للفرزدق في شرح ابن عقيل ٨٥/٣، وشرح الأشْموني ١٨٥/٢.

[٥] ينظر: شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة ٥١/٣.

[٦] المرجع نفسه، ذاتها.

[٧] الأشموني، ١٨٦/٢.

[٨] البيت من الطّويل لزهير بن أبي سُلمى في اللّمحة ٨٧٠/٢، والجنى الدّاني ٦١٢/١، وأوضح المسالك ٢٣/٣.

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "جوازُ زيادةِ "مِنْ" بغيْرِ شرطٍ؛ فتزادُ بعدَ الإيجابِ كقوْلِه تَعالى: "كَمْ تَرَكوا مِنْ جَنّاتٍ وَعُيونٍ (٢٥)" (سورة الدُّخان). وبعد النَّفي كقولِه تعالى: "مَا جَآءَنا مِنْ نَذيرٍ (١٩)" (سورة المائدة). ويجوزُ أنْ يكونَ مدخولُها معرفةً، كقوله تعالى: " فَاجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ. . . (٣٠)" (سورة الحج). وأن يكونَ نكرةً"[١]، كقولِه تعالى: "مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسولٍ. . . (٣٠)" (سورة يس).

وثانيهما قولُه: "ومَهْما تَكُنْ"، "ففي "تَكُنْ" ضميرٌ مستترٌ تقديرُه "هي"؛ وهوَ اسمُها يعودُ إلى "مَهْما"، والضّمير لا يعودُ إلّا على الأسماء"[٢].

الشّاهِد الثّامن والثّلاثون:

ولَمْ أَرَ لَيْلى بَعْدَ يَوْمٍ تَعَرَّضَتْ لَهُ بَيْنَ أبوابِ الطِّرافِ مِنَ الأَدَمْ

كِلابِيَّةً وَبْرِيّةً حَبْتَرِيَّةً نَأَتْكَ وَخانَتْ بالمَواعيدِ والذِّمَمْ

أُناسًا عِدًى عُلّقْتُ فيهِمْ وليْتَني طَلَبْتُ الهَوى في رأسِ ذي زَلَقٍ أشَمّ[٣]

ففي هذه الأبيات شاهدانِ: أَوَّلُهما "نصْبُ "كِلابِيَّة" وما بعدَها على التَّعظيمِ لا على الحالِ"[٤]. وثانيهما "نصْبُ "أناسًا" على الاخْتصاصِ والتَّشنيعِ لا على الحالِ؛ لفسادِ المعْنى"[٥]. والنَّصْبُ بتقديرِ فعلٍ إغناءً للمَعنى.

---

[١] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٢٢/٣.

[٢] ابن الصّائغ. اللّمحة في شرح الملحة ٨٧٠/٢.

[٣] الطِّراف: البيت من الأدَم. "علّقت الهوى" أي ليتني هويت شيئًا سواها في رأس جبل عالٍ يزلق عنه الَّذي يصعد إليه، فإن الَّذي ألقى منها أشدّ من ارتقاء هذا الجبل. وأراد: في رأس جبل ذي زلق، أي يزلق عنه. والأشمّ: العالي المرتفع. شرح السّيرافي ٣٠٧/١. والأبيات من الطّويل لعمرو بن شأس الأسدي في شرح السّيرافي ٣٠٦/١، والخصائص ١٢٤/٢.

[٤] شُرّاب. شرح الشّواهِد الشّعْريّة ٨٦/٣.

[٥] المرجع نفسه، ذاتها.

الشّاهِد التّاسع والثّلاثون:

لَــوْ كُنْــتُ مِــنْ مــازِنَ لَــمْ تَــسْتَبِحْ إِبِلِــي بَنــو اللَّقيطــةِ مــنْ ذُهْــلِ بْــنِ شَيْبانــا

إِذًا لَقــــامَ بِنَــــصْرِي مَعْــــشرٌ خُــــشُنٌ عِنْــــدَ الحَفيظــــةِ إِنْ ذو لُوثَــــةٍ لانــــا[1]

وفيهما خمسة شواهد: أَوَّلُها قولُه: "إِذًا"، "فاللَّفظةُ بسيطةٌ لا مركَّبةٌ مِنْ "إِذْ" وَ"أَنْ"، وعَلى البساطَةِ فَالصَّحيحُ أَنَّها النّاصبةُ لا "أَنْ" مُضْمَرة بعْدَها"[2].

والمَألوفُ أنَّ "إِذَنْ" تدخلُ على المضارعِ، لكنَّ ذلك لا يمنعُ دخولَها على الماضي، كقوله تعالى: "مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ. . . (٩١) (سورة المؤمنون).

فمجيءُ اللّام بعد "إِذَنْ" يقتضي وجودَ "لوْ" قبلَها مقدَّرةً، كالآية المذكورة، إذ التّقدير: إِذْ لوْ كانَ معَه آلهةٌ لَذهبَ كُلُّ إله بما خَلق، أو "لوْ" ظاهرةً[3]، كقوله تعالى:" قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفاقِ. . . (١٠٠)" (سورة الإسراء).

وثاني هذه الشَّواهِد قولُه: "ذو"، فقد يأْتي الفاعلُ ورافعُه مُضْمرٌ يفسِّرُه الظّاهر[4]. وهو مستعملٌ عندَ العرب، بدليلِ قوله تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ. . .(٦)" (سورة التوبة). و"يُقالُ: منْ فعلَ؟ فتقول: زيدٌ، بإضْمارِ فعلٍ"[5]. فالرّاجح عند الجُمْهور أنّ رافعَ الفاعل هوَ الفعلُ وما جرى

---

[1] يبعث قومه على الانتقام من أعدائه. شُرّاب ٢٠٥/٣. والبيت من البسيط لقريط بن أنيف في الإنصاف ٧٢/١، ومغني اللّبيب ٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٩٤/٢.

[2] ابن هشام. مغني اللّبيب ٣٠/١.

[3] ينظر: حسن، عباس. النَّحْو الوافي ٣١٦/٤.

[4] ينظر: الزّمخشري. المفصل، ص٤١.

[5] المرجع نفسه، ، ص٤٠.

مَجراه[١]. وعلَّـةُ ذلـك أنّ أداةَ الـشَّرط "إنْ" مختـصّةٌ بالجملـة الفِعْلِيَّـة، فيكـونُ الفاعـلُ هنـا محـذوفَ الفعل، وهو ما حصلَ في الشّاهِد موضع الدِّراسة " إنْ ذو لُوثَةٍ لَانا ".

وثالثُها "مجيءُ "إذَنْ" متضمِّنةً لمعنى الشَّرطِ. وإن كانت بمعنى الشَّرطِ الماضي جازَ إجراؤُها مَجرى "لوْ" في إدخالِ اللّام في جوابِها كما في البيت"[٢]. أمّا رابعُها فقولُه: "لَقامَ"، فاللّام واقعةٌ في جوابِ قسَمٍ مُقدَّرٍ[٣]. وأمّا خامسُها فهو أنَّ الشّاعِرَ جعلَ "بنينَ" تشبهُ جمعَ التّكسير لتغيّرِ مفردِه في الجمْع. فأجازَ تأنيثَ الفعلِ المُسندِ إليه كما يجوز في "الأَبْناء" الَّذي هو جمْع تكسير. وذلك في قوله: "لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلي بَنو..."، فقد أنّثَ الشّاعِرُ الفِعلَ "تَسْتَبِحْ" لمعاملتِه لـ "بَنو" معاملةَ جمعِ التّكسير لمّا أشبهَه، بسبب تغيُّر مفردِه في الجمْع. ومن المعلومِ أنَّ "بَنو" ملحقٌ بجمْع المذكَّر السالِمِ، وللنُّحاة في ذلك ثلاثةُ مذاهب:

الأَوّل مذهبُ جُمهورِ الكوفيّينَ، وهو أَنَّهُ يجوزُ في كُلّ فعْلٍ أُسندَ إلى جمْعٍ من أنواعِ الجمْع السّتّة، وحجّتُهم في ذلك أنّ كلَّ جمْع منها يؤوَّلُ في المعنى، فيكون مذكّرًا أو مؤنّثًا[٤]، وفي التنزيل: "وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ... (٣٠)" (سورة يوسف)، وكذلك قوله تعالى: "غُلِبَتِ الرُّومُ (٢)" (سورة الروم) "، و"إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ... (١٢)" (سورة الممتحنة). والثّاني مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيّ، وقد جوّزَ فيه الوجهيْنِ في جميعِ أنواعِ الجمعِ إلّا جمعَ المذكَّر السّالم، فلا يجوزُ في فعلِه الَّذي يُسندُ إليه إلّا التَّذكير، ورجَّحَه ابنُ عقيل[٥]. وأمّا الثّالِثُ فهو "مذهبُ جمهورِ البَصْريّينَ، فيجوزُ عندَهم الوَجْهانِ في أربعةِ أنواعٍ:

---

[١] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ٥٨٧/٢.

[٢] شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة ٢٠٥/٣.

[٣] ينظر: البغدادي. عبدالقادر بن عمر، (ت ١٠٩٣هـ). شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.، ٨٣/١.

[٤] ينظر: ابن عقيل ٩٤/٢.

[٥] المرجع نفسه، ٩٤/٢.

اسمِ الجمْعِ، واسمِ الجنْسِ الجمْعي، وجمعِ التَّكسيرِ المذكَّرِ، وجمعِ التَّكسيرِ المؤنَّث. وأَمّا جمْعا السَّلامةِ فلا يجوزُ فيهما إلّا تذكيرُ الفعلِ مع المذكّر منهما، وتأنيثه مع المؤنَّث"[١] .

ففي الشّاهِد احتِمالانِ: أَوَّلُهما أنَّ الشّاعِرَ سار على مذهبِ الكوفيّينَ في جوازِ التَّذكيرِ والتَّأنيث للفعْلِ المُسندِ إلى الجموع السّتّة. وثانيهما أَنَّهُ عامَلَ "بَنون" معاملةَ جمعِ التَّكسيرِ، وهذا ينْأى عن الصّوابِ، إذْ هوَ ملحقٌ بجمعِ المذكّر السّالِمِ، قال تعالى: "الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . . . (٤٦)" (سورة الكهف). فالنّون المفتوحةُ دالَّة على ذلك، وإنما أُلحقَ بجمع المذكّر السّالم، لِأَنَّ مفردَه لم يُجْمعْ جمعَ مذكّرٍ سالمًا. والشّاعِرُ من تميمٍ، فـ "بنو العنْبَرِ" ينتسبونَ إلى العَنْبرِ بْنِ عمرو بْنِ تميمٍ، وهي من اللّهَجات الَّتي يُعتدُّ بها[٢].

الشّاهِد الأربعون:

فـــــإنَّ اللهَ يَعْلَمُنـــــــي وَوَهْبًـــــــا ويَعْلَـــــمُ أَنْ سَـــــنَلْقاهُ كِلانـــــــا[٣]

وفي البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما إضافةُ "كِلا" إلى "نا" وهو ضميرُ جمْعٍ، و"كِلا" يضافُ إلى المُثنّى، فحُملَ على المعْنى، لِأَنَّ ضميرَ المتكلِّمِ للاثنينِ والجَمْعِ واحدٌ كتابةً[٤]. وثانيهما "عطفُ "وهْبًا" على الياء في "يعلمُني" من غيرِ تأكيدٍ، لِأَنَّ الضَّميرَ في "يَعْلَمُني" منصوبُ الموْضِعِ، ولوْ كانَ في محلِّ رفْعٍ لم يَجُزِ العطفُ عليهِ إلّا بعد تأكيده"[٥].

---

[١] ينظر: ابن عقيل ٩٥/٢.

[٢] ينظر: الأستراباذي، ركن الدّين، (ت٧١٥هـ). شرح الشافية، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثّقافة الدينيّة، ط١، ٢٠٠٤م، ٩٦٨/٢.

[٣] البيت من الوافر للنّمر بن تولب في: المفصّل ١١٩/١، وشرح الشَّواهِد الشِّعْريّة في أُمّات الكُتُب النَّحْويَّة ٢٨١/٣.

[٤] ينظر: شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة ٢٨٢/٣.

[٥] المرجع نفسه، ذاتها.

الشّاهد الحادي والأربعون:

فَلَيْـــتَ لـــي بِهِـــم قَوْمًـــا إذا رَكِبـــوا شَـــنّوا الإغـــارةَ فُرْســـانًا ورُكْبانـــا[1]

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ، أَوَّلُهما قوله: " الإغارةَ "، حيث "وقع مفعولًا لأجْله منصوبًا مع اقْتِرانه بـ "أل"، وهو يردُّ على الجرميّ الَّذي زعم أنَّ المفعولَ لأجله لا يكونُ إلَّا نكرةً[2]. "وربّما قيل: إنّه لا شاهد في البيت، لأنَّ "الإغارةَ" مفعول به، أي فرَّقوا إغارتَهم على عدوِّهم، وليست مفعولًا لأجله"[3].

وثانيهما قولُه: "بِهِمْ قَوْمًا"، فقد جاءت الباءُ بمعنى البدَلِ، أي: "بَدَلَ قوْمي"[4].

الشّاهد الثّاني والأربعون:

فكَفَـــى بِنـــا فَـــضْلًا علـــى مَـــنْ غَيْرِنـــا حُـــــبُّ النَّبِـــــيِّ مُحَمَّـــــدٍ إيّانـــــا[5]

ففي هذا البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "على مَنْ غيْرِنا"، حيثُ "وردتْ "مَن" هنا إمّا نكرة موصوفة بمفرد وهو"غَيْرِنا"، و"حُبُّ" مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله، و"إيّانا" مفعولُه، و"مُحمَّدٍ" عطف بيان لـ "النبيِّ"، وإمّا زائدة. وقد رُوي "غيرُنا" بالرَّفع على أنَّ "مَنْ" اسم موصول و"غَيْرُ" خبر

---

[1] " شَنّوا ": فرّقوا أنفسهم لأجل الإغارة، و"الإغارة ": الهجوم على العدوِّ والإيقاع به، و"فرسانًا": جمع فارس، وهو راكبُ الفرس، و"رُكبانًا": جمع "راكب"، وهو أعمّ من الفارس، وقيل: هو خاصّ براكبي الإبل. والمعنى: يتمنّى بدل قومه قومًا آخرين من صفتهم أنّهم إذا ركبوا للحربِ تفرّقوا لأجل الهجومِ على الأعداء والإيقاعِ بهم، ما بين فارسٍ وراكبٍ. شرح ابن عقيل ١٨٩/٢.والبيت من البسيط لقريط بن أنيف في شرح الكافية ٨٠١/٢، وشرح الأشْموني ٨٨/٢.

[2] ابن عقيل ١٨٩/٢.

[3] المرجع نفسه، ذاتها.

[4] الأشْموني ٨٨/٢.

[5] البيت من الكامل لحسّان بن ثابت الأنصاري في الكتاب ١٠٥/٢، ومنازل الحروف ص٣٦، والجنى الدّاني ٥٢/١، ويروى: "....شرفًا على من غيرنا " في: توضيح المقاصد ٤٣١/١.

لمبتدأ محذوفٍ "هو غيرُنا"، والجملة صلة"[1]. وثانيهما "زيادة الباء في مفعول "كَفَى" في قوله: "بِنا" وهذا شاذٌّ، لأنّها تدخل قياسًا على الفاعل لا على المفعول"[2]. وبيان ذلك أنَّ "كفى" على ثلاثة أضرب: الأوّل: أن يكون بمعنى "حَسْب"، وهذه لا تتعدّى، وهي الّتي يغلب اقترانُ فاعلها بالباء الزّائدة، نحو قوله تعالى: "كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا(٧٩)"(سورة النّساء). والثّاني: أن تكون بمعنى "وَفَى" فتتعدَّى إلى اثنيْنِ، ولا يقترنُ فاعلُها بالباء نحو قوله سبحانه: "فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ"(١٣٧) (سورة البقرة)، والثّالث: أنْ تكون بمعنى "أجْزأَ وأغْنَى"، فتتعدّى إلى واحدٍ، ولا يقترن فاعلها بالباء الزّائدة نحو قول الشاعر:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ[3]

الشّاهِد الثّالث والأربعون:

وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلّا الفَرْقَدانِ[4]

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ أيضًا: الأَوّل قوله: "إلاّ الفَرْقَدانِ"، "حيثُ استعملَ "إلّا" بمعنى "غَيْر"[5].

والثّاني "نعتُ "كلٌّ" بقوله: "إلّا الفَرْقدانِ" على تقدير "غَيْر"، فهو صفةٌ ولا يمكنُ فيه البدلُ"[6].

---

[1] الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ). معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النّجاتي، و محمّد علي النّجّار، وعبد الفتّاح إسماعيل الشّلبي، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة ، مصر، ط١، ٢١/١.

[2] ابن جنّي. سرّ صناعة الإعراب، ١٤٦/١.

[3] ينظر: الأنباري. الإنصاف، ١٣٦/١.

[4] البيت من الوافر لعمرو بن معد يكرب في الكتاب ٣٣٤/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والمفصل ٩٩/١.

[5] ابن الصّائغ. اللّمحة ٤٧٤/١.

[6] المرجع نفسه، ذاتها.

الشّاهِد الرّابع والأربعون:

فَإمّـــــا أَنْ تَكُـــــونَ أَخِـــــي بِـــــصِدْقٍ فَـــأَعْرِفَ مِنْـــكَ غَنِّـــي مِـــنْ سَـــمِيني

وَإِلاَّ فَـــــــــــاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِـــــــــــي عَـــــــدُوًّا أَتَّقِيـــــــكَ وَتَتَّقِينِـــــــــي[1]

وفيهما مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قولـه: "وإلّا فاطَّرِحْني"، حيث "أنـاب "إلّا" منـاب "إمّـا"[2]. وثانيهما في "إمّا"، فهي "مركّبة من "إنْ" و "ما"، وهذا مذهب سيبويه، والدّليل على ذلك اقتصارهم على "إنْ" في الضَّرورَة، كقول الشّاعِر:

لَقـــــد كَـــــذَبَتْكَ نفـــــسُك فاكـــــذبَنْها فـــــإِنْ جَزَعًـــــا وإنْ إِجْمـــــالَ صَـــــبْرِ"[3]

الشّاهد الخامس والأربعون:

وَلَقـــــدْ أمُـــــرُّ علـــــى اللَّئـــــيمِ يَـــــسُبُّني فَمَـــــضَيْتُ ثُمَّـــــتَ قُلْـــــتُ لا يَعْنينـــــي[4]

ففيه ثلاثة شواهد: الأَوّلُ في قولـه: " اللَّئيمِ يَسُبُّني"، حيث "وقعتْ جملـةُ "يَسُبُّني" صفةً للمعرفةِ "اللّئيمِ"، وسـاغَ ذلك؛ لكوْنِ "أل" جنسيَّة؛ فمدخولُها معرفـةٌ لفظًـا، نكرةٌ معنًـى"[5]. والثّاني فـي قولِـه: "ثُمَّتَ"، "فهي "ثُمَّ" وزيدَتْ عليها تاءُ التَّأنيث"[6]. والثّالِث في قولِـه: "أَمُرُّ"، حيثُ جاءَ الفعلُ المضارعُ لِلدَّلالَةِ على الماضي إذا عُطفَ الفعلُ الماضي عليه[7].

---

[1] البيتان من الوافر للمثقّب العبديّ في اللّمحة ٦٩٦/٢، وتوضيح المقاصد ١٠١٥/٢، ومغني اللّبيب ٨٧/١.

[2] المرادي. توضيح المقاصد ١٠١٥/٢.

[3] ينظر: سيبويه. الكتاب ٣٣١/٣، والمرادي. توضيح المقاصد ١٠١٦/٢.

[4] البيت من الكامل لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، والخصائص ٣٣٣/٣، والإنصاف ٥٩٥/٢.

[5] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٧٧/٣.

[6] الحازمي،. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص٦٠٢.

[7] ينظر: الأشْموني ١٦٨/١.

الشّاهِد السّادس والأربعون:

يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُورِ بَينَ تَوارِي الشَّمْسِ والذُّرور[1]

ففيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ، وكِلاهُما في قوله: "عَلْقى"، فأَوَّلُهما أنَّ بعضَ العرب يؤنِّثُ "عَلْقى" فيجعلُ الألفَ للتَّأنيث[2]. وثانيهما "استعمالُ "عَلْقى" للمفردِ والجَمعِ"[3].

الشّاهِد السّابع والأربعون:

عَلَفْتُها تِبْنًا وَماءً بارِدًا حَتّى غَدَتْ هَمّالَةً عَيْناها[4]

وثمة مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ، وكلاهما في قوله: "ماءً"، أَوَّلُهما عدمُ صِحَّةِ مجيءِ "ماءً" مفعولًا معه لِانتفاءِ المصاحَبة؛ حيثُ إنَّ الماءَ لا يصاحب التِّبنَ في العَلف، أو إنّ الدّابَّة لا تشربُ الماءَ في أثناءِ تناوُلِها العَلفَ، فلا يتَّحد الزمان، ومن ثَمَّ فلا يُنصب على المفعوليَّة "المفعول معَه"[5].

---

[1] يصف ثورًا وحشيًّا، ويستنُّ: يعْدو فيها ويمضي على وجهه، والعَلقى: ضرْب من النّبت، والمَكر أيضًا: ضرب منه وجمعه مُكور، وتَواري الشّمسِ: غروبُها، وذُرورها: طُلوعها. وأراد بين ذرور الشّمس وتواريها. يعني أن الثّور الوحشيّ يرعى من أوّل النّهار إلى آخره في العَلقى والمُكور. شرح السّيرافي٢/٢١٦. والرّجز للعجّاج في الكتاب ٢١٢/٣، وشرح الشافية ٤١٧/٤.

[2] ينظر: السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢.

[3] الأستراباذي. نجم الدّين، محمد بن الحسن الرضي، (ت ٦٨٦هـ). شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزّفزاف، ومحمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٧٥م، ٤١٧/٤.

[4] "عَلَفتُها": أطعمتُها وقدّمتُ لها ما تأكله، "تِبنًا" –بكسر التاء وسكون الباء– قصبُ الزّرع بعد أن يدرس، "همّالة" صيغة مبالغة، من همَلت العين، إذا همرَت بالدموع. المعنى: قد أشبعتُ الدّابّة تبنًا، وأرويْتُها ماءً حتّى فاضتْ عيناها بالدّموع من الشّبع على عادة الدّوابّ. توضيح المقاصد ٦٦٧/٢. والرّجز بلا نسبة في الخصائص ٤٣٣/٢، والإنصاف ٥٠١/٢، وتوضيح المقاصد ٦٦٧/٢.

[5] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٢١٧/٢.

وثانيهما "حذفُ العاملِ المعطوفِ، والاستغناءُ بمعمولِه، أي: وسقيْتُها ماءً"[١].

الشّاهِد الثّامن والأربعون:

واهًـــا لِرَيّـــا ثـــمَّ واهًـــا واهـــا هِـــيَ المُنـــى لَـــوْ أنَّنـــا نَلْقاهـــا[٢]

وفيه شاهدانِ، أَوَّلُهما قوله: "واهًا لريّا"، "فـ "اللّام" للتَّبيينِ، ومعنى هذا الكلام التعجُّب والتَّمنّي"[٣] وثانيهما أنَّ "واهًا" اسمُ فعلٍ مسموعٌ موضوعٌ للأمرِ والنَّهي، ويدُلُّ على أَنَّهُ اسمٌ دخولُ التَّنوين عليه[٤].

---

[١] ذهب بعضهم كالجرميّ والمازنيّ والمبرِّد وأبي عبيدة والأصمعيّ واليزيديّ وغيرهم من العلماء إلى أنّ "ماء" معطوف على قوله "تبنًا" بعد التّأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفْتُها: "أطعَمتُها" وقدّمتُ لها ما تأكله –كما هو معناه الوضعيّ– بل يضمن معنى أعمّ منه؛ كأن يراد به: "قدّمتُ لها" أو: "أنَلتُها" أو: أعطيتُها ونحو ذلك. أوضح المسالك ٢١٧/٢. والمرادي. توضيح المقاصد ١٠٣٠/٢.

[٢] الرّجز بلا نسبة في اللّامات ١٢٥/١، ولأبي النّجم العجلي في إسفار الفصيح ٥٥١/١.

[٣] الزَّجّاجي. اللّامات، ص١٢٥.

[٤] ينظر: الهروي. إسفار الفصيح، ٥٥٢/١.

أثَرُ الشّاهِدِ الشِّعْريّ النَّحْويّ المُتَعدِّد الاسْتِشْهاد في التَّقعيدِ النَّحْويِّ

للشواهدِ الشِعْرِيَّةِ المُتَعدِّدةِ الاستشهادِ أثرٌ في بناء القاعدةِ النَّحْوِيَّة، فهي منقولةٌ (مسموعةٌ)، والسَّماع مقدَّمٌ على غيره من أصول النَّحْو العَرَبِيّ، فالسّماعُ: "الكلامُ العَرَبِيُّ الفصيحُ (المنقولُ بالنّقلِ الصّحيح) الخارجُ عن حدِّ القلَّةِ إلى حدِّ الكَثرة"[1]. ويُضفي التَّعَدُّد في الاستشهاد على الشّاهِد القوّةَ والحجِّيَّة، ولا سيّما في مواضِعِ الاستشهادِ الواردةِ في هذه الشَّواهدِ موافِقةً للقواعدِ المُستنبطَةِ من أدلّةِ النّحْوِ الإجماليَّةِ، وأذكرُ من هذه الشّواهدِ للتّمثيلِ، وليسَ للحصْرِ قولَ جرير:

فَهَيْهـــاتَ هَيْهـــاتَ الْعَقيـــقُ وَمَـــنْ بـــهِ وهَيْهـــاتَ خِـــلٌّ بـــالْعَقيقِ نُواصـــلُهْ

وقول الكميت:

فَتِلْـــكَ وُلاةُ الـــسّوءِ قَـــدْ طـــالَ مُكْـــثُهُم فحَتّـــامَ حَتّـــامَ العَنـــاءُ المُطَـــوّلُ

ولهذه الشّواهدِ نظائرُ في القرآنِ الكريمِ، وهو في المستوى الأعلى من الفصاحة، فقد نقل السُّيوطي رأيًا لابن خالويه يقول فيه:

" أَجْمَعَ الناسُ جميعًا على أنَّ اللُّغَة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، ولا خلاف في ذلك"[2]. وهذا ما يزيدُ القاعدةَ النّحويّةَ قوَّةً. وممّا رجّحه الجمهورُ مجيءُ اسمِ الفاعلِ مبتدأً؛ لاعتمادِهِ على الاستفهامِ بالهمزةِ، سادًّا مسدَّ الخبر في قول الشّاعر:

أَقـــاطِنٌ قَـــوْمُ سَـــلْمى أَمْ نَـــوَوْا ظَعَنـــا إِنْ يَظْعَنـــوا فَعَجيـــبٌ عَـــيْشُ مَـــنْ قَطَنـــا

ومن ذلك جواز كوْنِ فاعلِ الوصْف المُغْني عن الخبرِ ضميرًا منفصلًا في قول الشّاعر:

فَخَيْـــرٌ نحْـــنُ عنـــدَ النّـــاسِ مِـــنكُمُ إذا الـــدّاعي المثـــوِّبُ قـــالَ يـــا لا

---

[1] الأنباري، أبو البركات، (ت٥٧٧هـ). الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النَّحْو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، ١٩٥٧، ص٨١.

[2] السّيوطي. الاقتراح، ص٣٩.

وجواز مجيء الفاعلِ ورافعُه مُضْمرٌ يفسِّرُه الظّاهر في قول الشّاعر:

لَــوْ كُنْــتُ مِــنْ مــازِنَ لَــمْ تَــسْتَبِحْ إِبِلــي بَنــو اللَّقيطــةِ مــنْ ذُهْــلِ بْــنِ شَيْبانــا

إِذًا لَقــامَ بِنَــصْري مَعْــشرٌ خُــشُنٌ عِنْــدَ الحَفيظــةِ إِنْ ذو لُوثَــةٍ لانــا

ومن الجدير بالذِّكرِ أنَّ بعضَ أوجهِ الاستشهادِ خالفَتْ رأيَ الجُمهورِ، كجوازِ حذْفِ أداةِ الشَّرطِ في قول الشّاعر:

وَإِنْــسانُ عَيْنــي يَحْــسِرُ المَــاءُ تــارَةً فَيَبْــدو وَتــاراتٍ يجُــمُّ فَيَغْــرَقُ

وأمّا تعدُّد التّوجيهات ففي قول الشاعر:

أَلا رُبَّ مَــنْ تَغْنَــشُّهُ لَــك ناصِــحٍ ومــؤتَمَنٍ بِالْغَيْــبِ غيــرِ أَميــنِ

إذْ إنَّ لكلمة "ناصِح" وجهان: بالرّفع على أنّه خبر المبتدأ، وبالجرِّ على المحلّ على أنّه نعتٌ لـ "مَن"، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: "ربَّ إنسانٍ ناصحٍ لك تظنُّه غاشًّا موجود". وغير: نعتٌ لـ "مُؤْتَمَن" إذا كان مجرورًا، وخبرٌ للمبتدأ إذا كان مرفوعًا.

وكذلك في قول الشّاعر:

يــا دارَ ميّــةَ بِالعَلْيــاء فالــسَّندِ أقْــوَتْ وطــالَ عليْهــا ســالفُ الأبــدِ

وقَفْــتُ فيهــا أُصَــيْلانًا أُســائِلُها عيَّــتْ جَوابًــا ومــا بــالرَّبْعِ مِــنْ أحَــدِ

إلّا أُواريُّ لَأْيًــا مــا أبيِّنُــها والنُّــؤْيُ كــالحَوْضِ بالمَظْلومَــةِ الجَلَــدِ

إذْ يجوزُ وجهانِ في قوله: "إلا أُواريُّ": الإبدالُ من المستثْنى منْهُ، فيتبعُهُ في إعرابِه، والنَّصْبُ على الاستثناءِ.

وقد تعدّدت الرّواية في بعضِ الشّواهدِ، فلم يؤثِّرْ ذلك في موضعِ الاستشهادِ، وحُكْمِهِ، كما في قول الشّاعر:

تَعـــــالَ فـــــإنْ عاهَـــــدتَني لا تَخـــــونُني نَكُـــنْ مِثْـــلَ مَـــنْ يـــا ذِئـــبُ يَـــصْطحِبـــانِ

فله روايةٌ أخرى: "تَعَشَّ فإنْ عاهدْتَني"، ولمْ يُؤثِّر هذا الاختلافُ في موْطنَي الاستشهاد الوارِدَيْنِ في البيت، غير أنَّ الاختلافَ في الرّوايةِ قد يُضيِّقُ دائرةَ التعدّدِ أحيانًا، كما في قولِ الشّاعر:

ومـــــاذا عَـــسى الحَجّـــاجُ يَبْلُـــغُ جَهْـــدُهُ إذا نَحْـــــنُ جَاوَزْنـــــا حَفيـــــرَ زِيـــــادِ

فـ "جَهْدهُ" بالنَّصْبِ مفعولُ "يبْلُغُ"، والفاعلُ يعود إلى الحجّاج، فلا شاهدَ فيه على روايةِ النَّصْبِ". وكذلك قول الشّاعر:

فأَقْبَلـــــتُ زَحْفًـــــا علـــــى الـــــرُّكْبَتَيْنِ فثَـــــوْبٌ نَـــــسِيتُ وثَـــــوْبٌ أَجُـــــرّ

فلا شاهدَ في روايةِ: "فثوبًا نَسيتُ وثوبًا أَجُرّ".

ومن مواطنِ الضّعف الَّتي تسرَّبت إلى الشّواهد المتعدّدةِ الاستشهادِ الجهلُ بالقائلِ، ووجودُ الضَّرورات، ولا شكَّ في أنَّ هذه المواطنَ تُضعِفُ الاستشهادَ بها، إنْ لمْ تبطلْهُ.

فنجدُ في الشّواهدِ لجوءَ الشّاعِر في كثيرٍ منها إلى ما أطْلقَ عليه القُدماءُ والمُحْدَثونَ اسمَ الضَّرورَةِ الشِعْرِيَّةِ، وهي "الخروجُ على القواعدِ النَّحْوِيَّةِ، والصَّرْفيّةِ؛ لإقامةِ الوزْنِ وتسويةِ القافيةِ"[1]. والضَّرورَةُ بابُها الشِّعْرُ؛ حيث يلجأُ الشّاعِرُ إليها لأسبابٍ عدّةٍ أهمُّها: إقامةُ الوزنِ، ومطابقةُ سائر أبيات القصيدة الَّتي نظَمها. إذْ كثيرًا ما نسمعُ: يجوزُ في الشِّعْر وحدَهُ ما لا يجوزُ في غيْره، فكثيرٌ من ضرورات الشِّعْر لا تجوزُ في الكلام النّثريّ؛ لكونِها خاصةً بالشِّعْرِ.

---

[1] الحندود. الضَّرورَة الشِّعْريّة ومفهومها لدى النَّحويّين، ص٤١٢.

وقد أجاز سيبويهِ ضرورةَ الشِّعْرِ، ووضَّح هذا المفهومَ بقولِه: " اعلمْ أَنَّهُ يجوزُ في الشِّعْر ما لا يجوزُ في الكلامِ، من صرْفِ ما لا ينْصَرِفُ، يشبِّهونَه بما ينصرفُ من الأسماءِ لِأَنَّها أسماء كما أَنَّها أسماء، ومن حذْفِ ما لا يُحذفُ، يشبّهونَه بما قد حُذفَ، واستُعمِلَ محذوفًا"[1].

غيرَ أنَّ المصادرَ النَّحْوِيَّةَ الَّتي جاءتْ بعد ذلك أنكرَت القياسَ على ما هوَ من قَبيل الضَّرورَة الشِعْرِيَّة في الاستشهادِ النَّحْويِّ، فألَّفَ ابنُ فارس اللُّغَويّ (ت ٣٩٥هـ) كتابًا في ذمِّ الخطأِ في الشِّعْرِ، وهو مُحِقٌّ في ذلك، لكوْنِ الضَّرورَة خاصّة بلغة الشِّعْر يُضطرُّ إليها الشّاعِرُ للأسبابِ الآنفة الذِّكر. ويقاسُ على ذلك ما أُطلق عليه اسم "النّادِر"، و"الشّاذّ"، فما هي إلا مُسمَّياتٌ مرادفةٌ للضَّرورة، فهي تُخرجُ الشّاهِدَ أحيانًا من دائرةِ التَّعَدُّدِ إذا علِمْنا أنَّ في الشّاهِد الشِّعْريِّ موطنيْنِ للْاسْتِشْهادِ: فإذا ذهبَ أحدُهما صارَ الشّاهِدُ أُحاديَّ الاستشهادِ.

وبدَتْ ضرورةُ الشِّعْرِ والشّاذّ منها والنّادِر في الفصليْنِ: الأَوّلِ، والثّاني من هذه الدِّراسةِ واضحةً، واتخذَتْ صورًا عدَّة، وهي:

إضافةُ "كِلا" إلى مفردٍ معطوفٍ عليه آخر في قول الشّاعِر:

كــلا الــضّيْفَن المَــشنوءِ والــضيفِ نائــلٌ لــديَّ المُنــى والأمــن فــي اليــسْرِ والعُــسرِ

ونُدرةُ زيادةِ الباءِ في الخبرِ الموجبِ مخالفةً للقياسِ في قول الشّاعِر:

فــلا تطمــعْ أبَيْــتَ اللّعْــنَ فيهــا وَمَنْعُكهــا بِــشَيء يُــسْتَطاعُ

ومنها أيضًا زيادةُ "الباء" في خبر "إنَّ" على ندرةٍ في قول الشّاعِر:

فَــإِنْ تَنْــأَ عَنْهــا حِقْبَــةً لا تُلاقِــها فإنَّــكَ مِمّــا أحْــدَثَتْ بِالمُــجَرِّبِ

---

[1] سيبويه. الكتاب، ٢٦/١.

و ندرةُ زيادةِ "الباء" في خبر "لكنَّ" المشدَّدة النّون في قول الشّاعِر:

وَلِكـــنَّ أَجْـــرًا لَـــوْ فَعَلْـــتَ بِهَيِّـــنٍ وَهَـلْ يُنْكَـرُ المَعْـروفُ فـي النّـاسِ وَالأَجْـرُ

ومنها شذوذُ حذفِ "كانَ" واسمها ضمير الشَّأن بعدَ "هلّا" في قول الشّاعِر:

ونُبِّئْـــتُ ليلـــى أرْسَـــلتْ بـــشفاعةٍ إِلَـــيَّ فَهَـــلّا نفـــسُ ليلـــى شفيعُـــها

ومجيء "تنفَكّ" غيرَ مسبوقةٍ بالنَّفْيِ أو ما يضاهيهِ شُذوذًا، في قول الشّاعِر:

تَنْفَـــكُّ تَـــسْمَعُ مـــا حَيِيـــتَ بِهالِـــكٍ حَتّـــى تكونـــهْ

وندرةُ نصبِ "غُدْوةً" بعد "لَدُنْ"، وعدمُ جرِّها بالإضافةِ في قول الشّاعِر:

وَمـــا زالَ مُهْـــري مَزْجَـــرَ الكَلْـــبِ مِـــنْهُمُ لَـــدُنْ غُـــدْوَةً حَتّـــى دَنَـــتْ لِغُـــروبِ

وكذلك إضافةُ "حينَ" إلى "مَنْ" الشَّرطيَّة، فهي ضرورةٌ من ضروراتِ الشِّعْرِ، وذلك في قول الشّاعِر:

علـــى حـــينَ مَـــنْ تَلْبَـــثْ عَلَيْـــهِ ذَنوبُـــهُ يَـــرِثْ شِـــرْبُهُ إِذْ فـــي المَقـــامِ تَداثُـــرُ

ومنها إسقاطُ حرفِ العطْفِ بعد "إيّاكَ" ضرورةً في قول الشّاعِر:

وإيّـــاكَ إيّـــاك المـــراءَ فإنَّـــهُ إلـــى الـــشَّرِّ دَعّـــاءٌ وللـــشَّرِّ جالِـــبُ

وضرورةُ تأكيدِ الفعلِ بالنّونِ الخفيفةِ بعدَ "ما" المسبوقة بـ "رُبَّ" في قول الشّاعِر:

رُبَّمـــا أَوْفَيْـــتُ فـــي عـــلمٍ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبي شَـــمالاتُ

و ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيهِ لام الاستغاثة على الشُّذوذِ في قول الشّاعِر:

تَمَنّـــاني لِيَلقـــاني لَقيـــطٌ أعـــامِ لـــكَ بْـــنِ صعـــصَعة بْـــنِ سعـــدِ

وفي هذا البيت شذوذٌ آخر، وهو استعمالُ الهمزةِ في نداء المُستغاثِ.

ومنها أيضًا حذف الفاء من جواب "أَمّا" للضَّرورة في قول الشّاعِر:

فأَمّـــــا القِتـــــالُ لا قِتـــــال لَدَيْكـــــمُ ولكـــنَّ ســـيْرًا فـــي عِـــراضِ المَواكـــبِ

وكذلك تقديمُ الخبر على المبتدأ المقترنِ بلام الابتداء للضَّرورةِ في قول الشّاعِر:

خـــالي لَأَنْـــتَ وَمَـــنْ جَريـــرٌ خالُـــهُ يَنَـــالِ العَـــلاءَ وَيُكـــرِمِ الأَخْـــوالا

ومنعُ الاسم من الصَّرْف مع أَنَّهُ ليس فيه إلا العلَميَّة، في قول الشّاعِر:

قالـــت أميمـــةُ مـــا لِثابِـــتَ شاخـــصًا عـــاري الأَشـــاجِعِ نـــاحِلًا كالمُنْـــصُلِ

وفي شذوذ انفراد اللّام إذا لم يكن المضارع مقترنًا بحرف تنفيس قول الشّاعِر:

تألّـــى ابْـــنُ أوْسٍ حلفـــة لَيَرُدّنـــي إلـــى نـــسوةٍ كـــأَنَّهُنَّ مـــفائدُ

وثمة شواهدُ مجهولةُ القائلِ في الفصليْنِ، وقد بلغ عددُها اثنيْنِ وعشرينَ شاهدًا، وهي:

كِـــلا الـــضّيْفَن المَـــشنوءِ والـــضيفِ نائـــلٌ لـــديَّ المُنـــى والأمـــن فـــي اليـــسْرِ والعُـــسرِ

أَقـــاطِنٌ قَـــوْمُ سَـــلْمى أَمْ نَـــوَوْا ظَعَنـــا إِنْ يَظْعَنـــوا فَعَجيـــبٌ عَـــيْشُ مَـــنْ قَطَنـــا

وَلِكـــنَّ أَجْـــرًا لَـــوْ فَعَلْـــتَ بِهَيِّـــنٍ وَهَـــلْ يُنْكَـــرُ المَعْـــروفُ فـــي النّـــاسِ وَالأَجْـــرُ

لَيْـــتَ شِـــعْري مُقـــيمٌ العُـــذْرَ قـــومي أم هُـــم لـــي فـــي حُبّهـــا عاذِلـــونا

ولَـــوْ سُـــئِل النّـــاسُ التّـــرابَ لأَوْشَـــكوا إِذَا قيـــلَ هـــاتوا أَنْ يَمَلّـــوا وَيَمْنَـــعوا

أَبَعْـــدَ بُعْـــدٍ تقـــولُ الـــدّارَ جامِعـــةً شَـــمْلي بِهِـــم أَمْ تقـــولُ البُعـــدَ مَحتومـــا؟

أَسْـــتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًـــا لـــستُ مُحْـــصِيَهُ رَبَّ العِبـــادِ إِليـــهِ الوجْـــهُ والعَمَـــلُ

نِعْـــمَ الفَتـــى عَمَـــدَتْ إِلَيْـــهِ مَطِيَّتـــي فـــي حـــينِ جَـــدَّ بنـــا المـــسيرُ كِلانـــا

يـــا لَيْتَنـــي كُنْـــتُ صَـــبِيًّا مُرْضَعـــا تَحْمِلُنـــي الـــذِّلْفاءُ حَـــوْلًا أَكْتَعـــا

حَتّـــى إذا رَجَـــبٌ تَـــوَلّى وانقـــضى وجُمادَيـــانِ وَجـــاءَ شـــهرٌ مُقـــبل

إلـــى المَلِـــكِ القَـــرْمِ وابْـــنِ الهُمـــامِ ولَيْـــثِ الكَتيبَـــةِ فـــي المُزْدَحَـــمْ

وذا الـــرَّأْي حـــين تُغَـــمُّ الأمـــور بـــذات الـــصَّليلِ وذات اللُّجُـــمْ

أَلا رُبَّ مَـــنْ تَغْتَـــشُّهُ لَـــك ناصِـــحٍ ومـــؤتَمَنٍ بِالْغَيْـــبِ غيـــرِ أَميـــنِ

إِنْ هُـــوَ مُـــسْتَوْلِيًا عَلـــى أَحَـــدٍ إلّا عَلـــى أَضْـــعَفِ الْمَجانيـــنِ

إذا تَقـــولُ "لا" ابْنَـــةُ العُجَيْـــر تَـــصْدُقُ "لا" إذا تَقـــولُ جَيْـــرِ

يَبْكيـــكَ نـــاءٍ بَعيـــدُ الـــدّارِ مُغْتَـــرِبٌ يـــا لَلْكهـــولِ وَلِلـــشُّبّانِ لِلْعَجَـــبِ!

يَـــا لَقـــومٍ مَـــنْ لِلعُلـــى والمَـــساعي يـــا لَقـــومٍ مَـــنْ للنَّـــدى والـــسّماحِ

يـــا لَعَطَّافِنـــا! ويـــا لَرِيـــاح وَأَبـــي الحَـــشْرَجِ الْفَتـــى النّقّـــاحِ

جَفَـــوْني ولـــم أَجْـــفُ الأَخِـــلاّءَ، إِنَّنـــي لِغَيْـــرِ جَميـــلٍ مِـــنْ خَليلـــي مُهْمِـــلُ

فَمـــا جَمْـــعٌ لِيَغْلـــبَ جَمْـــعَ قَومـــي مقاوَمَـــةً ولا فـــرْدٌ لفَـــرْدِ

أَمـــا واللهِ أَنْ لـــوْ كنـــتَ حُـــرًّا ومـــا بـــالحُرِّ أنـــتَ ولا العَتيـــقِ

خـــالي لَأَنْـــتَ وَمَـــنْ جَريـــرٌ خالُـــهُ يَنَـــل العَـــلاءَ وَيُكـــرم الأَخْـــوالا

قالـــت أميمـــة مـــا لِثابِـــتَ شاخـــصًا عـــاري الأَشـــاجِعِ نـــاحِلًا كالمُنْـــصُلِ

عَلَفتُهـــا تبنًـــا ومـــاءً بـــاردًا حتـــى غـــدَتْ هَمّالَـــةً عَيْناهـــا

وثمة بيانٌ في هذا الشأْنِ الشّائع بين شواهدِ اللُّغَة، فقد زخِرتِ المصادرُ بالغَثِّ والسّمينِ من أشعارِ العربِ، بصرفِ النّظرِ عن المعرفةِ بالقائلِ، أو الجهلِ به، ودون مراعاةِ المعاييرِ الَّتي ينبغي أن تضبطَ شواهدَ النَّحْو العَرَبِيّ، والَّتي تعدُّ حُجَّةً في اللُّغَة، وعلى كاهلِها تُبنى كثيرٌ من قواعدِها.

فقد نقل السُّيوطي عن ابن الأنْباري أنَّ النُّحاةَ فرَّقوا بين المجهولِ من الشِّعْر الَّذي لم يُعرف ناقلُهُ، والمجهولِ الَّذي عُرف ناقلُهُ، فالجهلُ بالنّاقل مرفوضٌ؛ لِأَنَّ الجهلَ بالنّاقل يوجبُ الجهلَ بالعدالة. وذهب بعضُهم إلى قبوله، وهو القائل بقبولِ المرسل. غيرَ أنَّ النّقلَ عن المجهولِ الَّذي لمْ يُصرَّحْ فيه باسمِ النّاقلِ لا يمكنُ الوقوف على حقيقة حالِه، بخلاف ما إذا صُرِّح فيه باسم النّاقل[1]. وفي ذلك حرصٌ من النُّحاةِ على عدم ضياعِ جزء من التُّراث الشِّعْريّ. وبالرّجوع إلى الشَّواهِد الواردة في الفصلينِ: الأَوّل والثّاني، تبيّنَ أنَّ الشَّواهِدَ المجهولةَ القائلِ هي مجهولة النّاقلِ أيضًا، فلا يُستشهدُ بها برُمَّتِها بناءً على ما تقدَّم.

ولم يقفِ الأمرُ عند ذلكَ الحدِّ، بل اختُلِفَ في نسبةِ بعضِ الشَّواهِد إلى أصحابِها في بطونِ المصادرِ اللُّغَويّةِ، فنُسبَ الشّاهِدُ إلى غير شاعرٍ، وهذا مَدعاةٌ للتَّأويلِ بالنَّحْلِ، والوضْعِ، والتَّدليس لأسبابٍ متعددة، كفسادِ المروءةِ، والتكسُّب بالشِّعْر. كما أنَّ ثمَّة دورًا للدّوافعِ السِّياسيَّةِ الَّتي تكون سببًا للكذبِ والتزيُّدِ لموقفٍ معيَّنٍ. ويعدُّ تأكيدُ الأخبارِ والأساطيرِ مدعاةً للنَّحْلِ والتزيُّد[2]. ومن تلك الشَّواهِد:

وماذا عَسى الحَجّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نَحْنُ جَاوَزْنا حَفيرَ زِيادِ

فلا تطمعْ أبَيْتَ اللّعْنَ فيها وَمَنْعُكها بِشَيء يُسْتَطاعُ

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنِ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَواكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّياليا

ونُبِّئتُ ليلى أرْسَلتْ بشفاعةٍ إلَيَّ فَهَلّا نفسُ ليلى شفيعُها

لِهِ يَبْقى عَلى الأيّامِ ذو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظيّانُ والآسُ

---

[1] ينظر: السّيوطي. المزهر، ١/ ٩٧.

[2] ينظر: عيد، محمد. الاستشهاد والاحتجاج باللُّغَة، ٣٩- ٤٢.

إذا أنْـــتَ لَـــمْ تَنْفَـــعْ فَـــضُرَّ فَإنَّمـــا يُرَجّـــى الفَتـــى كَيْمـــا يَـــضُرَّ وَيَنْفَعـــا

وقد نُسب من شواهدِ الفصْلِ الثّاني بيتانِ لمعلومِ القبيلةِ مجهولِ الاسمِ، و لا يُعلمُ الدّافعُ وراءَ هذه النّسبة. فقد يكونُ إعطاءُ الشّاهِد الحجّيّة بذكر اسم القبيلة أحدَ هذه الدوافع. فهذا موطِنُ ضعفٍ آخر تسرَّبَ إلى تلك الشَّواهِد، فنُسب الشّاهد:

فبيْنـــا نحـــن نطلبُـــهُ أتانـــا مُعَلَّـــقَ وَفْـــضةٍ وزِنـــادَ راعـــي

لرجلٍ من قيْسِ عيْلان.

ونُسبَ الشّاهدُ:

ولقـــدْ أمُـــرُّ علـــى اللَّئـــيمِ يَـــسُبُّني فمـــضيتُ ثُمَّـــتَ قلـــتُ لا يَعْنينـــي

لرجلٍ منْ سلول.

الفصل الثّالِث:

الشَّواهِدُ الشِّعْرِيَّةُ الصَّرْفيّةُ والصَّوْتيّة وأثرها في التّقعيدِ النَّحْويِّ

(١٠٩-١٦٣)

ويتضمّن المباحث الآتية:

- **المبحث الأوّل: الشَّواهِد الصَّرْفيّة**
- **المبحث الثّاني: الشَّواهِد النَّحْوِيَّة الصَّرْفيّة**
- **المبحث الثّالث: الشَّواهِد الصَّوْتيّة**
- **المبحث الرابع: الشَّواهِد النَّحْوِيَّة الصَّوْتيّة**
- **أثر الشّواهد الصّرفيّة والشّواهد الصّوتيّة في بناء القاعدة النّحويّة**

المبحث الأوّل: الشَّواهِد الصَّرْفيّة:

يُقصد بالشواهد الصّرفيّة تلك الَّتي تكونُ فيها مواطنُ الاستشهادِ خاصةً بدراسة بِنيةِ الكلمةِ العَرَبِيّة. وتتّضح أهميّةُ الصَّرْفِ في كونِهِ الأساسَ لدراسة النَّحْوِ، فلا تكتملُ دراسةُ النَّحْو العَرَبِيّ بمعزل عنه، فهو ميزانُ اللُّغَة الَّذي به تُعرف الأصول العَرَبِيّة.

وثمّة ثلاثة شواهد صرفيّة لم تحْظَ الدِّراسةُ بغيرِها: أَوَّلُها في التَّصغير، وشاهده:

يـــا مـــا أُمَـــيْلِحَ غِزْلانًـــا شَـــدَنَّ لنـــا مـــن هؤُليّـــائِكُنّ الـــضّال والـــسّمُرِ[1]

ففيه مَوْضِعانِ لِلاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "أُمَيْلِحَ"، حيث "جاز تَصْغير "أفعل" في التَّعَجُّب، لشبهه بـ "أفعل" التَّفْضيل"[2]. فصيغةُ التعجّبِ لمّا أشْبهت صيغةَ التّفضيلِ في الوزنِ، وكان فعلُ التّعجبِ جامدًا أعطوا فعل التعجّبِ حكمَ اسمِ التّفضيلِ، فأجازوا تصغيرَه، ولم يُسمع ذلك إلا في: "أحْسَن"، و "أمْلَح"[3]. وثانيهما "تصغيرُ "هؤلاءِ" فقال: "هؤليّاءِ"، والتّصغيرُ من خصائص الأسماءِ المعربة؛ ولهذا قال الكوفيّونَ: إنّ صيغةَ "أفعَل" في التّعجُّب اسمٌ؛ بدليل مجيئِها مصغّرةً في هذا البيت[4]. بينما ذهب البَصْريّون إلى أنَّ البيتَ لا حُجَّة فيه؛ لشُذوذِه، واحتمال أن يكون التّصغيرُ دَخَله لِشَبهِه بـ "أَفْعَل" التّفضيل لفظًا ومعنًى؛ والشّيء قد يخرج عن بابه لمجرّد الشّبهِ بغيره"[5].

---

[1] "شَدَنّ" أصلُه قولهم: شَدَنَ الظّبي يشدُنُ شدونًا: إذا قويَ، وترعرع واستغنى عن أمّه. و (هؤليّاء) : تصغير هؤلاء. (والضَّالُ) : شجر السّدر البريّ. و "السّمُرُ" : شجر الطّلح. اللّمحة ٥٠٦/١. والبيت من البسيط مختلف في نسبته. فنسب إلى العرجيّ في اللّمحة ٥٠٦/١، وقيل: لكثير عزة، وقيل: لمجنون ليلى، وقيل: لغيرهم. وهو من شواهد الإنصاف ١٢٧/١، وشرح الشافية للرضي ٨٣/٤.

[2] ابن هشام. مغني اللّبيب ٨٩٤/١.

[3] ينظر: الأنباري. الإنصاف ١٢٧/١، (الهامش).

[4] الأشْموني ٢٦٤/٢.

[5] ابن الصائغ. اللّمحة ١/ ٥٠٧.

فالتَّصغيرُ مختصٌّ بالأسماءِ المعربةِ، غير أَنَّهُ ورد عن العرب شذوذًا تصغيرُ بعضِ الأسماءِ المبنيَّـةِ كأسـماءِ الإشـارةِ، والأسـماءِ الموصـولةِ، مثـل: "اللُّـذَيّا"، و "اللُّتَيّـا"، و"هؤليّـاءِ" فـي تـصغير "هؤلاء". ومن ذلك الشّذوذ تصغير "الَّتي": اللُّتَيّا الوارِدِ في كتاب سيبويه، وهو في قول العجّاج :

بعـــــدَ اللُّتيّـــــا و اللُّتيّـــــا والَّتـــــي إذا عَلَتْهـــــا أنفُـــــسٌ تـَـــــرَدَّتِ[1]

"فـلا تُـصغَّر المُـضمَراتُ، ولا المُبهَمـاتُ، ولا "مَـنْ"، و "كيـفَ"، و نحوهمـا. و تـصغيرُهم لـبعضِ الموصولاتِ وأسماءِ الإشارةِ شاذٌّ"[2].

وإذا نظرنـا إلـى الـشّاهِد ألفينـاه مختلَفًا فـي نـسبته، وهـذا مـدعاةٌ إلـى الجـدلِ حـول مثـل هـذا الشّاهِد، فقد "نُسب للعرجيّ، وقيل: لكثيّر عزّة، وقيل: لمجنون ليلى، وقيل: لغيرهم"[3].

وأَمّا الشّاهِد الثّاني فهو في قضيَّتيْن صرفيَّتيْنِ متباينتيْنِ، وشاهِدُهما واحد، وهو قول الشّاعِر:

وكُنّـــــا حَـــــسِبْناهُمْ فَـــــوارِسَ كَهْمَـــــسٍ حَيـوا بعْـدَ مـا مـاتُوا مـنَ الـدَّهْرِ أَعْـصُـرا[4]

ففيـه مَوْطِنـانِ لِلْاسْتِشْهادِ: الأَوّل منهما فـي قولـه: "حَيُوا"، حيثُ "أجروها مجرى "خَشوا"، ولـم يُدغموا العين في اللّام"[5]، فالأصل "حَيِيُوا"، ثمّ سُكّن عين الفعل "الياء" الأولـى: "حَيْيُوا"، ثمّ أسقطوا

---

[1] ينظر: سيبويه. الكتاب، ٤٨٨/٣. و ينظر المبرد. المقتضب ٢٨٩/٢.

[2] الحملاوي، أحمد بن محمد. شذا العَرف في فن الصَّرْف. تح: نصر الله عبد الرّحمن نصر الله، مكتبة الرّشد، الرياض، ص٩٩.

[3] ابن الصائغ. اللمحة، ٥٠٦/١، (الهامش:٢).

[4] الكَهْمَسُ: القصير. وكَهْمَسٌ هذا هو كَهْمس بن طَلْق الصريميّ، وكان من جملةِ الخوارجِ مع بلال بن مِرْداس، وكانت الخوارجُ وقعت بأسلمَ بن زُرْعة الكِلابيّ، وهم في أربعين رجلاً، وهو في ألفيْ رجل، فقتلت قطعة من أصحابه وانهزم إلى البصرة، فقال مودود هذا الشِّعْر في قوم من بني تميم فيهم شدّة، وكانت لهم وقعة بسِجستان، فشبّههم في شدّتهم بالخوارج الَّذينَ كان فيهم كَهْمسُ بن طَلْق، وقوْله " حَيُوا " يعني الخوارج أصحاب كَهْمَس: أي كأن هؤلاء القوم أصحاب كهمس في شدّتهم وقوّتهم ونُصرتهم. شرح الشافية للرضي.٣٦٥/٤. والبيت من الطّويل لمودود العنبري في الكتاب ٣٩٦/٤، والأصول في النَّحْو ٢٤٨/٣، وعمدة الكتاب ٢٦٣/١.

[5] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٣٦٩/٢.

أسقطوا شبه الحركة "الياء الثّانية"، ولم يُدغموها في الياء الأولى، فصارت "حيُوا"، تشبيهًا لها بـ "خَشُوا" و"رَضُوا" كما في قوله تعالى: " رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ. . . (٨٧)" (سورة التوبة).

والثّاني في قولهِ: "فوارسَ"، حيثُ "جمعَ فاعل الوصف على "فَواعِل"[١]، وهو شاذٌّ، والقياسُ جمعُه على وزن "فُعْلان"، "فإذا كان لفظ "فاعل" وصفًا لغير العقلاء جاز جمعُه على "فواعل" قياسًا؛ لإلحاقِهم غير العقلاء بالمؤنَّث في الجمْعِ، كقولنا: "أيامٌ مواضٍ"[٢].

وأمّا الشّاهد الثّالث ففي قول الشّاعر:

ومِعْـــــزًى هَـــــدِبًا يَعْلـــــــــو قِـــــــرانَ الأرضِ سُودانـــــــــــــا[٣]

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "ومِعزًى"، فألفها للإلحاق وليست للتّأنيث، بدليلِ تنوينها[٤]. وثانيهما قوله: "سُودانا"، فهو جمع "أَسْوَد"، فيجوز جمع "أفعَل" الَّذي مؤنَّثه "فَعْلاء" على "فُعْل" ويجوز جمعه على "فُعْلان"[٥].

---

[١] الأستراباذي، نجم الدّين، شرح الشّافية ٣٦٤/٤.

[٢] المرجع نفسه، ١٥٨/٢.

[٣] البيت من الهزج بلا نسبة في الكتاب ٢١٩/٣، والمنصف ٣٦/١.

[٤] ينظر: شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة ٢٨٠/٣.

[٥] المرجع نفسه، ذاتها.

المبحث الثّاني: الشَّواهِدُ النَّحْوِيَّةُ الصَّرْفِيّةُ:

وفي كلٍّ منها مَوْطِنانِ للاستِشهادِ: أحدُهما نحويٌّ، والآخر صرفيٌّ. ولَعَلَّ ذلك ممّا يؤكّد قوةَ العَلاقة بين علمَي النَّحْوِ والصَّرْفِ. فلم يفصلِ اللُّغَويّونَ بين القضايا النَّحْوِيَّة والقضايا الصَّرْفيّة في مصادر اللُّغَة، ككتاب سيبويه، بل "إنَّ التّصنيفَ جاء في مرحلةٍ متأخّرةٍ"[١]. وفي هذا الباب تسعةُ شواهد:

الشّاهِد الأَوّل:

نَـــــضَّرَ اللهُ أَعْظُمًـــــا دَفَنُـوهـــــا بِسِجِـــسْتانَ طَلْحَـــةَ[٢] الطَلَحـــــاتِ[٣]

ففيه شاهدانِ: الأَوّلُ منهما "جمع طلحة على "طَلَحات"[٤]. فإذا سمَّيتَ مذكّرًا بمؤنّثٍ بالتّاء نحو "طَلْحة" جمعتَه بالألف والتّاء، ولا يجوز بالواو والنّون، غير أنَّ الكوفيّين قالوا: تُسكَّن عينُهُ وتُحذف تاؤُهُ، ويُجمع بالواو والنّون، فيقال في "طَلْحة": طَلْحون. ووافقهم ابنُ كيسان، إلّا أَنَّهُ فتحَ العين "طَلَحون" قياسًا على "أَرَضُون". والعرب جَمعتْهُ بالألف والتّاء فقالوا: "طَلْحةُ الطَّلَحات"؛ لِأَنَّ هذا الاسمَ مؤنَّثٌ بالتّاء، وهي من خصائص التَّأنيث، والواو من خصائص المذكّر، فلم يجمعْ بينهما[٥].

---

[١] ينظر: الشّايب، فوزي. تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصّرفيّ، حوليّات كلّيّة الآداب/ جامعة اليرموك، الحوليّة العاشرة، ١٩٨٩م، ص١٢.

[٢] يقصد به: طلْحة بن عبد الله بن خلَف الخُزاعي. وقد اختُلف في سبب تسميته "طَلْحة الطَّلَحات" فيقال: كان كريمًا وأنّه زوّجَ مئةَ عربيٍّ بمئةِ عربيّةٍ وأمْهَرهُنَّ من مالِه، فولدَ لكُلّ واحدٍ ولد فسمّاه طلحة، فأُضيفَ إليهم، لِأَنَّ يده كانت السبب فيهم، وقيل: بلْ لِأَنَّ أمّه صفيّة بنت الحارث بن طلحة، واسم عمّها طلحة، واسم أخيها طلحة، فلما اكتنفه هؤلاء الطّلحات أضافوه إليهم. الأنباري. الإنصاف ٤١/١، (الهامش).

[٣] البيت من الخفيف لعبيد الله بن قيس الرّقيات في المقتضب ١٨٨/٢، وبرواية: "رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا...."في الإنصاف ٣٥/١، والجنى الدّاني ٦٠٥/١.

[٤] الأنباري. الإنصاف ٤١/١.

[٥] ينظر: العكبري، أبو البقاء. (ت ٦١٦هـ). اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥، ١٢١،١٢٢/١.

فمن الواضح أنَّ الكوفيّين اعتمدوا المعنى، في حين اعتمد غيرهم اللّفظَ دون المعنى. ولذلك جمعوه جمعَ تذكيرٍ، وجمَعَهُ العربُ جمعَ تأنيثٍ اعتمادًا على اللّفظ. ومسوِّغُ ذلك عند الكوفيّين أَنَّهُ في التّقدير "طَلْح"، لكنَّ التّاء لا تُحذف؛ لِأَنَّ الجمعَ يقع على جميع حروف الاسم، ولم يُسمعْ عن العربِ أَنَّهُم قالوا: "الطّلْحون". فهذا الجمعُ مدفوعٌ من جهة القياس، معدومٌ من جهة النَّقل، فهو غير جائزٍ[١]. وأَمّا الشّاهِد الثّاني ففي قوله: "طلحة"، فهو بدل من قوله: "أعظمًا"؛ وطلحة كلٌّ؛ والأعظُم: جمع "عَظْم"؛ وهو بعضُ طلحة[٢].

فأقسام البدل أربعة:

"بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وبعض من كلّ، وبدل الاشتمال، والبدل المباين"[٣]. وأضاف بعضُ النُّحاة نوعًا خامسًا سمّوه بدلَ الكلّ من البعض، وهو موضعُ الاستشهادِ في البيت.

فقد استدلّوا بأمثلةٍ من القرآن والشِّعْر توضّحه، ففي القرآن الكريم قوله تعالى: "فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا (٦٠) جَنَّاتِ عَدْنٍ. . .(٦١) " (سورة مريم). فـ "جنّات" بدلُ كلّ من "الجنَّة" وهي جمْع، و"الجنَّة" مفرد. و "طَلْحَة" في الشّاهد بدلٌ من قوله: "أعظُمًا" وطلْحة كلٌّ، والأعْظُم: جمعُ "عظْم"، وهو بعض طلْحة[٤]. وقد منع جمهور النُّحاة مجيءَ بدل الكلّ من البعض، كما في قول امرئ القيس من معلَّقته:

---

[١] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٤٢/١.

[٢] ينظر: السيوطي، همع الهوامع ١٧٩/٣.

[٣] ويُعدُّ بدلُ التّفصيل نوعًا من بدل الكلِّ من الكُلِّ. حسن، عباس. النّحو الوافي، ٦٦٥/٣-٦٧٣.

[٤] ينظر: السيوطي، همع الهوامع ١٧٩/٣.

كـــأَنِّي غَـــداةَ البَـــيْنِ يـــومَ تَحَمَّلـــوا لَـــدى سَـــمُراتِ الحَـــيِّ نـــاقِفُ حَنْظَـــلِ[1]

وقد تـأوَّل الجُمْهور هذا البيت أنَّ "اليوم" ليس اسمًا للوقتِ الممتدِّ من طلوع الفجر إلى غروب الشَّمس، ولكنَّه اسمٌ للوقت مُطلقًا طالَ أو قَصُرَ، ونظيرُ ذلك قولُهم: ادّخرتُكَ لهذا اليوم، يريدون: لهذا الوقت[2].

وأرى أنَّ رأيَ الجمهورِ أكثرُ دقّةً في هذه المسألة؛ فقد تكون "الأعظُم" الواردةُ في الشّاهد هي إشارة إلى كلِّ مَنْ دُفِنَ بسِجِستان، فتكونُ "الأعظُمُ" كلًّا، و"طلحةُ" بعضَهُ. وكذلك لفظ "الجنَّة" الوارد في الآيةِ الكريمةِ؛ فهو يدلُّ على كُلٍّ، وجنّاتُ "عَدنٍ" من أقسامِ الجنَّةِ، وليسَ العكس. ولذلك أُرَجِّحُ التّأويلَ الّذي اختارَهُ الجُمهورُ. غيرَ أنَّ "الْمُخْتَار خلافًا لِلْجُمْهُورِ إِثْبَاتُ بدل الْكلِّ من الْبَعْضِ لورودهِ فِي الفصيح"[3].

الشّاهِد الثّاني:

اســـــتُقَدِرِ اللهَ خَيْـــــرًا وارْضَـــــيَنَّ بـــــهِ فَبَيْنمـــــا العُـــــسْرُ إذْ دارَتْ مَياسيـــــرُ[4]

ففيه شاهدان: الأَوّل قولـه: "فَبَيْنما العُسْرُ إذْ دارَتْ"، حيثُ جاءت "إذْ" للمفاجأةِ بعْدَ "بينما"[5]. والثّاني شاهدٌ على دخول نون التَّوكيد على فعل الْأَمر في قوله: "وارضَيَنَّ"[6].

---

[1] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ١٠٣٩/٢.

[2] المرجع نفسه، ذاتها، (الهامش:٣).

[3] السّيوطي. همع الهوامع، ١٧٩/٣.

[4] البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب ٥٢٨/٣، ولعثمان بن لبيد العذري في اللّمع ١٩٩/١، ومغني اللّبيب ١١٥/١.

[5] ينظر: ابن هشام. مغني اللّبيب ١١٥/١.

[6] ينظر: ابن جني. اللّمع في العربيّة، ص١٩٨.

الشّاهِد الثّالِث:

مـــا زِلْـــتُ أَفْـــتحُ أبْوابًـــا وأُغْلِقُهـــا حتّـــى أتَيْـــتُ أبـــا عمـــرو ابـــنَ عَمّـــارِ[١]

وفي البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله:" أَفْتحُ أبْوابًا وأغلِقُها"، حيث أورد الفعليْن بتخفيف العين فيهما، على إرادة القليل والكثير، فإذا شُدّدا دلَّ ذلك على الكثير، أي أنَّ المراد: "أُفتّحها وأُغلّقها"[٢]. وثانيهما قوله: "أبا عمرو"، حيثُ "حُذف التّنوين من "عَمرٍو" في قوله: "أَبا عمرو ابْن عمّارٍ"؛ لِأَنَّ الكنية في الشّهرةِ والاستعمالِ بمنزلة الاسمِ العَلَم، فيُحذفُ التّنوينُ منها إذا نُعِتتْ بـ "ابن" مضافٍ إلى علمٍ، كما يُحذف التّنوينُ من الاسم"[٣].

الشّاهِد الرّابِع:

أقـــولُ لَمّـــا جـــاءَني فَخْـــرُهُ سُـــبْحانَ مِـــنْ عَلقمَـــةَ الفاخِـــرِ[٤]

وفيه شاهدان، وكِلاهُما في قوله: "سُبْحانَ": أَوَّلُهما "ترك تنوين "سبحان"؛ لِأَنَّهُ علَم على التّسبيح، فلا ينصرفُ للعَلميّة، وزيادة الألف والنّون"[٥].

وثانيهما أَنَّهُ شاهدٌ على استعمال "سُبْحانَ" غير مضاف على الشّذوذِ؛ فهو اسمُ مصدرٍ ملازمٌ للإضافةِ إلى مفرد[٦].

---

[١] المراد بأبي عمرو في البيت هو أبو عمرو بن العلاء. وقد ذُكر أنّ أبا عمرو بن العلاء كان هاربًا من الحَجّاج مستترًا، فجاء الفرزدقُ يزوره في تلك الحالة، فكان كلّما يُفتح له بابٌ يُغلق بعد دخوله، إلى أنْ وصل إليه، فأنشده أبياتا منها هذا البيت. شرح الشافية للرضي ٩٣/١. والبيت من البسيط للفرزدق في: الكتاب ٦٥/٤، وعمدة الكتاب ٢٧١/١، وشرح الشافية للرضي ٩٣/١.

[٢] ينظر: الأعلم، النّكت في تفسير كتاب سيبويه. ص٧٠١.

[٣] شرح الشّافية للرّضي ٤٤/٤. والسّيرافي. شرح أبيات سيبويه ٢٣٧/٢.

[٤] يهجو به الشّاعِر علقمة بن علاثة الصّحابي رضي الله عنه، ويمدح ابن عمّه عامر بن الطّفيل. شرح الكافية ٩٥٩/٢. والبيت من السّريع للأعشى في الكتاب ٣٢٤/١، والمقتضب ٢١٨/٣، والخصائص ١٩٩/٢.

[٥] ابن مالك. شرح الكافية الشافية ٩٦٠/٢.

[٦] ينظر: السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ١٠٩/١.

الشّاهِد الخامس:

أَبـــا مُنْـــذرٍ أَفْنَيْـــتَ فاسْـــتبْقِ بَعْـــضَنا حَنانَيْـكَ بَعْـضُ الـشَّرِّ أَهْـوَنُ مـن بَعْـضِ[1]

وفي هذا البيت مَوْطنانِ للاستشهاد: أَوَّلُهما نصب "حَنانَيْكَ" على المصدر النّائِبِ عن الفعلِ، وثانيهما تثنيةُ "حَنانَيْكَ" لإرادةِ التّكثير[2]. وقد أشارَ الخليلُ إلى هذا المعنى، فقال: "كَأَنَّهُ قَالَ: رحمَتَيْكَ، لِأَنَّ التحنُّنَ منَ الرَّحْمَةِ، أَي ارحمْنا رَحْمَةً بعد رَحْمَةٍ"[3].

الشّاهد السّادس:

أُجَـــــوِّلُ مـــــا أُجَـــــوِّلُ ثُـــــمَّ آوي إِلـــــى بَيْـــــتٍ قَعيـــــدَتُهُ لَكـــــاعِ[4]

وفيه مَوْطنانِ لِلاسْتِشْهادِ أيضًا: أَوَّلُهما قوله: "ما أُجَوِّل"، حيث أدخل "ما" المَصْدَرِيَّة الظّرفيّة على فعلٍ مضارع غير منفيٍّ بـ "لم"[5]. والأكثرُ وصْل "ما" المَصْدَرِيَّة الظَّرفيَّة بالفعل الماضي، أو المضارع المنفيِّ بـ "لم"، نحو قولنا: لا أذهبُ ما لم تأتِ معي. وثانيهما قوله: "لَكاعِ" حيث يدُلُّ ظاهرهُ على أَنَّهُ استعمله خبرًا للمبتدأ، فجاء به في غير النِّداء ضرورةً، والشّائعُ الكثيرُ في كلام العرب أنَّ ما كان على زنة "فَعالِ" مما كان سبًّا للإناثِ لا يُستعمل إلّا منادى، فلا يؤثّر فيه عامل غير حرف النِّداء، تقول: "يا لَكاعِ"، و"يا دَفارِ"، ولا يجوز أن تقولَ: رأيتُ دفارِ، ولا أن تقول: مررْتُ

---

[1] البيت من الطّويل لطَرفة بن العبد في: الجمل في النَّحْو ١/١٧٥، والكتاب ١/٣٤٨، وشرح التصريح ١/٦٩٤.

[2] ينظر: شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة في أُمّات الكُتُب النَّحْوِيَّة ٢/٤١.

[3] الفراهيدي البصريّ، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، (ت١٧٠هـ). الجمل في النَّحْو، تح: د. فخر الدّين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م، ص١٧٥.

[4] "قعيدته" قعيدة البيت المرأة؛ لِأَنَّها تطيل القعود فيه، "لكاع": متناهية في الخُبْث. و المعنى: أنا أُكثرُ دَوراني وارْتيادي الأماكنَ عامّةَ النّهارِ في طلبِ الرّزقِ وتحصيلِ القوتِ، ثم أعودُ إلى بيتي فلا تقعُ عيني فيه إلا على امرأةٍ شديدةِ الخُبثِ متناهيةٍ في الدّناءةِ واللُّؤْمِ. شرح ابن عقيل ١/١٤٠، (الهامش). والبيت من الوافر للحطيئة في المقتضب ٤/٢٣٨، وبرواية: "أُطَوِّفُ ما أُطَوِّف... " في شرح ابن عقيل ١/١٣٩، وشرح التصريح ٢/٢٤١.

[5] ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٤٠، (الهامش).

بدَفارِ، ومن أجل هذا يُخرّج قوله: " لَكاعِ" هنا على حذف خبر المبتدأ، وجَعْل "لَكاعِ" منادى بحرف نداء محذوف[١].

وهذا التَّأويلُ غيرُ مقنعٍ في رأيي، فالقاعدةُ الّتي تقضي بأنّ وزنَ "فَعالِ" ممّا كانَ سبًّا للإناثِ لا يُستعملُ إلّا منادى هي قاعدةٌ افتقرت إلى الاستقراءِ التّامِّ، بدليل استخدام هذا الوزْن في غير النّداء عندَ الحطيئة، كما ورد في البيت.

الشّاهِد السّابع:

وَإِنْ مُـدَّتِ الأَيْـدي إلـى الـزّادِ لَـمْ أَكُـنْ بِـأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْـشَعُ القَـوْمِ أَعْجَـلُ[٢]

وفي هذا البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: الأَوّل قوله: "بِأَعْجَلِهم"، ففيه إدخال الباء الزائدة في خبر مضارع "كانَ" المنفيّ بـ "لمْ". وهو جائز على قلَّة[٣]. والثّاني مجيءُ أفعل التَّفضيل "بِأَعْجَلِهم" لغير التّفضيل، فالمعنى هنا: لم أكنْ بعجيلِهم[٤].

ولهذا ارتباطٌ واضحٌ بالمعنى المرادِ من البيت، إذْ إنَّ المفاضلةَ في هذا الأمرِ – وهو العجلةُ في الإقدامِ على الزّاد– أمرٌ غيرُ محمود، فكان اسمُ التّفضيل مُستبعدًا في التّفسير النَّحْويِّ ؛ للنّأيِ بالشّاعِر عن معاني الجشَع والشَّراهة، وهما صفتانِ مذمومتانِ عند العربِ إلى يومِنا الحاضرِ.

الشّاهِد الثّامن:

أَلا عِـمْ صَـباحًا أيُّهـا الطَلَـلُ الْبـالي وهَـلْ يَعِمَـنْ مَـنْ كـانَ فـي العُـصُرِ الخالـي[٥]

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٤٠، (الهامش).

[٢] البيت من الطّويل للشّنفرى الأزْدي في شرح الكافية ١/٤٢٤، وشرح ابن عقيل ١/٣١٠.

[٣] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ١/٢٨٤، (الهامش:١).

[٤] ينظر: الأشْموني ١/٢٦٠.

[٥] البيت من الطّويل لامرئ القيس في شرح الأشموني ١/١٣٣، وشرح التصريح ١/١٥٥، وأوضح المسالك ١/١٥٣.

وفي البيت شاهدانِ: الأَوّل منهما في قوله: "يَعِمَنْ مَنْ"، حيث "استعمل "مَن" الموصولة للمفرد غير العاقل، وهو "الطَّلَلُ البالي"، والَّذي جوَّز ذلك الاستعمالَ مناداة الطَّلل، وتنزيله منزلةَ من يجيب الدّاعي؛ لِأَنَّهُ لا يُنادى إلّا العاقل، كما هو معلوم"[1].

فيستخدم الاسم الموصول "مَنْ" لغير العاقل في حالات ثلاث:

الأولى أن ينزّلَ منزلتَهُ، نحو: " وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعائِهِمْ غافِلُون (٥)" (سورة الأحقاف). وقول العباس بن الأحنف:

أَسِرْبَ القَطا هلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعَلّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أطيرُ

ومنه الشّاهِد موضع الدِّراسة، فدعاءُ الأصنامِ في الآية، ونداءُ القطا في قولِ العبّاس سوَّغا ذلك الاستعمال. والثّانية أن يجتمعَ معَ العاقلِ فيما وقَعَت عليه "مَنْ"، كقوله تعالى: "كَمَن لَّا يَخْلُقُ... (١٧)" (سورة النحل). وذلك لشموله الآدميّينَ والملائكة والأصنام، وكقوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ... (١٨)" (سورة الحجّ). وقوله: "وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ..." (٤٥) (سورة النور). فهذا يشمل الآدميَّ والطّائرَ[2]. والثّالِثة أن يقترنَ بهِ في عمومٍ فُصِّلَ بِـ "مِنْ" الجارَّة، نحو قوله تعالى: "وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ(٤٥)" (سورة النور)؛ لاقْتِرانهما بالعاقل في عموم "كُلّ دَابَّة"[3].

---

[1] ابن هشام. أوضح المسالك ١/١٥٤، (الهامش).

[2] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ١/ ١٥٢-١٥٥

[3] ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٤٧، (الهامش:٢).

وأمّا الشّاهِد الصَّرْفيّ فيه فهو "عُصُرُ": فقد جمع الشّاعِر كلمة عَصْر "فَعْل" على "فُعُل" جمعَ قلّة، والقياسُ أنَّ جمْعَ "فَعْل" مفتوحَ الفاء ساكنَ العين وليست عينُهُ واوًا ولا ياءً جمعَ قلّة على "أفْعُل"، وفي الكثرة على "فِعال" أو "فُعول"، نحو كَلْب: أكْلُب، وكَعْب: أكْعُب. وفي الكثرة كِلابٌ وكعوبٌ[1].

فالقياسُ أن يجمعَها على "أَفْعُل" جمع قلّة "أَعْصُر"، ولَعَلَّ الشّاعِر لجأ إلى ذلك رغبةً في استقامةِ الوزن، أي أنَّ الشّاهِد يدْنو من ضرورة الشِّعْر الَّتي لا يقاس عليها. "وأبنية جمع القلّة أربعة: أفعُل، وأَفْعال، وأَفْعِلة، وفِعْلَة. وما سوى هذه الأربعة فهي جموع كثرة"[2].

الشّاهد التّاسع:

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنِ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَواكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّياليا[3]

ففي البيت مَوْطِنانِ استشْهَدَ بهما النُّحاةُ، أَوَّلُهما قوله: واللَّياليا"، حيث "نصَبَهُ على أَنَّهُ مفعولٌ معه، وليستِ الواوُ قبلَه عاطفةً"[4]. وثانيهما قوله: "حالٌ"، فالكلمة دالَّةٌ على جواز تذكيرِ لفظ "حالٌ" وجوازِ تأنيثِهِ، وهو من شواهدِ التَّأنيث[5].

---

[1] ينظر: ابن جنّي. اللّمع في العربيّة، ص١٧١.

[2] ينظر: ابن الصّائغ. اللّمحة في شرح الملحة ٢٠٧/١، وينظر: ابن عقيل ١١٤/٤.

[3] البيت من الطّويل، مُختلف في نسبته؛ فقد نُسب إلى زهير بن أبي سلمى في شرح الكافية ٦٩٥/٢، ولـ "أفنون" التغلبيّ في شرح الأشْموني ٤٩٨/١، ولم ينسب لأحد في شرح ابن عقيل ٢٠٧/٢.

[4] الأشْموني ٤٩٨/١.

[5] ينظر: ابن عقيل ٢٤٣/٢.

المبحث الثّالث: الشَّواهِد الصَّوْتيّة:

وتُعنى بأثر الصّوت اللُّغَويّ في تركيب الكلمة وبنيتها، فلا يُتصوَّر دراسةُ اللُّغَة بغير دراسة نظامها الصَّوْتِيّ، والتغيُّرات الَّتي تطرأ على الصِّيغ المنطوقة فيه. وثمَّة خلطٌ بين القضايا الصَّوْتيّة والقضايا الصَّرْفيّةِ في التّراث العَرَبِيّ، وأَمارة ذلك أنّ كثيرًا من المسائل الَّتي ظلّت تدرَّس على أَنَّها صرفيَّة ما هي في حقيقة الأمر إلا قضايا صَوْتِيّة ناجمة عن التّأثّر والتّأثير كالإبدالِ، والإعلالِ، والمماثلةِ، والمخالفةِ، والحذفِ، والإدغامِ، وغيرها في البِنى العَرَبِيّة. وبناء على ذلك قسَّمتُ الموضوعاتِ الصَّوْتيّة في هذه الدِّراسة – وهي لا تشملُ القضايا الصَّوْتيّةَ جميعها– على النَّحْو الآتي:

أ) الحذْفُ والقَصْرُ

الحذفُ: "لُغةُ القَطْعِ، وهو ظاهرةٌ تشيعُ في لغة العرب، وتهدفُ في كلِّ مواقعها إلى التّخفيفِ. وقد وقعَ الحذفُ في الجملةِ، والمفردِ، والحرفِ، والحركةِ"[١]. وأمّا القصرُ (المقصور) فمصطلحٌ أُطلِقَ على "الاسم المتمكّن الذي حرفُ إعرابه ألف لازمة، نحوَ: فتى، وهدى، وعصا. وقد سُمّيَ بالمقصور؛ لأنَّ ألفهُ لم يردفها همزة حتّى تُمدَّ، أو لأنّه قُصِرَ وحُبسَ عن الحركات الإعرابيّة"[٢].

وفيه ثلاثة شواهد: أَوَّلُها قول الشّاعِر:

فَلَـــــوْ أنَّ الأطبّـــــا كـــــانُ حَوْلـــــي وكـــانَ مَـــعَ الأطبّـــاء الأُســـــــــاة[٣]

ففيه مَوْضِعانِ لِلاسْتِشْهادِ: الأَوّل منهما في قوله: "كانُ"، بضمِّ النّون، فأصله: "كانوا حَوْلي"، فحُذفَت الواوُ اكتفاءً بضمَّة النّون[٤].

---

[١] اللّبدي. معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، ص٦٢.

[٢] المرجع نفسه، ص ١٨٨.

[٣] البيت من الوافر بلا نسبة في الجمل في النَّحْو ٢٣٢/١، وعلل النَّحْو ١٤٩/١، والإنصاف ٣٨٥/٢.

[٤] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٣٨٥/١، (الهامش).

وقد ذُكِرَت بعضُ القراءاتِ القرآنيّة الَّتي تماثلُ هذا الاستعمالَ اللّغويَّ، فمن ذلك قراءة طلْحة بن مصرّف: "قَدْ أَفْلَحُ المُؤْمِنُونَ"، أي "أفلَحوا"، وقد وقع الخلافُ في حذفِ حرف المدّ، أو الاجتزاءِ بالحركة عنه لِلدَّلالَةِ عليه[1]. والذي يظهر لي أنَّ ما حدثَ في كلمة "كانُ" إنّما هو تقصير للصّائتِ الطّويلِ "الواو" على لهجةِ بعضِ العربِ، ميلًا إلى التّخفيفِ.

وقد ذكر صاحب "توضيح المقاصد" في إشارةٍ إلى أثر اللّهجة في هذه الظّاهرة أنَّ هذا الاستخدام لغةٌ لخميّة[2].

و"لَخْم" لا يُحْتَجُّ بلغتها، بلْ هي من القبائل الَّتي صرَّح علماء أصول النَّحْو برفض الاستشهاد بلغتها: "وبالجملة فإنَّهُ لم يؤخذْ عن حضَريٍّ قطّ، ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الَّذينَ حولهم، فإنَّهُ لم يؤخذْ لا من لخْمٍ ولا من جُذامٍ لمجاورتهم أهل مصر والقبط..."[3].

فالحُجَّة فيه واهية، إضافةً إلى أنَّ الشّاهِد مجهولُ القائل، وهذا ما يزيد التشبُّثَ بضعفِه، وقلَّة حيلتِه. فلا داعيَ لتأويلاتٍ متكلَّفة تنحرف به عن جادّة الطّريق. وأَمّا ورودُ شواهدَ مماثلةٍ من القراءات القرآنيّة فهي خاصّة بالقرآن الكريم، ولها ما يفسِّرها. وأَمّا موضع الاستشهاد الثّاني ففي قصْرِ "الأطِبّاء" وهو جمعُ "طبيب"، ولا يجيء في بابه مقصورًا؛ لِأَنَّ القياس يوجِبُ مدَّهُ[4].

وقد ذكر سيبويه الشّاهِد في باب ما يحتمل الشِّعْر، وفسَّره على أَنَّهُ ضرورة[5].

---

[1] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٣٨٥/١، (الهامش).

[2] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ١٤٨١/٣.

[3] السّيوطي. المزهر، ٢١٢/١.

[4] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٣٨٥/٢، (الهامش).

[5] سيبويه. الكتاب، ٢٦/١.

ولابن جنّي في" سرّ صناعة الإعراب" رأي يتلخَّص في أنَّ القصر يكون بهدف الاختصار[١]، ثم بيَّن في موضع آخر جواز قصر الممدود عند حدوث اللّبس من معرفة اللّفظ أمقصورٌ هو أم ممدودٌ؟ بينما خطّأَ مَدَّ المقصور[٢].

وربّما كان القصرُ ميلًا إلى الخفّة والسّهولة في النّطق، كما أَنَّهُ نوعٌ من تغييرِ البِنيةِ المقطعيَّةِ لاستقامةِ الوزْن. ولا شكّ في أنَّ للّهَجاتِ العَرَبِيّة دورًا في ذلك؛ فما زال قصرُ الممدودِ دارجًا على ألسنة العوامّ في اللّهجات العَرَبِيّة إلى يومنا الحاضر.

وأمثلةُ قصر الممدود كثيرة في اللُّغَة، فمنها قول الشّاعِر:

فَهُـــم مثْـــلُ النّـــاسِ الَّـــذي يعْرِفـــونَهُ وأهْـــل الوَفـــا مِـــنْ حـــادِثٍ وقَديـــمِ[٣]

"وبالجملة فإنَّ النُّحاة أَجْمَعَوا على جواز قصر الممدود للضّرورة"[٤].

الشّاهِد الثّاني:

حَيْـــدَةُ خـــالي ولَقـــيطٌ وعَلِـــيْ وحـــاتِمُ الطّـــائيُّ وَهّـــابُ المِئـــيْ[٥]

وفيه شاهدان: الأَوّل قوله: "وحاتمُ الطّائيُّ"، حيث "حذف التّنوين من "حاتِم"؛ لالتقاء السّاكنيْن، وهذا الحذف للضّرورة. وكان الأصل أن يحرّك التّنوين، فتنشأ نون يكسرها على ما هو الأصل في التخلّص من التقاء السّاكنين، ولكنّه لم يفعلْ ذلك وحذفَ التّنوين"[٦].

---

[١] ينظر: ابن جنّي. سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٣٥٢/٢.

[٢] ينظر: ابن جنّي. الألفاظ المهموزة، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٨، ص٥٠.

[٣] حسن، عبّاس. النَّحْو الوافي ٦١٢/٤.

[٤] الحملاوي. شذا العَرْف في فنّ الصَّرْف، ص٧٨.

[٥] البيت من مشطور الرّجز لامرأة من عقيل تفخر بأخوالِها من اليمن في: الأصول في النَّحْو ٣٢٩/٣، والخصائص ٣١٢/١.

[٦] الأنباري. الإنصاف ٦٦٣/٢، (الهامش).

وفي البيت شاهدٌ آخر، وهو قوله: "المِئيْ"، حيث "حذف النّون، وأصله "المِئين"، لِأَنَّها أخت التّنوين"[١].

الشّاهِد الثّالِث:

كَأَنَّهُمـــــا مِـــــلْآنَ لـــــمْ يَتَغَيّـــــرا وَقـــدْ مَـــرَّ للـــدّارَيْن مِـــن بَعـــدِنا عَـــصْرُ[٢]

وفي هذا البيت مَوْضِعانِ لِلْاسْتِشْهادِ أيضًا، وكِلاهُما في قوله: "مِلْآنَ"، فأَوَّلُهما حذف النّون مع حرف التَّعْرِيف في هذا القول، أي: "من الآنَ"، ومنه قول أبي القاسم بن هانئ:

إذا لم تَنَـــلْ بالعـــلْمِ مـــالًا ولا عُـــــــلًا وَلا جـــانِيًا مِلأَجْـــرِ فالعِلـــمُ كالجَهـــــلِ[٣]

يريد: من الأجر. وهو قليل، فيجوز حذف النّون من أداة الجرِّ "مِن" إذا لحِقها لامٌ ظاهرةٌ غير مُدغمة، فلا يجوز قولك في: "مِنَ الظّالم": مِ الظّالم، ولا في: "منَ اللّيلِ": مِ اللّيلِ[٤].

وثانيهما أَنَّهُ "لم يحرِّك نون "مِنْ"، لالتقاء السّاكنيْن"[٥].

---

[١] الأنباري. الإنصاف ٦٦٣/٢، (الهامش).

[٢] البيت من الطّويل لأبي صخر الهُذليّ في الخصائص ٣١١/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام ١٦٥/١، وهمع الهوامع ١٨٦/٢.

[٣] حسن، عبّاس. النّحو الوافي، ٤٦٧/٢.

[٤] ينظر: السّيوطي. همع الهوامع ٤١٢/٣.

[٥] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، (ت ٧٦١هـ). شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، سوريا، ص١٦٧.

ب) اللّهَجات والإبدال الصَّوْتِيّ (اللّغويّ)

اللَّهْجةُ فِي الاصْطِلاح العلميِّ الحَدِيث: "مَجْمُوعَةٌ من الصِّفَات اللُّغَوِيَّةِ التي تنتمي إلى بيئةٍ خَاصَّةٍ. أَو هِيَ: قيودٌ صوتيّةٌ تُلحظُ عِنْد أَدَاءِ الْأَلْفَاظِ فِي بيئةٍ مُعيّنَةٍ، ويشتركُ فِي هَذِه الصِّفاتِ جَمِيعُ أَفْرَادِ البيئة"[١]. وأمّا الإبدال اللّغويّ فهو: "إبدالُ حرفٍ من حرفٍ في موضعِه مِنْ غير اضطرارٍ إليه في التّصريفِ؛ لعلاقةٍ صوتيّةٍ بين الحرفيْنِ؛ وقد توسّعوا في حروفه؛ فأجاز بعضُهم وقوعَه في جميعِ حُروف الهِجاء"[٢]. وفيهما أربعة شواهد، أَوَّلُها قول الشّاعِر:

ذاكَ خَليلـــــــــــي وَذو يُعاتِبُنـــــــــــي يَرْمـــــي وَرائـــــي بِامْـــــسَهْم وَامْـــــسَلَمِه [٣]

وقد ورد فيه مَوْضِعانِ للاستِشهادِ: الأوّل في استعمال "ذو" للعاقل بمعنى "الَّذي"، و"ذو" يستعمل كاسمٍ موصولٍ بمعنى "الَّذي والَّتي"، وتثنيتهما، وجمعهما[٤].

ومنه قول الشّاعِر قوّال الطّائيّ :

فقـــولا لهـــذا المَـــرْء ذو جـــاء ساعِيًـــا هَلُـــمَّ فَـــإنَّ المَـــشْرِفيَّ الفَرائِـــضُ[٥]

وقد يُستخدم "ذو" لغير العاقل، وذلك نحو قول سِنان بن الفحل:

فـــإنَّ المـــاءَ مـــاءُ أبـــي وَجَـــدّي و بِئْـــري ذو حَفَـــرْتُ وذو طَوَيْـــتُ[٦]

---

[١] حسن، السّيد محمد بن السّيد، (ت٨٦٦هـ). الرّاموز على الصّحاح، تح: د. محمد علي عبد الكريم الرّديني، دار أسامة، دمشق، ط٢، ١٩٨٦، ص٢٨.

[٢] الصّاعدي. عبد الرّزّاق بن فراج. تداخل الأصول اللُّغَويّة وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العِلْمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ط١، ٢٠٠٢م، ٦٥٨/٢.

[٣] يقول إنّ خليلي الَّذي يواصلني يدافع عنّي بالسّهام والحجارة. الأشْموني ١٤١/١. والبيت من المنسرح لبجير بن غنمة في شرح الكافية ١٦٥/١، وشرح الشّافية للرّضي ٤٥١/٤، والجنى الدّاني ١٤٠/١.

[٤] ينظر: ابن مالك. شرح الكافية ٢٧٣/١.

[٥] الأشموني ١٤١/١.

[٦] المرجع نفسه، ١٤٣/١.

وهو هنا بمعنى "الَّتي" لغير العاقل، بدليل أنَّ "البئر" مؤنّثة[١]، لقوله تعالى: " وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ. . . (٤٥) " (سورة الحجّ). والأشهر في" ذو" البناء، و بعضهم يعربها، وقُيّد الإعراب بحالة الجرِّ، لِأَنَّهُ محل السّماع. قال منظور الفقْعسيّ :

فإمّا كِرامٌ موسِرونَ أثْبْتُهُم فَحَسْبيَ مِن ذي عِنْدَهم ما كَفانِيا[٢]

وأمّا الموضع الثّاني ففي قوله: "بِامْسَهْمْ وَامْسَلَمِه"، حيث "جاءت الميم الَّتي هي بدل من لام التّعريف في لغة طيِّئ"[٣]، وهي ما يطلق عليها "الطّمطمانيّة"[٤]. وقد ذكر ابن هشام أنّ هذه اللُّغَةَ خاصّة بالأسماء الَّتي لا تُدغَمُ لامُ التعريف في أَوَّلِها، نحو: غلام، وكتاب، بخلاف: رجل، وناس، ولباس. ونُقل عن بعض طلبة اليمن أَنَّهُ سُمع في بلادهم من يقول: خذ الرّمحَ، واركب امْفرسَ، ولَعَلَّ ذلك لغةٌ لبعضِهِمْ، لا لجميعِهِمْ[٥]. فهم يُبدلون اللّام ميمًا إذا دخلت على صوتٍ قمريٍّ، وأَمّا إن كان شمسيًّا فلا يُبدل، غير أنَّ هذا الاستعمالَ ورد مُبدَلًا في الحالتيْنِ، في الحديث الَّذي رواه النّمر بن توْلِب عن النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–:" ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفرِ"[٦].

و قد كان النبيُّ –صلّى الله عليه وسلم– يخاطب كلَّ قوم بلغتهم، إذْ هذه ليست لغة قريش. وقد عدَّه ابن جنّي إبدالًا شاذّا لا يَسوغ القياس عليه، وهي لغة قوم بعينهم (لغة حمير)، ونفر من

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل ١٥٠/١، (الهامش).

[٢] ينظر: ابن هشام. تخليص الشَّواهِد، ص ١٤٣، ١٤٤.

[٣] المرادي. الجنى الدّاني في حروف المعاني ١٤٠/١.

[٤] ينظر: كريم، محمد رياض. المقتضب في لهجات العرب، ١٩٩٦، ص ١٤٠.

[٥] ينظر: ابن هشام. مغني اللّبيب ٧١/١.

[٦] رواه البخاري ومسلم، البخاري، كتاب الصّوم، نقلًا عن كتاب: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، تأليف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، دار الفكر العربيّ، ص٤٣٢.

طيِّئ[1]. وصوتا اللّام و الميم لهما صفتا الجهْرِ والتَّرقيق، ولذا جوَّز بعضهم ذلك جوازًا غير مطّردٍ. ويروى أنَّ أهل جنوب المملكة العَرَبِيّة السّعوديّة ما زالوا يستخدمون هذا الإبدال بين اللّام و الميم إلى يومنا الحاضر[2].

ولا شكّ في أنَّ لهجةَ طيِّئ من اللّهجات العَرَبِيّة الفصيحة، وهي من القبائل الَّتي يُعتدُّ بلغتها، ولا خلافَ في ذلك بين النُّحاة.

الشّاهِد الثّاني:

أعْـــرِفُ مِنْهـــا الأنْـــفَ والعَيْنانـــا ومنْخَـــرَيْنِ أَشْـــبَهَا ظِبْيانـــا [3]

والشّاهِد فيه قوله: "العَيْنانا"، وفي هذه الكلمة مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "فتحُ نون المُثنّى بعد الألف، كما فتحت بعد الياء. وثانيهما مجيءُ المُثنّى بالألف في حالة النَّصْب، وهذه لغة جماعة من العرب، منهم: كنانة وبنو الحارث بن كعب، وبنو العنبر، وبنو الهجيم، وبطون من ربيعة، وبهذه اللُّغَة قرأ نافع، وابن عامر، والكوفيّونَ إلّا حفصًا"[4]: "إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ. . .(٦٣)" (سورة طه).

الشّاهِد الثّالِث:

إنَّ أَباهـــا وَأَبـــا أَباهـــا قَـــدْ بَلَغـــا فـــي المَجْـــدِ غَايَتاهـــا[5]

---

[1] ينظر: الأستراباذي، الرضي. شرح الشافية، ٤/ ٤٥١.

[2] ينظر: شُرّاب، شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة، ٢٢/٣.

[3] البيت من مشطور الرّجز لرجل من ضبة في توضيح المقاصد ٣٣٨/١، وأوضح المسالك ٨٤/١، وهمع الهوامع ١٨١/١.

[4] ابن هشام. أوضح المسالك ٨٤/١.

[5] الرّجز مختلف في نسبته، فقد نسب إلى أبي النّجم العجلي، وإلى رؤبة بن العجّاج. ينظر: الإنصاف ١٨/١، وشرح الكافية ١٨٤/١.

وفيه مَوْطِنانِ لِلاستِشهادِ: أَوَّلُهما قوله: "أباها" الثّانية فهي "في موضع الجرِّ بإضافة ما قبلَها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصْر"[١]. والقياسُ أنْ يقول: "وأبا أبيها"، لأنّ لفظ "أبٌ" من الأسماء السّتّة؛ فتُرفع بالواو، وتُنصبُ بالألف، وتجرُّ بالياء.

وثانيهما قوله: " قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غَايَتاها"، حيث "أُلزم المُثنّى الألف في حالة النَّصْب على لغة، والأشهر النَّصْب بالياء"[٢]. فـ "غايَتاها" مفعول به لـِ "بلَغَ" على لغة من يُلزم المُثنّى الألفَ، واللّفظ منصوب بفتحة مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر.

الشّاهِد الرّابِع:

قَـــــدْ وَرَدَتْ مِـــــنْ أمْكِنَـــــــهْ مـــن هـــا هنـــا وَمِـــنْ هُنَـــــهْ

إنْ لَمْ أُرَوِّها فَمَـــهْ[٣]

فثمَّة شاهدان فيه: أَوَّلُهما قوله: "ومنْ هُنَهْ"، فالأصل: "ومنْ هُنا"، فأبدلَ الألفَ هاءً[٤].

وثانيهما قوله: "فمَهْ"، وفيه وجهانِ: "فيجوزُ أن تكونَ "فما"، حيث أُبدلت الألف هاءً، ويجوز أن تكون "مَهْ" اسم فعل أمر بمعنى: "اكفُفْ"[٥].

---

[١] القصْر: هو التزامُ الألفِ مطلَقًا، وجعلُ الإعراب بالحركات المقدّرةِ على الألف؛ نحْو: (هذا أَبَاهُ) و (رأيت أباهُ) و (مررتُ بأباهُ). ابن الصّائغ. اللّمحة في شرح الملحة ١٦٩/١.

[٢] الأشْموني ٥٢/١.

[٣] "قد وردَتْ" أي: الإبل، والوُرود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه، وقد يكون دخولًا. "أمكنهْ" جمع مكان. والبيت من منهوك الرّجز بلا نسبة في الممتع ٢٦٥/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٤٧٦/٣.

[٤] ينظر: الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد، (ت ٤٧١هـ). المفتاح في الصَّرْف، تح: د. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص٩٤.

[٥] الأستراباذي، نجم الدين. شرح الشافية، ٤٧٩/٤.

ج) التقاء السّاكنيْن

وفيه شاهد واحد هو قول الشّاعِر:

عجِبْـــتُ لمَوْلـــودٍ ولَيْـــس لـــه أبٌ وذي ولـــدٍ لـــمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوانِ[١]

وفيه موطنا استشهادٍ: أَوَّلُهما قوله: "لم يَلْدَهُ"، حيث "سكّن اللّام وفتحَ الدّال، وكان أصله: "لم يَلِدْهُ – بكسر اللّام وسكون الدّال"[٢]. وقد فُسِّر ذلك "باتّباع فتحة الياء لعدم اعتدادِهم بالحاجز لكوْنه ساكنًا فرارًا من الكسر"[٣]. ولَعَلَّهم يشيرون بذلك إلى ما يُعرف بالتأثّر بالمماثلة الرجعيّة في علم الأصوات الحديث، فأسقطوا الكسرةَ وحَرّكوا اللّام بالفتحة مماثلةً لحركة الياء، طلبًا للخفّة والسّهولة في النّطق. وثانيهما "فتحُ الدّال لمنعِ التقاء السّاكنيْن"[٤].

لم يُنسب الشّاهد إلى شاعرٍ بعينه، وإنّما نُسبَ إلى رجلٍ من قبيلة أزد السّراة، وهي من القبائل التي يُعتدُّ بلغتها، إذْ "تعدُّ أزْدُ السّراة من أفصحِ القبائل العَرَبِيّة"[٥]. ولَعَلَّ ذلك سببٌ في نسبةِ البيت لشاعرٍ من هذه القبيلة؛ لإعطاء البيت الحجّيّة والقبول في الاستشهاد.

---

[١] البيت من الطّويل لرجل من أزْد السّراة في الكتاب ١١٥/٤، والخصائص ٢٣٥/٢، والمفصّل ٤٩٤/١.
أراد بـ "المولود الَّذي ليس له أب" عيسى عليه السلام، وبـ "ذي الوَلد الَّذي لم يلده أبوانِ" آدم عليه السّلام. وفي البيت رواية أخرى وهي: ألا رُبَّ مَوْلود...، وفيها شاهد ثالث على مجيء "رب" للتقليل. شرح الشّافية لركن الدّين الأستراباذي ٤٩٧/١.

[٢] الأستراباذي، ركن الدين. شرح الشافية ٤٩٧/١.

[٣] المرجع نفسه، ذاتها.

[٤] سيبويه. الكتاب ١١٥/٤.

[٥] قشاّش، أحمد بن سعيد. الإبدال في لغات الأزد، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ٢٠٠٢، ص٤٢٨.

المبحث الرّابع: الشَّواهِدُ النَّحْوِيَّةُ الصّوْتِيَّةُ

وهي الشَّواهِد الَّتي يُعَدُّ كلٌّ منها مزيجًا من أوجه الاستشهاد النَّحْويِّ والصَّوْتِيِّ. وقد حظي هذا المبحث بخمسةٍ وثلاثينَ شاهدًا، أفصحَتْ عن التّرابط الكامنِ بين علمَي النَّحْو والأصوات، وفيما يأتي بيان ذلك:

الشّاهِد الأَوّل:

عَسى اللهُ يُغْني عَنْ بِلادِ ابْنِ قادِرٍ بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكوبِ[1]

وفي البيت شاهدان: أَوَّلُهما "إمالةُ الألف من "قادِرٍ" وإن كان قبلها الحرف المستعلي- وهو القاف – المانع من الإمالة لقوّة الرّاء المكسورة"[2]. والمعلوم في علم الأصوات أنَّ وقوع أصوات الاستعلاء قبل الألف من موانع الإمالة.

وثانيهما قوله: "عَسى اللهُ يُغْني"، فقد جاء خبرُ "عسى" فعلًا مضارعًا غيرَ مقترنٍ بـ "أنْ" المَصْدَرِيَّة، وهو نادر[3]. ومذهب سيبويه وجمهور البَصْريّين أنه لا يتجرّد خبر "عسى" من "أنْ" إلّا في الشِّعْر. ولم يرِد في القرآن إلّا مقترنًا بـ "أن". قال الله تعالى: "فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ... (٥٢)" (سورة المائدة). وقال عزّ وجلّ: "عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ... (٨)" (سورة الإسراء). ومن وروده دون "أنْ" قول هدبة أيضًا:

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمْسَيْتُ فيهِ يَكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ[4]

---

[1] المنهمر: أراد به المطر الكثير، والجَوْن: الأسود، والرّباب: السّحاب، والسّحاب الأسود دليلٌ على أنّه حافل بالمطر. ابن عقيل ٣٢٨/١. والبيت من الطّويل لهدبة بن خشرم في: الكتاب ١٥٩/٣، والمقتضب ٤٨/٣، والأصول في النَّحْو ١٦٨/٣.

[2] ابن السّرّاج. الأصول في النَّحْو ١٦٨/٣.

[3] ينظر: السيرافي. شرح أبيات سيبويه ١٣٨/٢.

[4] ابن عقيل ٣٢٧/١.

الشّاهِد الثّاني:

مَتـــى تأتِنـــا تُلمِـــمْ بِنـــا فـــي دِيارِنـــا تَجِـــدْ حَطَبًـــا جَـــزْلاً ونـــارًا تأجَّجـــا[1]

وفيـه مَوْطِنـانِ للاسْتِـشْهادِ، الأَوّلُ منهمـا قولُـه: "تأجَّجـا"، فأصـلُه: "تتـأجَّج"، "فحـذف إحـدى التاءيْنِ، وعلـى هذا يجـب أنْ تُعتبرَ هذه الألف منقلبةً عن نـون التَّوكيد الخفيفة للوقف، والأصلُ: "تَتَأَجَّجَنْ"[2]. والثّاني إبدالُ الْفِعْلِ من الْفِعْلِ بدَلَ كلٍّ بِلا خلافٍ في قوله: "تَأْتِنا، تُلْمِمْ"، فهما بمعنى واحدٍ[3].

الشّاهِد الثّالِث:

وَعـــــاوَدَني دِينـــــي فَبِـــــتُّ كَأَنَّمـــــا خِـــلالَ ضُـــلوعِ الـــصَّدْرِ شِـــرْعٌ مُمَـــدَّدُ

ولكِنَّمـــــا أهْلـــــي بـــــوادٍ أَنيـــــسُهُ ذِئـــابُ تَبَغّـــى النّـــاسَ مَثْنـــى ومَـــوْحَد[4]

وفي البيت الثاني شاهدانِ: أَوَّلُهما قوله: "مَثْنى ومَوْحَدُ"، حيث منعهما من الصَّرْف؛ لِأَنَّهُما

---

[1] تأجّجا: مأخوذ من التأجّج وهو التوقّد والالتهاب، وهذه الكلمة تحتمل وجهين: الأَوّل: أن تكون فعلًا ماضيًا، والألف في آخرها على هذا الوجه –يُحتمل أن تكون ضميرَ الاثنين– وهما الحطب الجزْل والنّار –ويحتمل أن تكون الألف حرف الإطلاق، ويكون في الفعل ضمير مستتر يعود على النّار أو على الحطب الجزْل، فإذا أعدته على الحطب الجزل كان الأمر ظاهرًا، وإذا أعدته على النّار احتجت إلى أن تسأل: كيف عاد ضمير المذكّر على النّار وهي مؤنّثة؟ ويجاب عن هذا بأنّه لمّا كان تأنيث النّار مجازيًّا استباح الشّاعِر لنفسه أن يؤنّث الفعل المسند إليه. والوجه الثّاني: أن يكون "تأجّجا" فعلًا مضارعًا، وأصله تتأجّج، فحذف إحدى التاءيْن، وعلى هذا الوجه يجب أن تعتبر هذه الألف منقلبةً عن نون التّوكيد الخفيفة للوقف، والأصل "تتأجّجْن". ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٥٨٣/٢، (الهامش). والبيت من الطّويل لعبيد الله بن الحرّ الجُعفي في الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٣/٢، والمفصل ٣٣٦/١.

[2] الأنباري. الإنصاف ٥٨٣/٢، (الهامش).

[3] ينظر: السّيوطي. همع الهوامع ١٨٣/٣.

[4] الدّين في هذا الموضع: ما يعتاده من الهموم، يراجعه مرّة بعد مرّة، يريد أنّه عاوده حزنه على ابنه، والشِرْعُ: الوَتَر، ويقال فيه: شِرعة. يريد أنه بات وفي صدره دوي، كأنّ صوتَه صوتُ وتَرٍ عودٍ. شرح السّيرافي ٢١٥/٢. والبيتان من الطّويل لِساعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ الهُذليّ في الكتاب ٢٢٥/٣، وشرح السّيرافي ٢١٥/٢.

صفتانِ معدولتانِ عن "واحدًا واحدًا" و"اثنيْنِ اثنيْنِ"[١]. ومن ذلك قوله تعالى: "أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاث وَرُبَاع. .(١)" (سورة فاطر). وَقوله: "فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاع. . . (٣)" (سورة النساء). وثانيهما "أصالةُ الواو في قوله: "مَوْحَدُ"، ولو كانت الهمزة أصليّة لقالوا: "مَأْحَدٌ" ؛ مثل: "مَأْخَذٍ" من: أَخَذَ، ومَأْكَلٍ من: أَكَلَ"[٢]. غير أنَّ الجوهريَّ ذكر في "الصِّحاح" روايةَ الفرّاء عن بعض الأعرابِ قولهم: "معي عشرَةٌ فأحِّدهُنَّ"، أي: صيِّرْهُنَّ أحدَ عشرَ[٣]. وفي هذا دليلٌ على أصالةِ الهمزة عند بعض العربِ.

فالاستعمالانِ صحيحانِ. وقدْ لا يخرج الاختلاف عن كونِه ناتجًا عن ظواهرَ لهجيّةٍ لا غير.

الشّاهِد الرّابِع:

وإنَّ الَّـــذي حانَـــتْ بِفَلْـــجٍ دِماؤُهُـــمْ هُـــمُ القَـــوْمُ كُـــلُّ القَـــوْمِ يـــا أُمَّ خالِـــدِ[٤]

وفي البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما أنّ "النّون في "الَّذينَ" لا معتبرَ بها، لِأَنَّها ليست في الجمعِ ركنًا من أركان صيغته؛ لسقوطها في الإضافة، وفي ضرورة الشِّعْر"[٥].

والضَّرورات لا يقاس عليها، وقد ردّها العيْني إلى لهجةٍ من لهجات العرب، وهي "هُذيْل"[٦]. وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: "وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا (٦٩)" (سورة التوبة).

---

[١] ينظر: المبرد. المقتضب، ٣٨١/٣.

[٢] الصّاعدي، تداخل الأصول اللّغوية وأثره في بناء المعجم، ٣٩٠/١.

[٣] ينظر: الجوهري. الصّحاح، مادة "أخذ".

[٤] فَلْج: اسم بلدٍ، ومنه قيل: الطّريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق فلْج. حانتْ دماؤُهم: لم يُؤخذ لهم بِدِيَةٍ ولا قصاص. اللّمحة ٧٨٤/٢. والبيت من الطّويل للأشهب بن رميلة في الكتاب ١٨٧/١، والمفصل ٣١٩/١، وتوضيح المقاصد ١٩٩/١.

[٥] السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد، (ت ٥٨١هـ). نتائج الفكر في النَّحْو، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ١٣٩/١.

[٦] ينظر: العيني. المقاصد النَّحْوِيَّة، ص٤٥٠.

وثانيهما أنّ "الاسم الموصول "الَّذي" مشترك بين المفردِ والجمعِ على قول الأخفش"[١].

فقد يكون هذا الرأي مستندًا إلى الآية الكريمة: "وخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا"، بَيْدَ أنَّ بعضَ كتب التّفسير أوّلت ذلك على وجهٍ آخر هو: "وخُضْتُم أنتمْ أيضًا، أيُّها المنافقونَ، كخوْض تلكَ الأممِ قبلَكم"[٢]، أو "وَخُضْتُمْ فِي الْكُفْرِ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِآيَاتِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوهُ فِي ذَلِكَ، فَأَنْتُمْ وَهَمَ سَوَاءٌ"[٣].

الشّاهِد الخامِس:

بِاللهِ يا ظَبَياتِ القاعِ قُلْنَ لَنا لَيْلايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلى مِنَ البَشَرِ[٤]

وفي البيت مَوْطِنانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما في قوله: "ظَبَيات"، فقد "فتحَ عينَ الكلمة؛ وهي الياء، اتّباعًا لفتحةِ فاء الكلمة، وهي الظّاء، والجمع مؤنَّثٌ مستكملُ الشّروطِ"[٥]. وهذا الجمع صحيحٌ؛ لوروده في كتابِ اللهِ تعالى، كجمع "حسْرة": "حَسَرات" في: "كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِم... (١٦٧)" (سورة البقرة). وثانيهما في قوله: "لَيْلايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلى مِنَ البَشَرِ"، فإنَّ ظاهرَ هذه العبارة أَنَّهُ لا يعلمُ إنْ كانتْ ليْلى من جنْسِ الظِّباء أمْ من جنس الإنْسان، فاستفهَمَ لتخبرَه، والحقيقةُ أَنَّهُ لا يجهَل ذلك، فتجاهلَ وهو عارفٌ، ويسمّي علماءُ البديعِ هذا النَّوعَ من الكلامِ تجاهلَ العارفِ[٦].

---

[١] الأزهري. شرح التَّصريح ١٤٩/١.

[٢] الطّبري، محمد بن جرير الآملي، (ت ٣١٠ هـ). جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، مؤسّسة الرِّسالَة، ط١، ٢٠٠٠، ٣٤١/١٤.

[٣] التّونسي، محمد الطّاهر بن محمد بن محمد الطّاهر بن عاشور. التّحرير والتّنوير «تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس،١٩٨٤م،٢٥٩/١٠.

[٤] البيت من البسيط مختلف في نسبته، فقد نسب لمجنون ليلى في حاشية الصبان ٢٧١/١، وللعرْجي في توضيح المقاصد ٤١٣/١، وشرح التَّصريح ٥١٥/٢، ونسب لذي الرّمّة. ينظر: الإنصاف ٤٨٣/٢.

[٥] النّجار. ضياء السّالك ١٧٨/٤.

[٦] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٤٨٣/٢، (الهامش).

ومنه قول الشّاعِر:

فَيَـــا ظَبْيَـــةَ الوَعْـــسَاءِ بـــين جُلاجِـــل وَبَـــيْنَ النَّقَـــا آأَنْـــتِ أَمْ أُمُّ سَـــالِمِ؟[١]

فظاهرُ ما تدلّ عليه هذه العبارة أَنَّهُ لا يعلم أيّهما أجمل فاستفهم لتخبره، ولكنَّ الحقيقة أَنَّهُ عارفٌ أنَّ أمَّ سالمٍ أجملُ، فتجاهَلَ ليأخذَ الإقرارَ بأنَّ أمَّ سالمٍ أجملُ.

الشّاهِد السّادِس:

لَقَـــدْ كَـــذَبَتْكَ نَفْـــسُك فاكْذِبَنْهـــا فَـــإِنْ جَزَعًـــا وإنْ إِجْمـــالَ صَبْـــرِ[٢]

وفيه مَوْطِنانِ للاسْتِشهادِ: أَوَّلُهما أنّ "إمّا" في الْعَطف أَصْلها: "إِنْ ما"، فأُدغِمت النُّون في الْميم. وأَمّا حذف "ما" فهو للضَّرورة الشِعْرِيَّة. ودليلُ إرادته "إمّا" أَنَّهُ لم يأتِ بجوابٍ لـ "إنْ" بعد البيت[٣]. وثانيهما "نصبُ الاسم بعد "إنْ" على المصدرِ بإضمارِ فعلٍ"[٤]. ومن ذلك قوله تعالى: " فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً... (٤)" (سورة محمد). ويُقصد من هذا الاستعمال بيانُ عاقبةِ أمرٍ ما.

الشّاهِد السّابِع:

لَعَمْـــرُكَ مـــا أَدْري وَإِنْ كُنْـــتُ داريًـــا شُـــعَيثُ ابْـــنُ سَـــهْمٍ أم شُـــعَيْثُ ابْـــنُ مِنْقَـــرِ[٥]

---

[١] الفراهيدي. الجمل في النحو، ص٢٥٠.

[٢] البيت من الوافر لدريد بن الصّمّة في الكتاب ٢٦٧/١، والمقتضب ٢٨/٣، وعلل النَّحْو ٣٧٧/١.

[٣] ينظر: ابن الورّاق، محمد بن عبد الله بن العبّاس، (ت ٣٨١هـ). علل النَّحْو، تح: محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م، ص٣٧٧.

[٤] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه، ١٤٢/١-١٤٣.

[٥] شُعيْث: اسم حيّ من بني تميم. سهم: اسم حيّ من قيس عيْلان. مِنقر: حيّ ينتهي إلى زيد مناة بن تميم. والمعنى: يقسم الشّاعِر بأنه لا يعلم -وإن كان من أهل العلم والمعرفة بالأنساب- أيَّ نسَبَيْ شُعيث هو الصّحيح والحقّ؛ أنسبتها إلى سهمٍ؟ أم نسبتها إلى مِنقر؟ أوضح المسالك ٣٣٦/٣. والبيت من الطّويل للأسود بن يعفر التّميمي في: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وشرح الكافية ١٢١٣/٣.

وفي البيت ثلاثةُ شواهدُ: أَوَّلُها قوله: "شُعَيْثُ"، فقد حذفَ الشّاعِر التّنوين من الاسم إمّا للضّرورة، وإمّا لِأَنَّهُ اسم قبيلة، فلا يُصرف[١]. وثانيها "وقوعُ "أمْ" المعادلة بين جملتيْن اسميّتيْن؛ حُذفت قبلهما همزة الاستفهام لدلالة "أم" عليها"[٢].

والقياسُ وجود الهمزة بعد تركيب: "ما أدري"، كقوله تعالى: "وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ (١٠٩)" (سورة الأَنبياء). غير أنَّ حذْفَ همزة الاستفهام ليسَ شاذًّا في اللُّغَة، فقد أوردهُ سيبويه في كتابه موضّحًا جواز حذف ألف الاستفهام مع إرادتها. ومنه قول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

لَعَمْرُكَ ما أدْري وإنْ كُنْتُ داريًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ

يريد: أَبِسَبعٍ، حيث حذف همزة الاستفهام[٤]. وثالثُها إثبات همزة "ابن" لكونه خبرًا لـ "شُعَيْثُ"، وليس نعتًا لعَلَم[٥].

فممّا هو غنيٌّ عن البيان أنَّ همزة "ابن" تُحذف بين العلَميْنِ اللَّذيْنِ يكون الثّاني منهما أبًا للأوّل، و"ابن" نعتًا للعَلم الأَوّل. وهو في الشّاهِد خبرٌ لا نعت، وهذا سبب إثبات الألف في الكلمة.

الشّاهِد الثّامِن:

خَلا أَنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا أَحَسْنَ بهِ فهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ[٦]

---

[١] ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٦٢/١

[٢] المرجع نفسه، ذاتها.

[٣] سيبويه. الكتاب ١٧٤/٣.

[٤] ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ص٢٠.

[٥] ينظر: شرح التَّصريح ١٧٠/٢.

[٦] يصفُ فيه الأسد. ويذكرُ أنَّ قومًا يسيرون والأسد يتبعُهُم، فلم يشعرْ به إلّا المطايا. والشّوس: واحدُهُ أشْوس وشوساء من الشّوس، وهو النّظر بمؤخّر العين تكبّرًا أو تغيّظًا. البيت من الوافر لأبي زبيد الطّائيّ في: الخصائص ٤٤٠/٢، والمقتضب ٢٤٥/١.

وفي البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشهادِ: الأَوّلُ قولُه: "خَلا أَنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا"، حيث "قُدِّم المُستثنى في أوّل الكلام، وقد أنشده الكوفيّونَ ذاهبينَ إلى أنَّ فيه دليلًا على جواز تقديم المُستثنى قبلَ جملةِ الكلام، ونظيرُهُ قول الأعشى:

خَلا اللهِ لا أرْجو سِواكَ وإنَّما أعُدُّ عِيالي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا"[1]

وهو غير جائز عند البَصْريّين. وأَمّا الموضع الثّاني ففي العدولِ عن الإدغام إلى الحذف في قوله: "أَحَسْنَ"، فأصلُه: أحْسَسْن[2].

وهو شاذٌّ لا يقاسُ عليه، فلا نقولُ في "شَمِمْتُ": شَمْتُ، ولا في "أقْضَضْتُ": أَقَضْتُ[3].

الشّاهِد التّاسِع:

تعلَّمْ أنَّ بَعْدَ الغَيِّ رُشْدًا وأنَّ لِتالِكِ الغُمَرِ انْقِشاعا[4]

ففيه شاهدان، وكِلاهُما في قوله: " لِتالِكِ "، وأَوَّلُهما أنَّ "أصلَ لام البعد هذه أنْ تكونَ ساكنةً، فلمّا قالوا: " تالْك " التقى ساكنان: ألف اسم الإشارة، واللّام، فكسروا اللّام للتّخلّص من التقاء السّاكنيْنِ، وكانت الحركةُ هي الكسرةَ؛ لِأَنَّها الأصل في التخلّص من التقاء السّاكنيْن، ولمّا قالوا: "تِيلْك" اجتمعَ السَّاكنانِ، فحذفوا الياءَ؛ للتّخلّص منهما، ولِأَنَّ الكسرةَ الَّتي قبلها تدلُّ عليها"[5].

وثانيهما أنَّ "تالِك" اسم إشارة للمفرد المؤنّث[6].

---

[1] ابن عقيل ٢/٢٣٤.

[2] ينظر: الزّمخشري. المفصّل في صنعة الإعراب، ص٥٥٧.

[3] ينظر: ابن جنّي. الخصائص ٢/٤٣٩.

[4] البيت من الوافر للقطامي في أوضح المسالك ١/١٤١، وهمع الهوامع ١/٢٩٥.

[5] ابن هشام. أوضح المسالك، ١/١٤١. "وتُزاد اللام في ذلِك" و"تِلك"، بفتح التاء وكسرها، و"تالِك" و"أُولالِك" و"هُنالِك". الممتع الكبير في التصريف ١/١٤٥.

[6] ينظر: السّيوطي. همع الهوامع ١/٢٩٥.

الشّاهِد العاشر:

قَعيـــــــدَكِ أَنْ لَا تُـــــــسْمِعيني مَلامَـــــــةً وَلَا تَتْكَئـــــي قَـــــرْحَ الْفُـــــؤاد فَيَيْجَعـــــا[1]

وفيه مَوْطِنانِ لِلاسْتِشْهادِ، أَوَّلُهما قولُه: "قَعيدَكِ"، بمعنى "نشدْتُكِ"، فهو قسَمٌ غير صريح"[2]. وثانيهما أنّ "تَميم تَقول: "يَيْجَع" بقلب الْواو ياء"[3]. و"الأصلُ: "يَوْجَع"، على لُغَة أهل الْحجاز"[4]. وقد يفسّر ذلك بأنّهمْ أبدلوا الواو ياءً مماثلةً للياء الأولى.

الشّاهِد الحادي عشر:

ولا تُهـــــــينَ الفَقيـــــــرَ عَلَّـــــــكَ أَنْ تَرْكَـــــعَ يَوْمًـــــا والـــــدَّهْرُ قَـــــدْ رَفَعَـــــهْ[5]

وفي هذا البيت مَوْطِنانِ استشهد بهما النُّحاة: الأَوّل في قوله: "عَلَّك"، "حيث أسقطَ اللّام الأولى من "لَعَلَّ"[6]. فقد ذهب الكوفيّونَ إلى أن اللّام الأولى في "لَعَلَّ" أصليَّة، وذهب البَصْريّونَ، وفي مقدِّمتهم سيبويه، إلى أَنَّها زائدةٌ[7]، وحُجَّةُ الكوفيّينَ أنَّ "لَعَلَّ" حرف، وحروفُ الحروفِ كلُّها أصليَّة، وحروف الزِّيادة تختصُّ بالأفعال والأسماء، كما أنّ اللّام خاصة لا تكاد تُزادُ في ما يجوز فيه الزّيادة إلّا شذوذًا، نحو: "زيدَلٍ، وعبْدَلٍ". أَمّا البَصْريّون فاحتجّوا بكثرة استعمالِها عاريةً عن

---

[1] البيت من الطّويل لمتمّم بن نويرة في: الجمل في النَّحْو ٣٠٩/١، والمقتضب ٣٣٠/٢، والمنصف ٢٠٦/١.

[2] ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، (ت ٣٩٢هـ). المنصف لابن جنّي، شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التّراث القديم، ط١، ١٩٥٤م، ص٤٣٢.

والْقسم غير الصَّرِيح: ما لا يعلم بِمُجَرَّد لَفظه كَون النَّاطِق بِهِ مقسمًا كـ "علمت" نَحْو: "علمُوا لمن اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَة من خلاق (١٠٢)" (سورة البقرة). و"أخذت" وَمِنْه: "وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ. . . (١٨٧)" (سورة آل عمران). ومنه قول العرب: "قعيدك الله". ينظر: همع الهوامع ٤٩٧/٢، ٤٩٨.

[3] الفراهيدي. الجمل في النَّحْو، ص٣٠٩.

[4] المرجع نفسه، ص٣٠٨.

[5] البيت من المنسرح للأضبط بن قريع السّعدي في شرح الكافية ١٤١٩/٣، ومغني اللّبيب ٢٠٦/١.

[6] الأنباري. الإنصاف ٢٢١/١، (الهامش).

[7] ينظر سيبويه. الكتاب ٣٣٢/٣.

اللّام[١]. فقد رأى سيبويه أنَّها بمنزلةِ "اللّام" في "لأفْعَلَنَّ"، وكذلك بمنزلة الكاف من "كأنَّ"، ومثل ذلك في "كذا" و "كأيّ"[٢]، و"في لَعَلَّ خمس لغات: علَّ، ولَعَلَّ، ولعنَّ، وعنَّ، وأنَّ"[٣].

فقد يكون الأمر داخلًا في قضايا الإبدال الصَّوْتِيّ الَّذي يعودُ إلى لهَجات العرب، وأُرجِّحُ فصاحةَ "لَعَلَّ"؛ لذكرِها في القرآن الكريم دونَ غيرها، ومن ذلك قوله تعالى: "لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . . .(١)" (سورة الطلاق). وقوله: "فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ . . .(١٢)" (سورة هود). وقوله: "فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ . . .(٦)" (سورة الكهف).

وأَمّا موطنُ الاستشهاد الثاني فهو في قوله: "لا تُهينَ"، حيث "حُذفتْ نونُ التَّوكيد الخفيفة للتّخلّص من التقاء السّاكنين، وهما النّون واللّام في "الفَقيرَ"، وأصله: "لا تُهينَنْ" فحذف النّون الخفيفة لمّا استقبَلَها ساكنٌ"[٤]، فإنْ لقي نونَ التّوكيدِ الخفيفةَ ساكنٌ حذفتَها لالتقاءِ السّاكنيْن، ولم تحرِّك كما يحرَّكُ التَّنوينُ "لا تُهينَ"، وعلى هذا تقول: اضرب الرَّجلَ، أي "اضربَنْ"، فتُحذف النّون لالتقاء السّاكنيْنِ[٥]، و"أَمّا المشدَّدةُ فتُثْبَت على كل حال؛ لِأَنَّها متحرّكة"[٦].

وقد فصّل الأنْباري هذه المسألة في "الإنصاف"، فبيّن أنّ حذف النّون هنا يدُلُّ عليه فتحةُ لام الكلمة، والياء الَّتي هي عين الكلمة، إذْ لوْ لمْ يكنْ على تقدير النّون لحُذفت هذه الياءُ، فالأجوفُ المجزومُ تُحذفُ عينهُ للتّخلّص من التقاء السّاكنين: سكونِ العيْنِ المعتلّة، وسكونِ اللّام

---

[١] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٢٢٣/١، (الهامش).

[٢] ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٣٢/٣.

[٣] الزّجاجي. اللّامات، ص ١٣٥.

[٤] المرادي. توضيح المقاصد ١١٨٥/٣.

[٥] ينظر: الفراهيدي. الجمل في النَّحْو، ص٣٣٢.

[٦] الرّماني، علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ). رسالة منازل الحروف، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ص٣١.

للجازم[١]. وقد "سوّغَ الزمخشريُّ هذا الحذفَ في كل موضعٍ إلا القسم، فهو فيه ضعيف، وذلك كقولك: والله لَيقومَ زيد"[٢].

ولهذا كلّه ارتباط بِبِنية الكلمة العَرَبِيّة، فلا يجوز أن يلتقي ساكنانِ في مقطعٍ واحدٍ في الكلمة العَرَبِيّة، فحُذفت النّون السّاكنةُ ميْلًا إلى الخِفّة والسّهولة، وتقليل الجهد المبذول أثناء النّطق.

الشّاهِد الثّاني عشر:

أَدارًا بِحُـــزْوى هِجْـــتِ لِلْعَـــيْنِ عَبْـــرَةً فَمـــاءُ الْهَـــوى يَـــرْفَضُّ أَوْ يَترقْـــرَقُ[٣]

وفي البيت شاهدان: الأَوّل منهما قوله: "أدارًا"، حيثُ "نصَبَ المنادى "دارًا"؛ لِأَنَّهُ شبيهٌ بالمضاف"[٤].

والأصل في النّكرة المقصودة أن تُبنى على الضَّمِّ، فلمّا تعلَّقت بها شبه الجملة "بِحُزْوى" صار المنادى شبيهًا بالمضاف، وواجبَ النَّصْب[٥]. والثّاني قوله: "حُزْوى"، حيثُ "بقيت الواوُ على حالها ولم تقلبْ ياءً؛ لكوْنها اسمًا لا صفةً"[٦].

---

[١] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٢٢٥/١.

[٢] الزّمخشري. المفصّل في صنعة الإعراب، ص٤٥٨.

[٣] حُزوى: اسم موضع. العَبرة: الدّمعة. ارفَضَّ: سال، وكذلك: "ترقرقَ". الأشْموني ٢١/٣. والبيت من الطّويل لذي الرّمّة في الكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤.

[٤] الشّبيه بالمضاف، وهو ما اتّصل به شيءٌ من تمام معناه" إما بعملٍ أو عطفٍ قبلَ النّداء.
والعمل إمّا في فاعلٍ أو مفعولٍ أو مجرورٍ، فالأوّل "نحو: يا حسَنًا وجهُه"، فـ"وجهُه" مرفوع على الفاعليّة بـ"حَسَن".
"و" الثّاني نحو: "يا طالعًا جبلًا" فـ "جبلًا" منصوب على المفعوليّة بـ "طالعًا". والثّالث نحو: "يا رفيقًا بالعباد" فـ"العباد" متعلق بـ "رفيقًا". والمعطوف نحو: "يا ثلاثة وثلاثين. الأزهري. شرح التّصريح ٢١٤/٢، وشرح الأشْموني ٢١/٣.

[٥] ينظر: عبّاس، حسن. النَّحْو الوافي ٢٨/٤.

[٦] النّجّار. ضياء السّالك ٣٨٠/٤.

الشّاهِد الثّالِث عشر:

مـــا أَقْـــدَرَ اللَّـــهَ أَنْ يُـــدْني عَلـــى شَحَـــطٍ مَـــنْ دارُهُ الحَـــزْنُ مِمَّـــنْ دارُهُ صُـــولُ[1]

وفي البيت شاهدان: أَوَّلُهما في قوله: "أنْ يُدْني"، فلم يُظهر الفتحة على الفعل "يدني" مع إمكانِ ظهورها؛ للضّرورة الشِعْرِيَّة[2]. وثانيهما جَوَاز إِطْلَاق صِيغَة التَّعَجُّب فِي صِفَاته تَعَالَى في قول الشاعر: "ما أقدر الله". وقد ورد في القرآن قَوْله: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ...(٣٨)" (سورة مَرْيَم)، أَي: مَا أسمعهُ! وَمَا أبصره[3]!

الشّاهِد الرّابِع عشر:

أَلِكْنـــي إِلـــى قَـــوْمي الـــسَّلامَ رِســـالَةً بآيَـــةِ مـــا كـــانوا ضِـــعافًا ولا عُـــزْلا
وَلا سَـــيِّئي زِيٍّ إذا مـــا تَلَبَّـــسوا إِلـــى حاجَـــةٍ يَومًـــا مُخيَّـــسَةً بُـــزْلا[4]

وقد استُشهِد بهما في موضعيْن: أَوَّلُهما قوله: "أَلِكْني"، "فأصلُه: "أَلْئِكْني"؛ فخُفِّفتْ همزتُه"[5].

وثانيهما قوله: "سيّئي زِيٍّ"، حيث "أضاف الصّفة المشبّهة المجرّدة من "أل": "سيّئي" إلى معمولها المجرّد أيضًا من "أل": "زِيٍّ" بالرّغم من كونها جمعَ مذكر سالمًا، وهذا جائز، فإنَّ جمع الصّفة المشبّهة بمنزلة مفردها"[6].

---

[1] الشّحَط: البُعْد، و "الحزْن": موضع بعينه وكذلك "صول". يصف فيها طول ليلِه وما يقاسيه من فرقةِ أحبابِه. الإنصاف ١٢٨/١. والبيت من البسيط لحندج بن حندج المرّي في توضيح المقاصد ٣٥٣/١، وهمع الهوامع ٣٢٠/٣.

[2] ينظر: الأشْموني ٨١/١.

[3] ينظر: السّيوطي. همع الهوامع، ٣٢١/٣.

[4] أَلِكني: تحمَّل رسالتي، والألوك: الرِّسالَة. آية: علامة. الأعزَلُ: مَن لا سلاح معه. المخيّسة: المذلّلة للرّكوب، ويريد الإبل. البُزْل: جمع بازل، وهو المسنّ. شرح الكافية ١٠٦٤/٢. والبيتان من الطّويل لعمرو بن شأس في الكتاب ١٩٧/١، والمقتضب ١٦٠/٤، والأشْموني ٢٥٦/٢.

[5] ابن جنّي. الخصائص، ٢٧٤/٣. وفي الصحاح مادة "ألك": من الأَلُوك: الرِّسالَة. وكذلك المَأْلُك، والمَأْلَكَة.

[6] الأشْموني ٢٥٧/٢.

الشّاهِد الخامس عشر:

قِفــا نَبْــكِ مِــنْ ذِكْــرى حَبيــبٍ ومنْــزِلِ بِــسِقْطِ اللِّــوى بَــيْنَ الــدَّخولِ فَحَوْمَــلِ[١]

وفيه شاهدان: الأَوّل قولُه: " بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ"، فـ "بَيْنَ" لا تضاف إلّا إلى مُتَعدِّد سواء أكانَ التَّعَدُّدُ بسبب التّثْنية أم الجمعِ أم العطفِ؛ و"الفاء" العاطفة تدلُّ على التَّرتيب من غير مهلة؛ فالبينيَّة غير متحقِّقة هنا، وإنَّما تتحقَّق بالعطفِ بالواو الَّتي تدلُّ على اشتراكِ العاطفِ والمعطوف معًا دفعةً واحدةً في مدلول العاملِ؛ ولهذا، خطَّأ الأصمعيُّ امرأَ القيسِ، وعُني العلماءُ بتصحيح عبارته[٢]. والثّاني قولُه: "نبْكِ"، "فإنَّهُ جواب الأمر فلذلك جُزم وهو غيْر مقترنٍ بالفاء"[٣].

الشّاهِد السّادِس عشر:

رأتْ مَــــرَّ الــــسِّنينِ أَخــــذْنَ مِنّــــي كمــــا أَخــــذَ الــــسِّرارُ مِــــنَ الهِــــلالِ[٤]

وفي البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما "اكتسابُ المضاف التَّأنيث من المضاف إليه، وفيه اكتسابه الجمعيَّة، فـ "مرَّ" مفرد، و"السّنين" جمع، فاكتسب "مَرَّ" الجمعيَّةَ من "السّنين" وكذلك قال: "أَخذْنَ مِنّي"، والأصلَ: أخذَ"[٥]. وثانيهما أنَّ "بعض بني تميم وبني عامر يلزم الياء، ويجعل الإعراب على النّون، وعليه فـ نون "السّنين" في البيت مكسورة"[٦]. ولفظ "سِنُون" ملحقٌ بجمع

---

[١] البيت هو مطلع قصيدة امرئ القيس بن حجر الكندي "المعلقة". السّقط: منقطع الرمل. اللّوى: حيث يلتوي وينقطع ويرقّ. وإنّما خصّ منقطع الرّمل وملتواه؛ لِأَنَّهم كانوا لا ينزلون إلّا في صلابةٍ من الأرض ليكونَ ذلك أثبت لأوتاد الأبنية، والدَّخول وحوْمَل: موضعان. والبيت من الطّويل في الجمل في النَّحْو ٢٥٨/١، والإنصاف ٥٤٠/٢، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣.

[٢] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٣٢٣/٣.

[٣] المرادي. توضيح المقاصد ١٢٥٦/٣.

[٤] البيت من الوافر لجرير في هجاء الفرزدق، وهو من شواهد الأصول في النَّحْو ٤٧٨/٣، وشرح ابن عقيل ٦٤/١، والمقتضب ٢٠٠/٤.

[٥] ابن السّرّاج. الأصول في النَّحْو ٤٧٨/٣.

[٦] المرجع نفسه، ذاتها.

المذكّر السّالم، وحقُّه الرَّفْع بالواو، والنَّصْب والجرُّ بالياء. أَمّا نونُه فهي مفتوحةٌ، قال تعالى: "تَزْرَعونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا . . .(٤٧)" (سورة يوسف). وقال:" وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ (١٣٠)" (سورة الأعراف).

الشّاهِد السّابِع عشر:

فَقُمْـــتُ للطَّيْـــفِ مُرْتاعًـــا فـــأَرَّقَني فَقُلْـــتُ أَهْـــيَ سَـــرَتْ أمْ عـــادَني حُلُـــمُ[1]

وفيه شاهدان أيضًا: أَوَّلُهما في قوله: "أَهْيَ سَرَتْ أمْ عادَني حُلُمُ"، حيثُ "وقعَتْ "أمْ" المعادِلة لهمزة الاستفهام بين جملتينِ فعليَّتيْنِ؛ لِأَنَّ "هي" فاعلٌ لفعل محذوف، والأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذّوات المتجدِّدة؛ لِأَنَّها تتجدَّدُ وتحصلُ بعد أنْ لمْ تكُنْ؛ والدّالّ على هذه الأحوال هو الفعل؛ وأَمّا الاستفهام عن نفس الذَّوات الَّتي تدلُّ عليها الأسماء فقليل؛ والقليلُ لا يُحملُ عليه الكثيرُ، ما دامَ الكثيرُ صحيحَ المعنى"[2]. وثانيهما في قوله: "أَهْيَ"، حيث "سكّن الهاء منها مع همزة الاستفهام، وهذا التَّسكين قليل، وقيل: ضعيف"[3]. ويبدو أنّ هذا الاستعمالَ اضطرارٌ لجأ إليه الشّاعِرُ لإقامة الوزن. فهو غيرُ مستعملٍ في المستوى الفصيح من اللُّغَة، وقد جاءت الهاء مُحرَّكةً بالضَّمِّ من "هُوَ"، وبالكسر من "هِيَ" في غير موْطِنٍ في القرآن الكريم، نحو: " وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤)"(سورة البروج). و" فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ (١٦)" (سورة الحاقّة). و" وَهُوَ اللهِ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ. . . (٣)"

---

[1] المعنى: استيقظْتُ من النّوم فزعًا خائفًا؛ لَمّا رأيتُ في نوْمي خيالَ المحبوبةِ، وقلتُ في نفسي –وقد طار ذلك النّوم من عيني: أهِيَ المحبوبةُ جاءتْ إليَّ ليلًا؟ أمْ ذلك حلمٌ ومنامٌ؟! أوضح المسالك ٣٣٤/٣. والبيت من البسيط لزياد بن منقذ في الخصائص٣٠٦/١، ومغني اللّبيب ٦٢/١، وأوضح المسالك ٣٣٤/٣.

[2] ابن هشام. أوضح المسالك ٣٣٥/٣.

[3] الأشْموني ٣٧٤/٢.

(٣)" (سورة الأنعام)، ولم ترِدِ ساكنةً. لكنّها في الشّعر ترِدُ ساكنةً على لغة بعض القبائل: "كأسد، وتميم، وقيس. كما في قول عبيد بن الأبرص[١]:

ورَكْضُكَ لَوْلَا هُوْ لَقِيتَ الَّذِي لَقُوا فَأصبَحْتَ قَدْ جاوَزْتَ قَوْمًا أعادِيا

الشّاهِد الثّامِن عشر:

وَإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وَهُوَ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ[٢]

وقد استُشهِدَ به في موطنيْنِ: الأَوّل منهما "حذفُ العائدِ إلى "مَنْ"، وهو مجرور بحرف جرٍّ محذوفٍ، مع اختلافِ المتعلَّقيْنِ "صَبَّ" و"عَلْقَمُ"، وهذا الحذفُ شاذٌّ، وتقديرُ الكلامِ: "وهُوَ عَلْقمٌ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عليْهِ"[٣]. والثّاني قوله: "هُوَ"، "فأصْلُه أن يكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ مثل "أنْتَ"، فيقالُ: هُوَّ فعل كذا: أي بتشديد الواو مفتوحةً"[٤]. وكذلك في ياء "هي" بتشديد الياء، فهذه لغة من لغات العرب تُنسب إلى هَمْدان. قال الشّاعِر:

والنَّفْسُ ما أُمِرتْ بالعُنْفِ آبِيَةٌ وهِيَّ إنْ أُمِرَتْ باللُّطفِ تَأْتَمِرُ[٥]

الشّاهِد التّاسِع عشر:

ألا يا سَنا بَرْقٍ علَى قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ، مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[٦]

---

[١] هلال، عبد الغفّار حامد. اللّهجات العربيّة نشأة وتطورًا، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣، ص٣٠٧.

[٢] الشُّهدة: العسل في شمعه. العَلقم: الشّديد المرارة. المعنى: يقول: إنّ لسانه كالشّهد لمن يَمدح، وكالعَلقمِ إذا غضبَ اللهُ على امرئٍ وسلّطَه عليه. الأشْموني ١٦٢/١. والبيت من الطّويل بلا نسبة في الجمل في النَّحْو ٢٨٤/١، والجنى الدّاني ٤٧٤/١.

[٣] ابن هشام. أوضح المسالك ١٧٩/١.

[٤] الأنباري. الإنصاف ٦٧٩/٢، (الهامش).

[٥] العيني. المقاصد النَّحْويَّة ٤١٨/١.

[٦] السّنا: الضوء. والقُلل: جمع قُلّة. وهي أعلى الجبل. الممتع ٢٦٤/١. والبيت من الطّويل لمحمد بن مسلمة في الخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ١٧٠/١، والممتع الكبير في التصريف ٢٦٤/١.

وفي هذا البيت مَوْضِعانِ للاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "أَلا"[١]، حيثُ "استُخدمت للافتتاحِ؛ لمرافقتها الياء"[٢]. وثانيهما قوله: "لَهِنَّكَ"، فقد أُبدلتِ الهاءُ من الهمزة في "إنَّ" مع اللّام، على لغة طيِّئ [٣].

وهذا الإبدال شائعٌ في اللَّهجاتِ العَرَبِيّة الفصيحة، ومنها طيِّئ، الَّتي يُعتدُّ بلهجتِها، فقد أُبدلت الهاء من الهمزة في "إيّاكَ"، فقالوا: "هِيّاك"، كقول الشّاعِر:

فهِيّاك وَالأَمْرَ الَّذي إنْ توسَّعَتْ موارِدُهُ ضاقَتْ عَلَيْكَ مَصادِرُه[٤]

فإمكانُ حدوثِ تبادلٍ صَوْتِيّ بين الهمزةِ والهاء أمرٌ واردٌ، فكِلاهُما صوت وتريٌّ، أي أنّ مخرجَهما واحدٌ، والفرق يتبدّى في صفة الانفجار، فالهمزة صوتٌ انفجاريٌّ، وأَمّا الهاء فصوتٌ احتكاكيٌّ. كما أنَّ الهمزة لا يمكن وصفُها بالهمسِ، أو الجهرِ، وأَمّا الهاء فصوتٌ مهموسٌ[٥].

---

[١] "ألا" تستخدم للتّنبيه، وافتتاح الكلام، فإنْ رافقتها الياءُ خلصت للافتتاح لا غير، وصار التّنبيه الَّذي كان فيها لـ "يا" دونها، ومن ذلك "يا" في النّداء، تكون تنبيهًا ونداءً في نحو: "يا زيدُ، ويا عبدَ الله"، وقد تجرّدها من النّداء للتّنبيه ألبتّة. ومنه دخولها على الأمر، كأنك تنبّه المأمور، كقول الشّماخ:

ألا يا اسْقياني قبل غارةِ سنجالِ وقبلَ منايا قد حضرْنَ وآجالِ. ينظر: شرح السّيرافي ٢٨٣/٢.

[٢] ابن جنّي. الخصائص، ١٩٥/٢.

[٣] ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، (ت ٦٦٩هـ). الممتع الكبير في التّصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦، ص٢٦٤.

[٤] ينظر: ابن عصفور. الممتع الكبير في التّصريف، ص٢٦٤.

[٥] ينظر: الزّعبي، آمنة الصالح. التّغيّر التّاريخيّ للأصوات في اللُّغَة العربِيّة واللّغات السّاميّة، دار الكتاب الثّقافي، إربد، ٢٠٠٨، ص١٧-١٨.

الشّاهِد العشرون:

حَـــــبَّ بـــــالزَّورِ الَّـــــذي لا يُـــــرَى مِنْـــــهُ إلّا صَـــــفْحَةٌ أوْ لِمـــــــامُ[١]

ففي البيت شاهدان: أَوَّلُهما قوله: " حَبَّ بالزَّوْرِ"، حيث "جاء فاعل "حَبَّ" الَّتي تفيدُ معنى "نِعْمَ" مقترنًا بالباء الزّائدة؛ لِأَنَّ المعنى قريبٌ من معنى صيغة التعجّب"[٢]. والباء ليست واجبةَ الزّيادة مع الفاعل. وثانيهما "قوله: "حَبَّ"، فأصله "حَبُبَ الزَّور" بفتح الزاي، بمعنى الزّائر"[٣]. فالباء الأولى أُسكنت وأُدغمت في الثّانية "حَبْبَ"، فصارت "حَبَّ".

الشّاهِد الحادي والعشرون:

فَيـــا ظَبْيَـــةَ الوَعْـــساءِ بـــيْنَ جُلاجِـــلٍ وَبَـــيْنَ النَّقـــا آأَنْـــتِ أَمْ أُمُّ سالِـــــمِ؟[٤]

وفيه شاهدان: أَوَّلُهما جوازُ حذف الخبر، والتّقدير: أأَنْتِ أمْ أمُّ سالمٍ أجملُ؟ ومثلُهُ، على أحد وجهيْنِ، قوله تعالى: "فَـصَبْرٌ جَمِيـلٌ". . .(٨٣)" (سورة يوسف)، إذ يُحتمل فيه أمرانِ: "أَمْري صبرٌ جميلٌ"، و"فصَبْرٌ جَميلٌ أجْمَلُ"[٥]. وثانيهما "إدخال ألفٍ بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأصيلة إذا التقتا، وذلك في لغة تميم؛ لأَنَّهُم كرهوا التقاء همزتيْنِ ففَصَلوا"[٦]. و"هي لا تُرسمُ، وإنَّما يُعوَّضُ عنها بهمزةِ مَدٍّ، فتُكتب: "آأنتِ"، حيث تمَّ تحقيق الهمزتيْنِ مع إدخال ألفٍ بينهما ناتجة عن إطالة

---

[١] الزَّوْر: الزائر. الصفحة: جانب الوجه. اللّمام: جمع اللّمّة، وهي الشَّعْر الَّذي يجاوز شحمة الأذن. والمعنى: يقول: أحبِبْ بالزّائر الَّذي لا يُرى منه إلّا جانبَ وجهِه أو بعض شعر وجهه، أي بالزّائر الخفيف الظّلّ. الأشْموني ٢٩٢/٢. والبيت من المديد للطرماح بن حكيم في توضيح المقاصد ٩٢٧/٢، وشرح الأشْموني ٢٩٢/٢، وشرح التَّصريح ٨٧/٢.

[٢] ابن هشام. أوضح المسالك ٢٥١/٣.

[٣] الأزْهري. شرح التَّصريح ٨٧/٢.

[٤] الوعْساء: الأرض اللّينة ذات الرّمل، وجُلاجل: اسم مكان بعينه، والنقا: التلّ من الرّمل، وأم سالم: كنية محبوبته ميّة. شرح الشافية للرضي ٦٤/٣. والبيت من الطّويل لذي الرمة في: الكتاب ٥٥١/٣، والمفصّل ٤٥/١، والإنصاف ٣٩٤/٢.

[٥] ينظر: الزّمخشري. المفصل ٤٤/١.

[٦] سيبويه. الكتاب ٥٥١/٣.

إطالة فتحة الهمزة الأولى، مع بقاء الهمزتيْنِ، كما قُرئت: "أإنّكمْ، أَأُلْقيَ، أَإِنْ"، في قراءة أبي عمرو بن العلاء: "آإنّكم، آأُلقيَ، آإنْ"[١].

الشّاهِد الثّاني والعشرون:

وَنُبِّئْــتُ جَــوَّابًا وسَــــكْنًا يَسُــــبُّنِي وعَمْــرو بْنَ عفْــرا لَا سَــلاَمٌ عَلَى عَمْــرِو[٢]

وفيه موضعانِ استشهد بهما النّحاةُ: الأوّل منهما في "رفع "سلامٌ" على الابتداء، مع عدم تكرار "لا"؛ لأنّهُ في المعنى بدلٌ من لفظِ فِعلِ الدّعاءِ، وأفرَدَ "يَسُبُّني" اكتفاءً بخبرِ الواحدِ عن خبرِ الاثنيْنِ. والثّاني في قوله: "عفْرا"، حيثُ قصَرَ الممدودَ للضّرورة"[٣].

الشّاهِد الثّالِث والعشرون:

لاهِ ابْــنُ عَمِّــكَ لَا أَفْــضَلْتَ فــي حَــسَبٍ عَنّــي وَلا أَنْــتَ دَيّــاني فَتَخْزونــي[٤]

وفي هذا البيت ثلاثة شواهد: أَوَّلُها قولُه: "لَا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي"، حيثُ "جاءت "عَنْ" في الشّاهِد بمعنى "عَلى" مفيدةً الاسْتعلاءَ"[٥] ومثل ذلك قول المعلوط القريعيّ:

---

[١] ستيتيّة، سمير شريف. القراءات القرآنيّة بين العربيّة والأصوات اللّغويّة، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

[٢] البيت من الطّويل لجرير في الكتاب ٣٠١/٢، والمقتضب ٣٨١/٤، وشرح الشّواهد لـ شرّاب ٥٥١/١.

[٣] شُرّاب. شرح الشَّواهِد الشِّعْريّة، ٥٥١/١.

[٤] "لاهِ ابنُ عمّك" أي: للهِ درّ ابن عمّك، "ديّاني" القيِّم بالأمر الَّذي يجازي فلا يضيعُ عنده خيرٌ ولا شرّ، "تخْزوني" تسومني الذّلّ وتقهرني.

والمعنى: لله ابن عمّك، فلقدْ ساواكَ في الحسَبِ وشابهَكَ في رِفعةِ الأصْل وشرفِ المحْتد، فما من مزيّةٍ لك عليه ولا فضل تفتخر به عليه، ولا أنتَ مالك أمره والمدبّر لشؤونه فتقهره وتذلّه. توضيح المقاصد ٧٦٠/٢. والبيت من البسيط لذي الإصبع العدواني في: حروف المعاني والصفات ص٧٩، والخصائص ٢٩٠/٢.

[٥] ابن هشام. أوضح المسالك ٤٢/٣.

وَرَجِّ الْفَتَـــى لِلْخَيْـــرِ مَـــا إِنْ رَأَيْتَـــــهُ عَـــنِ السِّـــنِّ خَيْـــرًا لا يَـــزَالُ يَزِيـــــدُ[١]

وثانيها في قوله: "لاهِ"، وفي هذه الكلمة شاهدانِ: أَوَّلُهما "حذفُ حرفِ الجرِّ، وبقاءُ عمله"[٢]. وهو شاذٌّ، ومثله قول الفرزدق:

إذا قيـــــلَ أَيُّ النَّـــــاسِ شَـــــرٌّ قَبيلَـــــةً أَشـــارَتْ كُلَيْـــبٍ بـــالأَكُفِّ الأَصـــابِعُ[٣]

أيْ: "إلى كُلَيْبٍ". فحذفَ حرف الجرِّ، وأبقى عملَه.

وثانيهما "حذف اللّام الأولى من لفظ الجلالة شذوذًا"[٤]. وعلى هذا الاستشهاد تكون لام لفظ الجلالة هي المحذوفة، وليست لام الجرِّ. وهو يريد بذلك أنَّ "لفظ الجلالة من "أَلِه" أو " لَيَهَ"[٥].

و"لله" بثلاث لامات: "أَوَّلها لامُ الجرِّ، وثانيها لامُ التَّعريف، وثالثها فاءُ الكلمة، على أنَّ لفظ الجلالة مأخوذٌ من " لَيَه"، أو عين الكلمة على أنَّ اللّفظ الكريم مأخوذ من "أَلِه". وربّما قالوا: "لاهِ أبوكَ" بلام واحدة، فيحذفون لاميْنِ، وصارت اللّامُ الثّالِثةُ الباقيةُ موضعَ خلافٍ؛ فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ "الباقيةَ هي اللّامُ الَّتي من أصل الكلمة، والمحذوفتانِ هما لامُ الجرِّ ولامُ التَّعريف [٦]، وأَمّا المبرِّد فذهب إلى أنَّ الباقيةَ هي لامُ الجرِّ[٧].

ويبدو أنَّ سيبويه أقرب إلى السّليقة اللُّغَويّة في هذه المسألة، ورأيُه أصوب؛ إذ إنَّ الحرفَ الدّخيل أوْلى بالحذفِ من الأصيلِ.

---

[١] ابن الصائغ. اللمحة، ٢٣٢/١.

[٢] ابن هشام. أوضح المسالك ٤٢/٣.

[٣] الغلاييني. جامع الدروس العربيّة ١٩٦/٣.

[٤] ابن هشام. أوضح المسالك ٤٢/٣.

[٥] ينظر: ابن جني. الخصائص ٢٨٩/٢.

[٦] سيبويه. الكتاب، ١٦٣/٢

[٧] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٣٩٤/١، (الهامش).

وأَمّا المازنيّ، فذهب إلى أنَّ لفظ الجلالة "الله" إنما هو اسمٌ هكذا، موضوعٌ لله عزَّ وجلَّ، فهو يرى لقول "الله" فضْلًا ومزيّةً على "إله"، وذلك ردًّا على الخليل الَّذي زعم أنَّ أصل اللفظ "إله"، ويقول: إنّي أعقِلُ به ما لا أعقِل بقول "إله"[١].

وهو رأيي في هذه المسألة. فلفظ الجلالةِ أسمى منْ أنْ يكونَ عُرْضةً للزِّيادةِ والنَّقصِ، وله ميزةٌ على سائر الأسماء، فلا يجري عليه ما يجري عليها. والشّاهِد من قبيلة قيْس الَّتي "أَجْمَعَ النُّحاة على الاستشهاد بلغتها"[٢].

الشّاهِد الرّابِع والعشرون:

أبِـــــالمَوْتِ الَّـــــذي لا بُـــــدَّ أَنّـــــي مُـــلاقٍ لا أَبـــــاكِ تُخَوِّفينـــــــــي؟[٣]

وفي البيت شاهدانِ: أَوَّلُهما قوله: "لا أَباكِ"، حيث حذفَ اللّامَ، والأصلُ: "لا أبا لَكَ"؛ لِأَنَّ "أبا" اسمُ "لا" النّافية للجِنْس، وهي لا تعمل في معرفة "أَباك"[٤]. وثانيهما قوله: " تُخَوِّفيني"، حيثُ حذفَ نون الرَّفْع للتّخفيفِ، والأصْلُ: " تُخَوِّفينتي "، وأبقى نونَ الوِقاية[٥].

الشّاهِد الخامس والعشرون:

وَمِـــنْ حَـــسَدٍ يَجـــورُ عَلَـــيَّ قَومـــي وَأَيُّ الـــدَّهْرِ ذو لَـــمْ يَحْـــسِدونـــي؟[٦]

---

[١] ينظر: عمايرة، حليمة. الاتّجاهات النَّحْوِيَّة لدى القدماء، دار وائل للنّشر والتّوزيع، ط١، عمّان، ٢٠٠٦، ص٢٥٦.

[٢] خان، محمد. أصول النَّحْو العربِيّ، ص٤٤.

[٣] البيت من الوافر لأبي حيّة النّميري في: المقتضب ٣٧٥/٤، واللّامات١٠٣/١، والخصائص ٣٤٦/١.

[٤] ينظر: الجوجري، شرح شذور الذهب ٥٧٩/٢.

[٥] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ٧٩١/٢.

[٦] البيت من الوافر لحاتم الطائي في: توضيح المقاصد ٤٥٩/١، وأوضح المسالك ١٧٨/١، وشرح الأشْموني ١٦٢/١.

وفي البيت شاهدان أيضًا: الأَوّلُ منهما استعمالُ "ذو" بمعنى الَّذي[١]. والثّاني قوله: "ذو لَمْ يَحْسِدوني"، حيثُ "حذفَ العائدَ المجرور بالحرفِ، والاسم الموصول غير مخْفوض بمثل ذلك الحرْف. والتّقدير: "الَّذي لمْ يَحْسِدوني فيه" وهذا الحذف ضرورة"[٢].

الشّاهِد السّادِس والعشرون:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبى صَرِيمةً فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا[٣]

وفيه ثلاثة شواهد، وجميعُها في قوله: "وَأَحْرِيا": فأَوَّلُها "توْكيدُ "أفْعِل" في التَّعجُّب شذوذًا" [٤].

وثانيها أَنَّهُ "أراد: وأحرِيَنْ، فأبدلَ النّون للوقفِ أَلِفًا على الشّذوذ أيضًا"[٥].

وثالثها شاهد على "فِعْلِيَّة "أفْعِل" بدخول نون التّوكيد عليه"[٦]. وقد أَجْمَعَ النُّحاة على فِعْلِيَّة "أَفْعِلْ"، لِأَنَّهُ على صيغة لا تكون إلّا للفعل[٧].

الشّاهِد السّابِع والعشرون:

فأبْلوني بَلِيَّتَكُمْ لَعَلَّي أُصالِحُكُم وأسْتدْرِجْ نَوَيّا[٨]

---

[١] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ١٧٨/١.

[٢] الأشْموني١٦٢/١.

[٣] غَضْبى: اسمٌ للمئةِ من الإبل. الصّريمة: قطعة من الإبِل ما بيْنَ العشرينَ والثّلاثين. الأشْموني ١٢٤/٣. والبيت من الخفيف بلا نسبة في شرح الكافية ١٠٧٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٤٨/٣، وشرح الأشْموني ١٢٣/٣.

[٤] ابن مالك. شرح الكافية ١٤١١/٣.

[٥] المرجع نفسه، ذاتها.

[٦] ابن عقيل ١٤٨/٣.

[٧] ينظر: ابن مالك. شرح الكافية، ١٠٧٧/٢.

[٨] البيت من الوافر لأبي داود. وكان أبو داود جاوَرَ هلالَ بنَ كعبٍ منْ تميم، فلعِبَ غلامٌ له مع غِلمان الحيّ في غدير، فغطسوه في الماء، ومات، فعزم أبو دواد على مفارقتهم وذمّ جوارهم، وأحسَّ منهم أنّهم يحاولون إرضاءَه، فقال هذا البيت. وقد أعطاه هلال فوق الرّضا، حتى ضُربَ به المَثلُ في الوفاءِ فقيل: جارٌ كجارِ أبي داود. والمعنى: أحسِنوا إليَّ فإن أحسنتم فلَعَلَّي أصالِحكم وأرجِع حيثُ كنتُ جارًا لكم. وقد أحسَنوا إليه، وظلَّ على جوارِهم. ابن جني. الخصائص ١٧٧/١، (الهامش).

وفيه مَوْطِنانِ لِلْاسْتِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: " أَسْتَدْرِجْ"، حيث عطف على موضع "لَعَلَّ"؛ لِأَنَّهُ مجزوم جواب الأمر[١]. وثانيهما قوله: "نَوَيّا"، فهو "يريد: "نَوايَ"، فأبدل الألفَ ياء"[٢].

الشّاهِد الثّامِن والعشرون:

فَمـــا بَرِحَـــتْ أَقْـــدامُنا فـــي مَقامِنـــا ثَلاثَتُنـــا حَتّـــى أُزيـــروا المَنائِيـــا[٣]

وفي هذا البيت شاهدان: الأَوّلُ في قوله: " ثَلاثَتُنا"، حيث "وقعَ بدلًا من الضّمير "نا" في "مَقامِنا"، وهذا جائز"[٤]. والثّاني في قوله: "المَنائِيا"، حيث "جاءت على الأصل شذوذًا، والقياس: المنايا"[٥]. فقد أجرى الشّاعِر المعتلَّ مجْرى الصّحيح بذلك.

الشّاهِد التّاسِع والعشرون:

يـــا قاتَـــلَ اللهُ بنـــي الـــسِّعْـــلاتِ عَمْـــرو بـــنَ يَرْبـــوعٍ شِـــرارَ النّـــاتِ[٦]

وفيه شاهدان: أَوَّلُهما قوله: "يا قاتَلَ"، "فالمنادى محذوفٌ تقديره "يا قَوْم"، أو أنَّ "يا" للتَّنبيه، ولا حذف"[٧].

---

[١] ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٥٥٣/١.

[٢] ابن جني. الخصائص، ١٧٦/١، (الهامش:٢).

[٣] البيت من قصيدة قالها عُبيدة بن الحارثِ بن عبد المطّلب يوم بدر رضي الله عنه في مبارزته هوَ وحمزة وعليّ رضي الله عنهم مع المشركين. ينظر: توضيح المقاصد ١٥٧٤/٣. وهو من الطّويل في شرح الكافية ١٢٨٢/٣، وتوضيح المقاصد ١٥٧٥/٣، وشرح الأشْموني ٨/٣.

[٤] الأشْموني٨/٣.

[٥] الحملاوي. شذا العرف في فن الصَّرْف، ١٢٧.

[٦] قيل في هجاء بني عمرو بن مسعود، وقيل بني عمرو بن يربوع ويقال لهم: بنو السِّعلاة، وذلك أنّهم زعموا أنّ عمرو بن يربوع تزوج سِعلاةً: أي غولًا، فأولدها بنين. شرح الشّافية للرّضي ٢٢١/٣. والرّجز لعلباء بن أرقم اليشكري في الخصائص ٢٢١/٣، والمفصّل ٥١٣/١، واللّباب ٣٤١/٢.

[٧] الأستراباذي، نجم الدّين. شرح الشّافية ٤٧٠/٤.

وثانيهما قوله: "النّاتِ"، حيث "أُبدِلت التّاء من السّين لموافقتها إيَّاها في الهمس، والزّيادة، وتجاورِ المخْرج"[١]. فهو إبدالٌ شائع وغير لازم، ويسمى "الوَتْم": أي إبدال السّين تاءً، كالنّاتِ في النّاس. و"تنسب هذه اللَّهْجة لأهل اليمن"[٢].

الشّاهِد الثَّلاثون:

وا فَقْعَسًـــــا وَأَيْنَ مِنّي فَقْعَـــــسُ[٣]

وفي الرَّجز شاهدانِ أيضًا، أَوَّلُهما أنَّ "وا" حرف لا يستعمل في غير النّدبة عند الجُمْهور، وحكى بعضهم: أَنَّها تستعملُ في غير النّدبة قليلًا؛ فقال ابن هشام: "وا" على وجهين؛ أحدهما: أن تكون حرفَ نداءٍ مختصًا بباب النّدبة؛ نحو: وازيداه؛ وثانيهما استعماله في النِّداء الحقيقي"[٤].

وثاني الشّاهِدين قوله: "وافَقْعَسًا"، حيث نوّنه بالنَّصْب للضَّرورة، ويجوز ضمُّه أيضًا[٥].

الشّاهِد الحادي والثَّلاثون:

تَقـــولُ بِنْتـــي قَـــدْ أَنَـــى أَناكـــا يـــا أَبَتـــا عَلَّـــكَ أَوْ عَـــساكـــا[٦]

وفيه ثلاثةُ شواهد، الأَوّل أَنَّهُ "جعل "عسى" مثل "لَعَلَّ" ونصبَ بها الاسمَ، وهو الكاف"[٧].

---

[١] ابن عصفور. الممتع الكبير في التّصريف، ص٢٥٧.

[٢] كريم، محمد رياض. المقتضب في لهجات العرب، ص١٤٢.

[٣] فقْعس: اسم حيّ من أسد. شرح الكافية ١٣٤٢/٣. والرّجز لرجل من بني أسد في توضيح المقاصد ١١٢١/٣، وشرح التَّصريح ٢٤٧/٢.

[٤] ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك ٥/٤.

[٥] ينظر: المرادي. توضيح المقاصد ١١٢١/٣.

[٦] "قد أنى أناكا" قد حان وقتُك وزمانُك. والمعنى: تقول بنتي: يا أبتي قد جاء زمانُ سفرك، علّك تجد رزقًا. توضيح المقاصد ١٠٩٢/٢. والرّجز لرؤبة بن العجّاج في الكتاب ٣٧٥/٢، والمفصل ١٧٥/١، والإنصاف ١٨٠/١.

[٧] السّيرافي. شرح أبيات سيبويه ١٥٨/٢.

والثّاني في قوله: "عَلَّكَ"، على أنَّ "عَلَّ أصل "لَعَلَّ"، "واللّام في أوّله مزيدة بإجماع النُّحاة، ولو كانت أصليّة لم يجُزْ حذفُها"[١]. وقد تقدَّم الحديث عن هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الأوّل من هذه الدّراسة. والثّالِث قوله: "يا أَبَتا"، حيث "أراد الياء "يا أبتي"، إلاّ أَنَّهُ استثقلها، فأبدل من الكسرة فتحة، ثم قلبها ألِفًا؛ لِأَنَّها متحرّكة مفتوحٌ ما قبلها"[٢]. وقد جمع الرّاجِز في قوله: "يا أبتا" بين تاء التَّأنيث الحرفيَّة الَّتي تكونُ عِوضًا عن ياء المتكلِّم والألف بعدها الَّتي أصلها ياء المتكلم، وهذا شاذٌّ لا يصحُّ القياس عليه؛ لقلَّته في المسموع من كلام العرب.

الشّاهِد الثّاني والثَّلاثون:

يـــــا رُبَّ يَـــــوْمٍ لـــــي لا أُظَلَّلُـــــهْ أرْمَـــضُ مِـنْ تَحْـتُ وأَضْـحى مِـنْ عَلُـــهْ[٣]

وثمّة مَوْطِنانِ فيه للاستِشْهادِ: أَوَّلُهما قوله: "من عَلُهْ"، حيث "ألحقَ هاءَ السَّكت بـ "عَلُ"، وهي لفْظةٌ مبنيَّةٌ بناءً عارضًا، وهذا شاذٌّ، وإنما تَلحَقُ ما كان مبنيًّا بناء دائمًا"[٤]. وثانيهما قوله: "يا رُبّ"، حيث "جاءت "رُبَّ" للاستقبال"[٥]، ومثله قولُ أمِّ معاوية:

يـــــــا رُبَّ قائلـــــــةٍ غَـــــــدًا يـــــــا لَهْـــــــفَ أُمِّ مُعَاوِيَـــــــه [٦]

---

[١] الزّجّاجي. اللّامات، ص١٣٥.

[٢] ابن الصّائغ. اللّمحة في شرح الملحة ٦١٨/٢.

[٣] أظلّله: أي أظلل فيه. أرمض: أشعر بشدّة الحرّ. أضحى: أصابته الشّمس. يصوّر الشّاعِر يومًا شديد الحرّ فيقول: إنّه لم يجد شيئًا يتظلّل فيه، فكانت قدماه تحترقان من تحتِه، وجسمُه يحترقُ مِن تعرُّضِه للشّمس من الأعلى. ينظر: الأشْموني ١٧٢/٢. والرّجز مختلف في نسبته. فقد نسب لأبي ثروان في توضيح المقاصد ١٤٨٨/٣، ولأبي مروان في شرح الأشْموني ١٧١/٢، ولأبي الهجنجل في شرح التَّصريح ٦٣٦/٢.

[٤] الأشْموني ١٧٢/٢.

[٥] الدّمشقي العَلائي، صلاح الدّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله، (ت ٧٦١هـ). الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشّاعِر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠، ص٢٦٥.

[٦] المرادي. الجنى الدّاني ٤٥١/١.

الشّاهِد الثّالِث والثّلاثون:

يَحْـــسِبُهُ الجاهِـــلُ مـــا لَـــمْ يَعْلَمـــــا شَـــيْخًا عَلـــى كُرْسِـــيِّه مُعَمَّمـــــا[١]

وفيه شاهدان أيضًا، وكِلاهُما في قوله: " لَمْ يَعْلَما": أَوَّلُهما قلب نون التّوكيد ألفًا في الوقف[٢]. وهذه النّون هي الخفيفة؛ إذ هي الّتي تُقلب ألفًا، قال تعالى: " لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥)" (سورة العَلق) . و" لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ (٣٢)" (سورة يوسف) . وثانيهما دخول نون التّوكيد على الفعل المضارع المنفيّ بـ "لم" عند سيبويه "لم يعلمَنْ"[٣].

الشّاهِد الرّابِع والثّلاثون:

يـــا هـــالُ ذَاتُ الْمَنْطِـــقِ التَّمْتـــامِ وكفُّـــكِ الْمُخَـــضَّبِ البَنـــانِ[٤]

وفيه مَوْطِنانِ لِلاستِشْهادِ: الأوّل في قوله: "البَنام"، يريدُ "البَنان"، "فأبدل النّون ميمًا للضَّرورة الشِعْرِيَّة"[٥]، فقد أبدل النون ميمًا على الشّذوذ، لِأَنَّهُ أراد "البَنان"، وقد ردَّ ابن جني جواز ذلك لما فيهما من الغنّة[٦].

---

[١] قيل البيت في وصف رغوة اللّبن. الأصول في النَّحْو ١٧٢/٢. والرّجز مختلف في نسبته. فقد نُسب للعجّاج في الجمل في النَّحْو ٢٥٦/١، ولأبي الصّمعاء مساور بن هند العبسيّ في الإنصاف ٦٥٤/٢، ولغيرهما في شرح التَّصريح ٣٠٥/٢.

[٢] ينظر: الأنباري. الإنصاف ٦٥٤/٢، (الهامش).

[٣] ينظر: السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ٢٤٠/٢.

[٤] المعنى: ينادي المسمّاة "هالة" ويصفُها بأنّ في نُطقها تمتمة، وأطراف أصابعها مُخضَّبة. توضيح المقاصد ١٦٠٤/٣. والرّجز لرؤبة بن العجّاج في المفصّل ٥١١/١، والممتع الكبير ٢٦٠/١، وتوضيح المقاصد ١٦٠٤/٣.

[٥] الأشْموني ١٢١/٤.

[٦] ينظر: ابن جنّي. سرّ صناعة الإعراب ٩٦/٢.

غيرَ أنَّ الميم لا تبدل من النّون إلّا بشرط سكونها، ووقوعها قبل باء من كلمتها، أو من غيرها، نحو قوله تعالى: "إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا (١٢)" (سورة الشمس)، وقوله تعالى: "مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا . . . (٥٢)" (سورة يس)[١]. و"رُؤبة من شعراء تميم، وهي إحدى القبائل الَّتي يُحْتَجُّ بلغتها"[٢].

ويبدو أنَّ الشّاعرَ قد تأثّر بكثرة الإبدالِ اللغويِّ الحاصل في قبيلته، فأبدل النّونَ ميمًا على الشّذوذ. والإبدال اللُّغوي ليس مِن الضَّرورَة، بل مِن الأَنماطِ اللَّهجيّة لفصحاءِ العرب، وعُدَّ عمادَ كثيرٍ من الدّراسات الصَّوْتيّة الحديثة، فهو من سُنن العرب في إقامة الحروفِ مقامَ بعض، ولا يعتمدون في ذلك تعويضَ حرفٍ من حرفٍ، وإنَّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متَّفقة[٣].

وأَمّا الموطن الثّاني ففي قوله: "يا هالُ"، حيثُ "رخَّم المنادى "هالة"[٤].

الشّاهِد الخامس والثَّلاثون:

أَوالفًا مَكَّـــــةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِـــي[٥]

وفيه شاهدان: أَوَّلُهما قوله: "أَوالفًا مَكّةَ"، حيث "عملَ اسمُ الفاعل "أوالفًا" عملَ فعلِه، فنصب مفعولًا به "مكَّةَ"[٦]. وثانيهما قوله: "الحَمِي": يريد "الحَمام" على سبيل الحذْف لا التَّرخيم؛ لِأَنَّ هذا الاسم "الحَمام" لا يصلُح للنّداء لكوْنه معرَّفًا بـ " أل"، فلا يجوزُ ترخيمه[٧].

---

[١] الحملاوي. شذا العَرف، ص١٣٦.

[٢] ينظر: خان، محمّد. أصول النَّحْو العربِيّ، ص٤٤.

[٣] ينظر: السّيوطي. المزهر ٤٦٠/١.

[٤] الأشْموني ١٢١/٤.

[٥] أوالفًا: أي التي تألَفُ المكانَ وترضى العيشَ فيه. الوُرْق: جمع الوَرقاء، وهي الحمامة البيضاء. الحَمِي: الحَمام. الأشْموني ٢٢٥/٢. والرّجز للعجّاج في الكتاب ١١٠/١، والمفصّل ٢٨٧/١، وتوضيح المقاصد ١١٤٨/٣.

[٦] الأشْموني ٢٢٦/٢.

[٧] ينظر: ابن مالك. شرح الكافية ١٣٧٢/٣.

أثرُ الشّاهِدِ الصَّرْفيِّ والصَوْتِيِّ في بناء القاعدةِ النَّحْوِيَّة

يبدو التكاملُ بين علوم اللُّغَة العَرَبِيّة جليًّا؛ فلا فصْل بين تراكيبِها وصرفِها وأصواتِها. وفيها تنقّلات بين العامِّ (التَّراكيب)، والخاصّ (بنية الكلمة)، وما هو أخصُّ منهما(الصّوت اللُّغوي). وهذا ما يفسِّر التَّعَدُّدَ في أوجهِ الاستشهاد في هذه الأبواب من أبواب اللُّغَة في شواهدَ معيَّنة.

فإذا علمنا أهميَّة الشّاهِد الشِّعْريّ (أحادي الاستشهاد) كموردٍ خِصْبٍ من موارد الاستشهادِ اللُّغويِّ، فمن باب أوْلى أنْ يحْظى الشّاهِد المُتَعدِّدُ الاستشهاد بحجّيّة تفوقُ حجّيّة الشّواهد الأحاديّة الاستشهاد في التّقعيد؛ وذلك لإقامة العَلاقات بين فروع اللُّغَة.

فاللَّهجات العَرَبِيّة (الصّور النّطقيّة المُتَعدِّدة للّغة) تمتلك صفاتٍ تميّز كلًّا منها عن غيرها، وهذه الصفاتُ تحدَّدت في الأصواتِ، وطبيعتِها، وكيفيّةِ نطقها. وتختلف اللَّهجاتُ في اللُّغَة الواحدةِ لأسبابٍ كثيرةٍ، منها انعزالُ المجموعات البشريّة الَّتي تُكوِّن كلٌّ منها لهجةً مغايرةً لغيرها. كما يعدُّ التفاوتُ بين الغِنى والفقر في الطّبقات الاجتماعيّة أحدَ هذه الأسباب، بالإضافة إلى احتكاك اللّغات واختلاطها نتيجة الغزو أو الهجرة أو التّجاور[1]. ويبدو دورُ اللّهجات في بناءِ القاعدةِ النَّحويَّةِ جليًّا في عددٍ من شواهدِ الفصْلِ الثّالثِ، ومن ذلك قول الشّاعر:

ذاكَ خَليلي وَذو يُعاتِبُني يَرْمي وَرائي بِامْسَهْم وَامْسَلَمِه

ففيهِ استعمالُ "ذو" كاسمٍ موصولٍ بمعنى "الّذي" على لغة طيِّئ، وهي من القبائلِ الفصيحةِ.

وكذلك حذف النّون من الاسم الموصول "الَّذينَ" على لغة هذيل في قول الشّاعر:

وإنَّ الَّذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ

وقد أُبدلتِ الهاءُ من الهمزة في "إنَّ" مع اللّام، على لغة طيِّئ في قوله: "لَهِنَّكَ" في قول الشّاعر:

---

[1] ينظر: الرّاجحي، عبده. اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ١٩٩٦، ص٣٧-٣٨.

ألا يـــا سَـــنا بَـــرْقٍ علَـــى قُلَـــلِ الحِمـــى لَهِنَّـــكَ، مِـــنْ بَـــرْقٍ عَلَـــيَّ كَريـــمُ

وقد ورد في لهجة بعضِ القبائلِ الفصيحةِ كأسد، وتميم، وقيس إسكان الهاء من "هِيَ" مع همزة الاستفهام في الشِّعرِ، كقول الشّاعر:

فَقُمْـــتُ للطَّيْـــفِ مُرْتاعًـــا فـــأَرَّقَني فَقُلْـــتُ أَهْـــيَ سَـــرَتْ أَمْ عـــادَني حُلُـــمُ

ومن إبدال التّاءِ من السّينِ على لغةِ أهلِ اليمنِ قول الشّاعر:

يـــا قاتَـــلَ اللهُ بنـــي الـــسِّعْـــلاتِ عَمْـــرو بـــنَ يَرْبـــوعٍ شِـــرارَ النّـــاتِ

وقد عُدّت القبائلُ العَرَبِيّةُ –المذكورةُ في نصّ الفارابي المشار إليه في موضع سابق- ذروةَ الفصاحةِ. ونُسبت بعضُ الشَّواهِد في هذا الفصل إلى شعراءَ من تلك القبائلِ؛ فعلى سبيل المثال لا الحصْر نُسب إلى تميمٍ الأسود بن يعفر، والفرزدق، وجرير، والعجاج، ورؤبة بن العجاج. وإلى هذيل أبو صخر الهذليّ، وساعدة بن جُؤَيّة. وإلى طيِّئ أبو زبيد الطّائيّ، وحاتم الطائيّ. وإلى قيس ذو الإصبع العدواني، ومثل هذه الشَّواهِد تعدُّ حُجَّةً في اللُّغَة، وتمنحُ القاعدةَ النّحويّةَ قوَّةً. وقد نُسب بعضها إلى شعراء الحضر: فمن مكّةَ ابنُ قيس الرّقيّات، ومن الكوفة الطّرماح بن حكيم. كما نسب بعضها لشعراء من غير القبائل التي أجمعَ اللغويّون على فصاحتها : فمن تغلب القطامي، ومن قضاعة هدبة بن خشرم، ومن عذرة عثمان بن لبيد. فلم يلتزم النُّحاة بشروط الاحتجاج بحذافيرها عند استشهادهم بهذهِ الشّواهد.

وأمّا قضايا الخلاف النّحويّ فقد وقع الخلافُ بينَ البصريّينَ والكوفيّينَ في اللّام الأولى من "لعلَّ" في قولِ الشّاعر:

ولا تُهـــــينَ الفَقيـــــرَ عَلَّـــــكَ أَنْ تَرْكَـــــعَ يَوْمًـــــا والـــــدَّهْرُ قَـــــدْ رَفَعَـــــهْ

وقد تقدَّمَ ذِكرُ الخلافِ فيها.

وأَمّا ضرورة الشِّعْر فقد اتّخذت في هذا الفصل صورًا مُتَعدِّدة، منها:

شذوذُ تصغير الاسم المبنيّ في قول الشّاعِر:

يـــا مـــا أُمَـــيْلِحَ غِزْلانـــا شَـــدَنَّ لنـــا مـــن هؤُليّـــائِكُنّ الـــضّال والـــسُّمَّرِ

وشذوذُ جمعِ فاعل الوصف على "فَواعِل" في قول الشّاعِر:

وكُنّـــا حَـــسِبْناهُمْ فَـــوارِسَ كَهْمَـــسٍ حَيـوا بعـدَ مـا مـاتوا مـن الـدَّهْرِ أَعْـصُرا

كما ورد استعمال "سُبْحان" غيرَ مضافٍ على الشّذوذ في قول الشّاعِر:

أقـــولُ لمـــا جـــاءني فخـــرُهُ ســـبْحانَ مِـــن علقمـــةَ الفاخِـــرِ

وورد كلٌّ من الحذْف والقصْر في قول الشّاعِر:

فلـــو أنَّ الأطبـــا كـــانُ حولـــي وكـــانَ مـــع الأطبـــاءِ الأســـاةُ

ومن الحذف أيضًا حذف اللّام الأولى من لفظ الجلالة في قول ذي الإصبع العدواني:

لاهِ ابـنُ عمـك لا أفـضلت فـي حـسبٍ عنـي ولا أنـت ديّـاني فتخزونـي

وحذفُ التّنوين للضّرورة في قول الشّاعِر:

حَيـــدةُ خـــالي ولَقـــيطٌ وعَلِـــي وحـــاتمُ الطـــائيُّ وَهّـــابُ المِئـــيْ

وحذف النّون من الاسم الموصول "الَّذينَ" في قول الشّاعِر:

وإنَّ الَّـــذي حانَـــتْ بِفَلْـــجٍ دِماؤُهُـــمْ هُـــمُ القَـــوْمُ كُـــلُّ القَـــوْمِ يـــا أُمَّ خالِـــدِ

وحذف "ما" من "إمّا" مع إرادتها في قول الشّاعِر:

لَقـــد كَـــذَبَتْكَ نفـــسُك فاكذبَنْهـــا فـــإنْ جَزَعًـــا وإنْ إجْمـــالَ صَبْـــرِ

ومنها العدول عن الإدغام إلى الحذف في قول الشّاعِر:

خـــلا أَنَّ العِتـــاقَ مـــنَ المطايـــا أَحَـــسْنَ بـــهِ فهـــنَّ إليـــهِ شُـــوسُ

ومن صور الضَّرورَة أيضًا إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح شذوذًا في قول الشّاعِر:

فمـــا برِحَـــت أقـــدامُنا فـــي مقامِـــنا ثلاثتنـــا حتّـــى أزيـــروا المَنائِيـــا

وعدم إظهار الفتحة على آخر المنصوب مع إمكان ذلك في قول الشّاعِر:

مـــا أَقْـــدَرَ اللَّـــهُ أَنْ يُـــدْنِي عَلـــى شَحَـــطٍ مَـــنْ دارُهُ الحَـــزْنُ مِمَّـــنْ دارُهُ صُـــولُ

ويعدّ توكيد "أفعِل" في التعجب شذوذًا، وإبدال النون للوقف أَلِفًا على الشذوذ أيضًا في قول الشّاعِر:

وَمُـــسْتَبْدِلٍ مِـــنْ بَعْـــدِ غَـــضْبى صَـــريمةً فَـــأَحْرِ بِـــهِ مِـــنْ طـــولِ فَقْـــرٍ وَأَحْرِيـــا

ومنها الجمع بين تاء التّأنيث الحرفيّة الّتي تكون عوضًا عن ياء المتكلم والألف بعدها الّتي أصلها ياء المتكلم في قول الرّاجِز:

تقـــولُ بِنْتـــي قَـــدْ أَنَـــى أَناكـــا يـــا أَبَتـــا عَلَّـــكَ أو عَـــساكـــا

وإلحاق هاء السّكت بـ"عَلُ"، وهي لفظة مبنيّة بناءً عارضًا، على الشّذوذ في قول الشّاعِر:

يـــا رُبَّ يَـــوْمٍ لـــي لا أُظَلَّلُـــهْ أرْمَـــضُ مِـــنْ تَحْـــتُ وأضْـــحى مِـــنْ عَلُـــهْ

ودخول نون التّوكيد على الفعل المضارع المنفيِّ بـ "لَم"؛ تشبيهًا لـِ "لَمْ" بـ "لا" النّاهية للضّرورة في قول الشّاعِر:

يَحْـــسِبُهُ الجاهِـــلُ مـــا لَـــمْ يَعْلَمـــا شَـــيْخًا عَلـــى كُرْسِـــيِّه مُعَمَّمـــا

ومن صور الإبدال للضّرورة إبدال النّون ميمًا على الشّذوذ في قول الشّاعِر:

يـــا هـــالُ ذَاتُ الْمَنْطِـــقِ التَّمْتـــامِ وَكفُّـــكِ الْمُخَـــضَّبِ البَنـــامِ

وبناء على ما تقدم نجد أنَّ عددًا من الشَّواهِد الشِعْرِيَّة فُسِّرت بالضَّرورَة الشِعْرِيَّة، وما تلك الشّواهدُ إلّا عُدولٌ عن الصّواب من قواعد اللُّغَةِ، يحدثُ عندما يكون الشّاعِر غارقًا في تصحيح الوزنِ، فيلجأُ إليه دونَ قصْدٍ. وبذلك تضيقُ دائرةُ التعدّدِ في الاستشهادِ، إذا علِمنا أنَّ وجه الاستشهاد الخاصّ بالضَّرورَة الشِعْرِيَّة لا يُحْتَجُّ به.

وقد أنكر أبو عليّ الفارسي صحّة الضّرورة، معلّلًا بأنَّ الشّاعِرَ غيرُ مضطَرٍّ لِأَنْ يقول في شعره ما لا يجوز، وعدَّ الضّرورات عيوبًا ولحنًا بيّنًا[1].

وضرورات الشِّعْر لا تعدُّ حُجَّة في اللُّغَة، لِأَنَّها اضطرار لجأ إليه الشّاعِر، فـ "ما جاء لضرورة شعرٍ أو إقامةِ وزنٍ أو قافيةٍ لا حُجَّة فيه"[2].

ولي رأي في هذه المسألة، يتلخّص في أنَّ الشُّعراء من أفصحِ الناطقين باللُّغَة، لا يُقبلُ منهم انحرافٌ عن قواعدها. وعلى النُّحاة والباحثين أنْ يضعوا ضوابط تحكمُ الضَّرورَةَ الشِعْرِيَّةَ الَّتي يسوِّغ بها الشِّعْراء أخطاءَهم، أو يسوِّغها لهم غيرُهم، فأهلُ اللُّغَةِ يحتكمون إلى اللّغة، وليست تحتكمُ لأهوائهم.

---

[1] ينظر: ابن فارس اللّغويّ، (ت٣٩٥هـ). ذمّ الخطأ في الشِّعْر، تح: د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠، ص٢١.

[2] الأنباري. الإنصاف ٥١٤/٢.

الشّاهِدُ المجهولُ القائل وأثرُه في بناء القاعدة النَّحْوِيَّة

في الفصل الثّالث خمسة شواهد شعرية لم تثبتْ نسبتها إلى شاعرٍ بعينه، وهي غيرُ معروفة النّاقل باستثناء شاهدٍ واحدٍ فيها وهو جوازُ جمع "أفعَل" الّذي مؤنَّثه "فَعْلاء" على "فُعْل"، وجوازُ جمعه على "فُعْلان" في قول الشّاعر:

ومِعـــــــزًى هَـــــــدِبًا يَعلـــــــــــو قِـــــــــرانَ الأرضِ سُـــــــــــــودانا

فقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: زعم أبو الخطّاب أَنَّهُ سمعهم يقولون:

ومعزًى هَدِبا....، وهذا في سياق الحديث عن تذكير "معِزى"[1].

وبيَّن ابن السّرّاج أنَّ أبا الخطّاب هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد (ت١٧٧هـ)، و"كان أوّل من كتَب تفسيرَ الأشعار بين السّطور، وكان هو وعيسى بن عمر الثَّقفيّ أستاذيْ أبي زيدٍ الأَنصاريّ، وأبي عبيدة، والأصمعيّ"[2].

فناقلُ هذا الشّاهِد معروفٌ ثقةٌ يُعتدُّ بكلامهِ، بناءً على ما تقدّم من أقوال النُّحاة. وأَمّا سائر الشَّواهِد فهي مجهولة القائل والنّاقل معًا، كقول الشّاعر:

– فَلَـــــو أنَّ الأطبّـــــا كـــــانُ حَوْلـــــي وكـــــانَ مَـــــعَ الأطبّـــــاء الأُســـــاةُ

ففيه حذفُ الواوِ اكتفاءً بضمَّةِ النّونِ في قوله: "كانُ"، وهذا الحذفُ موافِقٌ لبعضِ القراءاتِ القرآنيّة، كقراءة طلْحة بن مصرّف: "قَدْ أَفْلَحُ المُؤْمِنُونَ"، أي "أفلَحوا". وأمّا قول الرّاجز:

– قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أمْكِنَـــهْ

من ها هنا وَمِنْ هُنَـــهْ

---

[1] ينظر: سيبويه. الكتاب ٣/٢١٩.

[2] ابن السّرّاج. الأصول في النَّحْو ١/١٤١.

إنْ لَمْ أُرَوِّها فَمَـــــهْ

ففيه إبدالُ الألفِ هاءً، وفي قوله: "فمَهْ" وجهانِ: "فيجوزُ أن تكونَ "فما"، إذْ أُبدلت الألف هاءً، ويجوز أن تكون "مَهْ" اسم فعل أمر بمعنى: "اكفُفْ".

وورِدَ استعمالُ "هُوَّ" موافقةٌ للغةٍ من لغات العرب، وهي هَمْدان في قول الشّاعر:

– وَإِنَّ لِـــســـاني شُـــهْدَةٌ يُـــشْتَفى بِهـــا وَهُـوَّ عَلـى مَـنْ صَبَّـــهُ اللّـهُ عَلْقـــــمُ

وأمّا قول الشّاعر:

وَمُـــسْتَبْدِلٍ مِـــنْ بَعْـــدِ غَـــضْبى صَـــريمةً فَـــأَحْرِ بِـــهِ مِـــنْ طـــولِ فَقْـــرٍ وَأَحْرِيـــا

فقد جمعَ هذا الشّاهدُ المجهولُ القائل بين إجماعِ النُّحاة على فِعْلِيَّة "أَفْعِلْ" من جهةٍ، وشذوذِ القاعدةِ في توْكيدِ "أفْعِل" في التَّعجُّب، وكذلك في شذوذِ إبدال النّون للوقفِ أَلِفًا. فهو شاهدٌ يؤيّدُ القاعدةَ النّحويّةَ من جهةٍ، ويُضعِفها من جهةٍ أخرى.

فالأجدرُ أن تُساق هذه الشّواهدُ للتَّمثيل لا لِلْاسْتِشْهادِ، ولا سيّما ما خالفَ القواعدَ النّحويَّةَ منها، وأن يُفصل بين الشَّواهِد الَّتي اصطلح اللُّغَويّونَ والنُّحاة على صحّتها في الاستشهاد، وتلك الَّتي لم تخضع لقواعدِ علم أصول النَّحْو –وإن وجدت على كثرةٍ في بطون مصادر اللُّغَة والنَّحْو العَرَبِيّ– إضافة إلى النَّحْل، والتَّصحيفِ، والخطأِ، وغيرها من الآفات الَّتي يتعرّضُ لها الشِّعْرُ العَرَبِيّ. فإن سلَّمنا بقبولها كما هي كنّا كالَّتي نقضت غزلها من بعد قوةٍ أنكاثا، وانقضَّ ما بُني من أصول النَّحْو العَرَبِيّ، ونحنُ في غنًى عن ذلك.

ولذلك كلّه ينبغي أن يُستثنى كلُّ ما جُهل قائلُه من شعر، ويُكتفى بذكر الشَّواهِد الأخرى الموثوقةِ؛ فلا يلزمُ ذكرُ جميع الشَّواهِد، لإثبات صِحَّة قاعدةٍ لغويّةٍ أو نحْويّةٍ، إذْ من النّادِر أن تجدَ إثبات القاعدة النَّحْوِيَّة بشاهدٍ واحدٍ.

وينبغي أن يُنظرَ إلى تلك الشَّواهِد الَّتي تطرَّق إليها الضّعف بسببِ الجهلِ بالقائلِ، أو الاختلافِ في نسبته بعين التأمّل، وأنْ يُعادَ جمعُها، وتُحقّقَ نصوصُها بصورةٍ جادّة، حرصًا على نقلِ اللُّغَةِ فصيحةً صافيةً من كلِّ ما يشوبُها.

ومن الشَّواهِد الَّتي نُسبت لغير شاعر أيضًا:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانا شَدَنَّ لنا من هؤُليّائِكُنّ الضّال والسَّمُرِ

إنَّ أَباها وَأَبا أَباها قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غَايَتاها

بالله يا ظَبَياتِ القاعِ قُلْنَ لَنا ليلاي منكنّ أَمْ ليلى من البَشَرِ

يا رُبَّ يَوْمٍ لي لا أُظَلَّلُهْ أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأضْحى مِنْ عَلُهْ

يَحْسِبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما شَيْخًا عَلى كُرْسِيِّه مُعَمَّما

وثمّة أربعة شواهد في هذا الفصل شبيهةٌ بالمجهول- إنْ جازَ التّعبيرُ-، فقد نُسبت إلى مجهولِ الاسم، معلومِ القبيلة، فنُسب البيت:

حَيدةُ خالي ولَقيطٌ وعَليْ وحاتمُ الطائيُّ وَهّابُ المِئيْ

لامرأةٍ من عقيل.

ونُسب الشّاهد:

أعْرفُ مِنْها الأَنْفَ والعَيْنانا ومنْخَرَيْنِ أشْبها ظبْيانا

لرجلٍ من ضبة.

وكذلك الشّاهد:

عجِبْـــتُ لمَوْلـــودٍ ولَيْـــس لـــه أبٌ وذي ولـــدٍ لـــمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوانِ

لرجلٍ من أزْد السّراة. ونُسبَ الشّاهد:

وا فَقْعَـــسًـــا وَأَيْـــنَ مِنّـــي فَقْعَـــسُ

لرجلٍ من بني أسد.

وبعد:

فإن كانَ النّاقل قد عرفَ اسمَ القبيلة الَّتي ينتمي إليها الشّاعِر في كلٍّ من تلك الشَّواهِد، فما الّذي مَنَعهُ من ذكْر اسمِه؟ ونحنُ نعلمُ أنّ مَن دوّنوا اللُّغَة كانوا يجوبونَ الصّحراءَ، ويرتحلونَ فيها طلبًا لتدوين اللُّغَة من مصادرِها النقيَّة. وهل تعذَّر عليهم العلمُ باسم الشّاعِر؟ بل هل كانَ لِأفرادِ القبيلةِ الواحدةِ خصائص منسجمة في سلامةِ اللُّغَة والفصاحة إلى الحدِّ الَّذي يغنينا عن ذكرِ اسمِه؟ هذه المسألةُ بحاجةٍ إلى إعادةِ نظرٍ، وقد نجِد ضالَّتنا إذا عرفْنا أسبابَ عدمِ ذِكْرِ شعرائِها، إنْ سَلِمت من الوضْع والنَّحْل. ولا يتأتّى ذلك إلّا بالتَّحقيقِ لهذه النّصوص.

النّتائج:

انتهت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج، يمكنُ إجمالها بما هو آتٍ:

- يؤثّر الشّاهد الشّعريّ المتعدد الاستشهاد في قوة القاعدةِ النّحويّة حينًا، وموافقته لإجماع النّحاة، وضعفه أحيانًا أخرى، لمخالفته للقياس، أو لضعفِ الشّاهدِ ذاتهِ؛ بسبب الجهلِ بالقائلِ، أو لشذوذِ الاستعمال اللغويّ في أحد مواطن الاستشهاد الواردة فيه.
- كثيرٌ من شواهِد هذه الدِّراسة تحتوي وجهًا للاستشهادِ أَوَّلَهُ النَّحوِيّونَ بـ "الضّرورة الشِّعريَّة"، أو الشّاذِّ.
- ورد في الدّراسة سبعة وعشرون شاهدًا من شواهد هذه الدِّراسة مجهول القائل، وقد وردت في مصادر القدماء والمُحْدَثين، وفي مقدّمتهم سيبويه كشواهد معتبرة.
- احتجَّ سيبويه بشواهد مُتَعدِّدة الاستشهاد مجهولة القائل والنّاقل معًا، وهو ما سوَّغ لمن جاؤوا بعدَه بمثل هذا الاستشهاد، فقد حذا النُّحاة حذوَ سيبويه في إيراد الشَّواهِد المجهولة القائل دون النّظر إلى حجّيّتها، فالانشغالُ في إثبات صِحَّة القاعدة النَّحْوِيَّة كان غايتهم.
- استشهد النُّحاة بشعر شعراء من غير القبائل الواردة في النصّ المنسوب إلى الفارابي، والَّذي استُخلصت منه شروط الاستشهاد، وهذا مُخالفٌ لمعايير الاستشهاد اللّغويِّ المعتبرة لدى علماء أصول النّحْوِ العربيِّ.
- وردت بعض الشَّواهِد باختلاف الرِّوايَة، غير أَنَّهُ لم يؤثِّرْ في موطن الشّاهِد وحكمه غالبًا.
- لم يفصلِ النُّحاة بينَ الشّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ التي تعددت فيها أوجُهُ الاستشهادِ، والشّواهِدِ التي انفردَ كلٌّ منها بوجهٍ واحدٍ للاستشهاد.

التّوصيات

- تمثّل هذه الدِّراسة دعوةً للالتفات إلى دراسة شواهد الشِّعْر المُتَعدِّدة الاستشهاد بوسائل علميّة موضوعيّة.
- لأبوابِ اللُّغَة تكاملٌ واضحٌ ظهرَ من خلال الشَّواهِد، وتصنيفها، وينبغي أن يُنظر إليه بعين التأمّل لدراسة اللُّغَة على نهج تكامليّ.
- الدعوة إلى جمع التّراث الشِّعْريّ الَّذي يصحّ به الاستشهاد في معجم مستقلٍّ، بينما يُجمع ذلك الشِّعْر الَّذي لا يعدّ حُجَّة في اللُّغَة في معاجم أخرى لغايات التّمثيل.
- الاستشهاد بالمستوى الأعلى من الفصاحة ممّا له نظائر في القرآن والحديث الصّحيح أجدرُ من التّنقيب في الأرجازِ والشِّعْرِ الممزوجِ بالخطأ المُسوَّغ بالضَّرورَة والشاذّ، ولا سيّما ما كان منها لمجهول القائل والنّاقل.
- الدعوة إلى تحقيق التّراث الشِّعْريّ بصورة جادّة تُخرج ما كان منه للضّرورة، وما أُوّل بالشاذّ من دائرة الاستشهاد.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
البقرة	٧٤	وَإِنَّ مِنْها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ	٣٥
	٧٤	ومَا اللَّهُ بِغَافِلٍ	١٦
	٨٥	ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ	٨٠
	١٠٢	وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ	١٣٧
	١١٨	لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ	٦٥
	١٣٧	فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ	٩٦
	١٦٧	كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ	١٣٣
	١٧٧	وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقابِ	٤٦
	٢٦٥	يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ	٣٥
آل عمران	١٨	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ	٧
	١٠٦	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ	٦٨
	١٨٥	كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ	٨٦

	١٨٧	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ	١٣٧
النساء	٣	فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ	١٣٢
	٧٩	كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	٩٦
	١٠٩	ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ جادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَياةِ الدُنْيا	٨٠
	١٦٣	وَعِيسى وَأَيُّوبَ	٨٣
	١٦٨	لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ	٧١
المائدة	١٩	مَا جَآءَنا مِنْ نَذِير	٩١
	٥٢	فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ	١٣٠ ،٢٧
الأنعام	٣	وَهُوَ اللهِ فِي السَّمَاوَات وَفِي الأَرْض	١٤٢
	٨	لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ	٦٥
الأعراف	١٣٠	وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ	١٤٢
الأنفال	٣٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ	٧١
	٤١	وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ	٢٢
	٥١	وَأَنَّ اللَّهَ لَيسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد	١٦
التوبة	٦	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ	٩٢

	٨٧	رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ	١١٢
	٦٩	وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا	١٣٢
يونس	٩٠	آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ	٧٦
هود	١٢	فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ	١٣٨
	٩٥	كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فيها	٧٢
يوسف	٢٩	وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ	٨٣
	٣٠	وَقَالَ نِسْوَةٌ فى المدِينَةِ	٩٣
	٣٢	لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ	١٥٣
	٤٧	تَزْرَعونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا	١٤٢
	٨٣	فَصَبْرٌ جَمِيلٌ	١٤٥
	٨٥	تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ	٢٤
الحجر	٢	رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِين	٥٥
	٣٠	فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ	٧٧
	٥٤	فَبِمَ تُبَشِّرُونّ	٨٤
النحل	١٧	كَمَنْ لا يَخْلُق	١١٩

الإسراء	٨	عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ	٢٧، ١٣٠
	٧٩	عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا	٢٧
	١٠٠	قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ	٩٢
الكهف	٦	فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ	١٣٨
	٤٦	الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	٩٤
مريم	٢٣	يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا	٥٤
	٣٨	أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ	١٤٠
	٦٠-٦١	فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَنَّاتِ عَدْنٍ	١١٤
	٩٥	وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا	١٤
طه	٤٤	لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ	٢٠
	٦٣	إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ	٤٠، ١٢٧
الأنبياء	٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	٨٩
	١٠٩	وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ	١٣٥
الحج	٣٠	فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ	٥٢، ٩١
	٤٥	وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ	١٢٦

المؤمنون	٩١	مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ	٤٨
النور	٤٥	فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ	١١٩
	٤٥	وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ	١١٩
	٤٥	وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ	١١٩
النمل	٤٨	وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ	٨٧
	٨٧	وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ	١٤
الروم	٢	غُلِبَتِ الرُّومُ	٩٣
الأحزاب	٣٥	وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا	٣٩
فاطر	٢	مَا يفتحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا	٥٢
يس	٢٦	يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ	٥٤
	٣٠	مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ	٩١
	٥٢	مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا	١٥٤
ص	٨	بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ	٧٢
الزمر	٢٧-٢٨	وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهم يتَذَكَّرُونَ. قُرْآنًا عَرَبِيًّا	١

		غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ	
غافر	١٢	إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ	٧٤
	٥٥	وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ	٨٣
الشورى	٣	كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ	٨٣
الدخان	٢٥	كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ	٩١
الأحقاف	٥	مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ	١١٩
محمد	٤	فإمّا مَنًّا بَعدُ وَإمّا فِداءً	١٣٤
الحجرات	١٤	وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ	٧٢
القمر	٧	خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ	٣٩
الواقعة	٨٨-٨٩	فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ. فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ	٦٨
الممتحنة	١٢	إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ	٩٣
الصف	٢	لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ	٨٤
المنافقون	١٠	لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي	٦٥
الطلاق	١	لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً	١٣٨
القلم	٢	مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُون	١٦

الحاقة	١٦	فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ	١٤٢
النبأ	١	عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ	٨٤
النازعات	٤٣	فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا	٨٤
عبس	٣	وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى	٢٠
البروج	١٠	إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا	٢٢
	١٤	وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ	١٤٢
الغاشية	٢٢	لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ	١٦
الشمس	١٢	إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا	١٥٤
الضحى	٥	وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى	٦١
العلق	١٥	لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ	١٥٣

فهرس الأبيات الشّعريّة والأرجاز

القافية	الشّاهد الشّعريّ		رقم الصفحة
الهمزة المضمومة	وما أدري وسوف إخالُ أدري	أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نساءُ	٦١
	لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ منِّي لَيْتَ	إنّ لَيْتًا وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ	٢١
الهمزة المكسورة	لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجـــاء	ولو توالَتْ زُمَرُ الأعـــداءِ	٣٥
الباء المضمومة	إيَّاك إيَّـاك المِراءَ فإنَّهُ	إلى الشرِّ دَعّاءٌ وللشرِّ جالبُ	٦٧
	عسى الكرب الَّذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرجٌ قريبُ	٢٦
الباء المفتوحة	أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَريبًا	أَلُؤْمًا لا أبا لك واغْترابا	٣٠
	طافَتْ أمامةُ بالرُّكْبان آونـةً	يَا حُسْنَهُ من قَوام ما ومُنْتَقَبا	٥١
الباء المكسورة	ثمَّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْرًا	عَدَدَ النَّجْمِ والحَصى والتُّرابِ	٣١
	كِلاهُما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما	قد أَقْلَعا، وكلا أَنْفَيهِما رابي	١٣
	عَسى الله يُغْني عَنْ بلادِ ابن قادرٍ	بمنهمرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكوبِ	١٣٠
	يَبْكيكَ ناءٍ بَعيدُ الدّارِ مُغْتَرِبٌ	يا لَلْكهولِ وَلِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ!	٦٢
	وَمَا زَالَ مُهْري مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ	لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُروبِ	١٠٤
	فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاقِها	فإنَّكَ مِمّا أَحْدَثَتْ بِالمُجَرِّبِ	٥١
	فأَمّا القِتالُ لَا قِتال لَدَيْكُمُ	ولكنّ سيرًا في عِراض المواكبِ	٦٨
التاء المضمومة	فَلَو أنَّ الأطبّا كانُ حَوْلي	وكانَ مَعَ الأطبّاء الأُساةُ	١٢١
	رُبَّما أَوْفَيْتُ في علمٍ	تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ	٩٢
	فإن الماءَ ماءُ أبي وجـدي	و بِئْري ذو حفرتُ وذو طويـتُ	١٢٥
التاء المكسورة	حَنَّت نوارُ ولات هنَّا حَنَّتِ	وبَدا الذى كانت نوارُ أَجنّتِ	٥٨

	نَضَّرَ اللهُ أعظُمًا دَفَنوها	بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَلَحاتِ	١١٣
الجيم المفتوحة	متى تأتِنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا	تَجِدْ حطبًا جَزْلاً ونارًا تأجَّجا	١٣١
الحاء المفتوحة	مَهْ عَاذِلِي فَهَائِما لَنْ أَبْرَحَا	بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الْضُّحَى	٦٩
الحاء المكسورة	يَا لَقومٍ مَنْ لِلْعُلى والمَساعي	يَا لَقومٍ مَنْ للنَّدى والسّماحِ	٦٣
	يا لَعَطَّافِنا! ويَا لَرِياح	وَأَبي الحَشْرَجِ الْفَتى النَّفّاحِ	٦٣
	أَلا رُبَّ مَنْ قَلْبي له اللهَ ناصحٌ	ومَن قَلْبُه لي في الظِّباء السوانحِ	٦٨
الدال المضمومة	تألّى ابن أوس حلفة ليردّني	إلى نسوة كأَنَّهُن مفائدُ	٧٠
	وعاوَدَني دِيني فبتُّ كأنما	خِلال ضلوع الصدر شرْعٌ ممدَّدُ	١٣١
	ولكنما أهلي بوادٍ أنيسُهُ	ذِئابُ تبغّى الناسَ مثنى ومَـوْحَدُ	١٣١
	وَرَجِّ الْفَتى لِلْخَيْرِ ما إِنْ رَأَيْتَهُ	عَلى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزالُ يَزيدُ	٦٩
	أَلا حبّذا هندٌ وأَرضٌ بها هندُ	وهندٌ أَتى من دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ	٤٠
	عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ	لشيءٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسودُ	٦٩
	فَقُلْتُ عساها نارُ كأْسٍ، وعَلَّها	تَشَكّى، فآتي نَحْوَها فَأَعودُها	١٩
الدال المفتوحة	وما زلتُ أَبْغي المالَ مُذْ أنا يَافعٌ	وَليدًا وكَهْلًا حين شِبْتُ وأَمْرَدَا	٥٥
الدال المكسورة	يا دارَ ميّةَ بالعَلْياء فالسّنَدِ وقفتُ فيها أُصَيلِانا أُسائلُها إلا أُواريُّ لأْيًا ما أبيّنها	أقوَتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ عيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِن أحدِ والنّؤيُ كالحَوْض بالمَظْلومة الجلَدِ	٧٠
	وإِنَّ الَّذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ	هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ	١٣٢
	وَماذا عَسى الحَجّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ	إذا نَحْنُ جَاوَزْنا حَفيرَ زِيادِ	٢٦
	تمنّاني ليلقاني لَقيط	أعامِ لك بْن صعصعة بْنِ سعدِ	٦٣
	فَما جَمْعٌ لِيَغْلبَ جَمْعَ قَومي	مقاوَمَة ولا فرْدٌ لفَرْدِ	٧١

	أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا	لَمَّا تَزَلْ بِرِحالِنا وَكَأَنْ قَدِ	٧١
	فإياك أَنْت وَعبدَ الْمَسيـحِ	أَن تقربا قِبْلَةَ المَسْـــــجِدِ	٤٠
الراء المضمومة	وَلِكنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ	وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْروفُ في النّاسِ وَالأَجْرُ	١٠٤
	على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنوبهُ	يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ في المقامِ تَداثُرُ	٣٦
	فأصبَحْتَ أنَّى تأتِها تلتَبِسْ بها	كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجليكَ شاجِرُ	٥٩
	إنْ يَقْتُلوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ	عاراً عَلَيْك ورُبَّ قتلٍ عارُ	٧٣
	والنفسُ ما أُمِرتْ بالعُنْفِ آبِيَةٌ	وهِيَّ إنْ أُمِرَتْ باللُّطف تأْتَمِرُ	١٤٣
	كَأَنَّهُما مِلآنَ لم يتغيّرا	وَقد مرَّ للدّارِيْن من بَعدِنا عصرُ	١٢٤
	ألا يا اسلمي يا دارَ ميَّ على البِلى	ولا زال مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ	٧٢
	استْقَدِرِ اللهَ خيرًا وارضيَنَّ به	فبينما العسرُ إذْ دارَتْ مَياسيرُ	١١٥
	أسِربَ القطا هل مَنْ يعيرُ جناحَـهُ	لَعَلَّي إلى منْ قدْ هويتُ أطيـرُ	١١٩
	وَقُلنَ عَلى الفِرْدَوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ	أَجَل جَيْرِ إن كانَت أُبيحَتْ دَعاثِرُهْ	٦٠
	فهِيّاك والأمرَ الَّذي إنْ توسَّعَتْ	مواردُهُ ضاقتْ عليكَ مصـادرُه	١٤٢
الراء المفتوحة	وكُنّا حَسِبْناهُمْ فَوارِسَ كهْمسٍ	حَيوا بعدَ ما ماتوا من الدَّهْرِ أَعْصُرا	١١١
	أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السّلاحَ ولا والذِّئْبُ أَخْشاه إن مررتُ به	أَملك رَأْسَ البعيرِ إن نَفَرا وَحْدي وأَخْشى الرياح والمطرا	٧٣
	حراجيجُ لا تنفكُّ إلا مُناخةً	على الخَسْفِ أو نرمي بها بلَدًا قفْرا	٢٤
	تفاقَدَ قوْمي إذْ يبيعونَ مُهجتـي	بجاريةٍ بهرًا لهم بعدَها بهـرا	٣١
الراء المكسورة	ما زالَ مُذْ عَقَدتْ يداهُ إزارهُ	ودَنا فأدْرَكَ خَمسَةَ الأشبارِ	٧٤
	بالله يا ظَبَياتِ القاعِ قُلْنَ لَنا:	ليلاي منكنّ أَمْ ليلى من البَشَرِ	١٣٣
	يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا	من هؤُليّائِكُنّ الضّال والسّمُرِ	١١٠

	لَقد كَذَبَتكَ نفسُك فاكذبَنْها	فإنْ جَزَعًا وإنْ إجْمالَ صَبْرِ	١٣٤
	كلا الضيفن المشنوءِ والضيفِ نائلٌ	لديَّ المُنى والأمن في اليسْرِ والعُسرِ	١٤
	ما زِلْتُ أَفْتحُ أبْوابًا وأُغْلِقُها	حتى أتيتُ أبا عمرو بنَ عَمّارِ	١١٦
	أقولُ لما جاءني فخرُهُ	سبحانَ مِن علقمةَ الفاخِرِ	١١٦
	وَنُبِّئْــتُ جَوَّابًا وسَكْنًا يَسُبُّنِي	وعَمْـرو بْنَ عفْرا لَا سَلاَمٌ عَلَى عَمْرِو	١٤٦
	لَعَمْرُكَ ما أَدْري وإنْ كُنتُ داريًا	شُعَيثُ ابْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ	١٣٤
الراء الساكنة	فأَقْبَلتُ زَحْفًا علَى الرُّكْبَتَيْنِ	فثَوْبٌ لبسْت وثَوْبٌ أَجُرّْ	١٥
	فأصبحتُ منهم آمِنًا لا كمَعْشرٍ	أتوني وقالوا مِن ربيعةَ أو مُضَــرْ؟	٣٢
السين المضمومة	للِه يَبْقى عَلى اَلأيّامِ ذو حَيَدٍ	بِمُشْمَخِرٍ بهِ الظيّانُ والآسُ	٤٢
	خلا أَنَّ العِتاقَ منَ المطايا	أَحسنَ بهِ فهنَّ إليهِ شُوسُ	١٣٥
السين المكسورة	أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعدما	أَفْنانُ رأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ	٧٥
الضاد المضمومة	فقولا لهذا المَرْءِ ذو جاء ساعيًـا	هلمَّ فإنَّ المشرفيَّ الفرائـضُ	١٢٥
الضاد المكسورة	أَبا مُنْذرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتبْقِ بَعْضَنـا	حَنانَيْكَ بعضُ الشرَّ أَهْوَنُ من بَعْضِ	١١٧
العين المضمومة	خَليلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِي أَنْتُما	إذا لَمْ تَكونا لي عَلى مَنْ أُقاطِعُ	١٧
	فبكى بناتي شجْوَهُنَّ وزَوجَتي	والطّامِعونَ إليَّ ثم تَصَدَّعوا	٧٦
	فلا تطمعْ أَبَيْتَ اللّعْنَ فيها"	وَمَنْعُكها بِشَيء يُسْتَطاعُ	١٦
	إذا قيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبيلَةً	أَشارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصابِعُ	١٤٧
	وَلَوْ سُئِل الْنّاسُ التّرابَ لأَوْشَكوا	إذَا قيلَ هاتوا أَنْ يَمَلّوا وَيَمْنَعوا	٢٥
	ونُبِّئتُ ليلى أرْسَلتْ بشفاعةٍ	إلَيَّ فَهَلّا نفسُ ليلى شفيعُها	٢٣
العين المفتوحة	تعلَّمْ أنَّ بعدَ الغيِّ رُشدًا	وأنَّ لتالِكِ الغُمَرِ انْقِشاعا	١٣٦
	لَقَدْ عَلِمَتْ أولى المُغيرَةِ أَنَّني	كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا	٧٨

	تَعُدّونَ عَقرَ النّيبِ أفضلَ مجدِكُم	بني ضوطَرى لَوْلا الكَمِيَّ المُقنّعا	٦٥
	أَنَا ابنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقوعا	٧٨
	إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنَّما	يُرَجّى الفَتى كَيْما يَضُرَّ وَيَنْفَعا	١٠٨
	قعيدَكِ أَن لَا تُسْمِعيني مَلامَةً	وَلَا تَنْكَئي قَرْحَ الْفُؤاد فَيَيْجَعا	١٣٧
	ولا تُهِينَ الفَقِير عَلَّكَ أَنْ	تركـــع يومًا والدهر قد رَفَعَهْ	١٣٧
	كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى	وكريـــمٍ بخله قد وضعَه	٦٤
	إذا قالَ قِدْني قالَ بِاللّهِ حَلفةً	لتُغنَيَ عني ذا إنائك أَجْمَعَـــا	٧٧
العين المكسورة	أُجَوِّلُ ما أُجَوِّلُ ثُمَّ آوي	إلى بَيْتٍ قَعيـــدتُهُ لَكاعِ	١١٧
	فبيْنا نحن نطلبُهُ أتانـــا	مُعَلَّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعـــي	٧٩
الفاء المضمومة	فحالفْ فلاْ واللهِ تهبطُ تَلعةً	من الأرض إلا أنت للذل عارفُ	٤٣
القاف المضمومة	عَدَسْ مَا لعبّادٍ عَلَيْكِ إمارةٌ	نَجَوْتِ وَهذا تَحْمِلينَ طليـــق	٨٠
	أدارًا بِحُزْوى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً	فَماءُ الْهَوى يَرْفَضُّ أَوْ يَترقْرَقُ	١٣٩
	وَإنْسانُ عَيْني يَحْسِرُ المَاءُ تارَةً	فَيَبْدو وَتاراتٍ يجُمُّ فَيَغْـــرَقُ	٨٠
القاف المكسورة	يا رُبّ مثلِكِ فى النساءِ غريرةٍ	بيضاءَ قد مَتّعْتُها بطَـــلاقِ	٥٣
	أَمَا واللهِ أنْ لو كنتَ حُـرًّا	وما بالحُرِّ أنتَ ولا العَتيـــقِ	٨١
الكاف المفتوحة	خلا اللهِ لا أَرْجو سِواك وإنّما	أَعُدُّ عِيالي شُعْبةً من عِيـــالِكا	٥٦
اللّام المضمومة	وإنْ مُدَّتِ الأَيْدي إلى الزّادِ لَمْ أَكُنْ	بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ	١١٨
	أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ	وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِـــلُ	٢٩
	مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْني عَلى شَحَطٍ	مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صولُ	١٤٠
	أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ	رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَـلُ	٨٣
	السّالِكُ الثُّغْرةَ اليقظان كالِئُها	مَشْيَ الْهَلوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ	٨٢

	فتلك وُلاةُ السوءِ قَدْ طالَ مُكثُهُم	فحتَّامَ حتّامَ العناءُ المُطَــولَّ	٨٤
	حَتّى إِذا رَجَبٌ تَوَلّى وانقضى	وجُمادَيانِ وَجاءَ شهرٌ مُقــبلُ	٨٢
	جَفَوْني ولم أَجْفُ الأَخِلاّءَ، إِنَّني	لِغَيْرِ جَميلٍ مِنْ خَلِيلي مُهْمِــلُ	٥٠
	فهَيْهاتَ هَيْهاتَ الْعَقيقُ وَمَنْ بهِ	وهَيْهاتَ خِلٌّ بالْعَقيقِ نُواصِــلُهْ	٤٨
اللّام المفتوحة	خَالي لأَنْتَ وَمَنْ جَريرٌ خَالُهُ	يَنَل العَلاءَ وَيُكَرم الأَخْــوالا	٨٤
	فَخيرٌ نَحن عِنْد النَّاسِ مِنْكُم	إِذا الدّاعي المُثوِّبُ قالَ يــالا	١٨
	أَلِكْني إِلى قَوْمي السَّلامَ رِسالَةً	بآيَةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلا	١٤٠
	وَلا سَيِّئي زِيٍّ إذا ما تَلَبَّسوا	إلى حاجَةٍ يَومًا مُخيَّسَةً بُزْلــا	١٤٠
	أَزْمانَ قوْمي والجماعةَ كالَّذي	مَنَعَ الرَّحالةَ أَنْ تَميلَ مَميــلا	٨٦
اللّام المكسورة	فَقُلْتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا	وَلَوْ قَطعوا رَأْسي لَدَيْكِ وَأَوْصالي	٢٣
	قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ ومنْزِلِ	بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ	١٤١
	أَلا عِمْ صَباحًا أيُّها الطَلَلُ الْبالي	وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي	١١٨
	ثلاثةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ	لقد جارَ الزَّمانُ على عِيالــي	٨٦
	رأَتْ مَرَّ السِّنينِ أَخذْنَ مِنّي	كما أَخذَ السِّرارُ مِنَ الهِـلالِ	١٤١
	فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنًا	سُهُدًا إذا ما نامَ لَيْلُ الهَوْجَــلِ	٨٧
	فيا لَكَ من لَيْلٍ كأَنَّ نُجُومَهُ	بِكُلِّ مغارِ الفَتْلِ شُدَّت بيَذبُــلِ	٦٤
	ما أنت بالحَكَمِ النُرْضَى حُكُومَتُهُ	ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ	١٦
	قالت أميمة ما لِثابِتَ شاخصًا	عاري الأَشاجِعِ ناحِلًا كالمُنْصُــلِ	٨٨
	كأني غداةَ البيْنِ يوم تحمّلوا	لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقفُ حَنظَــلِ	١١٥
	وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخى سُدُولَهُ	عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمومِ، لِيَبتَلي	٧٥
الميم المضمومة	فقمت للطيف مُرتاعًا فأَرَّقَني	فَقُلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادَني حُلُــمُ	١٤٢

	وَإنَّ لِساني شُهدَةٌ يُشْتَفى بِها	وهُوَّ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَـمُ	١٤٣
	ألا يا سَنا بَرقٍ علَى قُلَلِ الحِمى	لَهِنَّكَ، مِن برقٍ عَليَّ كَريـــمُ	١٤٣
	حَبَّ بالزَّورِ الَّذي لا يُرى	مِنه إلا صَفْحَةٌ أو لِمـــامُ	١٤٥
	يُغْضي حَياءً ويُغْضى مِنْ مَهابَتِه	فَما يُكَلَّمُ إلّا حينَ يَبْتَسِـــمُ	٣٥
	أُنيخَتْ فأَلْقَتْ بَلْدَةً فوْقَ بَلْدَةٍ	قَليلٍ بها الأَصْواتُ إلّا بُغامُـها	٨٨
الميم المفتوحة	وَقالَ نَبِيُّ المُسْلِمينَ تَقَدَّموا	وَأَحْبِبْ إِلَيْنا أَنْ تَكونَ المُقَدَّمــا	٤٢
	وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخـارَه	وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمـا	٣٣
	أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدّارَ جامِعةً	شَمْلي بِهم أَمْ تقولُ البُعدَ مَحتوما	٢٨
	قليلًا به ما يَحْمَدَنَّك وارثٌ	إذا نالَ مما كنتَ تَجْمَعُ مَغْنَما	٨٩
	وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ	كَسَرْتُ كُعوبَها أَوْ تَسْتَقيـما	٨٩
الميم المكسورة	وَمَهْما تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَليقَةٍ	وَإِنْ خالَها تَخْفى عَلى النّاسِ تُعْلَمِ	٩٠
	تخَيَّرَهُ فلمْ يَعْدِل سِواهُ	فَنِعْمَ الْمَرءُ من رجُلٍ تِهامـــي	٢٩
	فَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ	وبين النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِـــمِ؟	١٣٤
	ولئنْ حلَفتُ على يديكَ لأحلِفَنْ	بيَمين أصدَقَ من يمينِكَ مُقسِـمِ	٩٠
	فهم مثل النّاسِ الَّذي يعرفــونه	وأهل الوفا من حادثٍ وقديــمِ	١٢٣
	ذاكَ خَليلي وَذو يُعاتِبُني	يَرْمي وَرائي بِامْسَهْم وَامْسَلَمِـه	١٢٥
	الشاتِميْ عِرْضي ولمْ أشتُمْهما	والناذِرَيْن إذا لم أَلقَهُما دمـي	٣٨
الميم الساكنة	إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمامِ	ولَيْثِ الكَتيبَةِ في المُزْدَحَمْ	٤٥
	وذا الرَّأْي حين تُغَمُّ الأمور	بذات الصَّليلِ وذات اللُّجُـمْ	٤٥
	ولم أر ليلى بعد يومِ تعرضتْ	له بين أبوابِ الطّرافِ مـن الأدَمْ	٩١
	كلابيّةً وَبْريةً حبتريــةً	نأتْكَ وخانت بالمواعيــدِ والذمَمْ	٩١

	أناسًا عِدًى عُلّقْتُ فيهمْ وليتَني	طَلَبْتُ الهَوى في رأس ذي زَلَقٍ أشَمّ	٩١
النون المضمومة	ليتَ شِعري مُسافرَ بن أبي عم	رٍو ولَيْتٌ يَقولُها المَحْـــزونُ	٢٠
	فَوَاللّهِ ما فارَقْتُكُمْ قالِيا لَكُمْ	وَلكِنَّ ما يُقْضى فَسَوْفَ يَكـونُ	٢٢
	أي شيء دهاك أم غال مرآ	ك وهل أقدمت عليك المنـون	٢١
النون المفتوحة	فكَفى بنا فَضْلًا على مَن غيرِنا	حـــبُّ النبيِّ محمَّدٍ إيّانا	٩٥
	فَلَيْتَ لي بِهِم قَوْمًا إذا رَكِبوا	شَنّوا الإغارةَ فُرْسانًا ورُكْبانا	٩٥
	لَو كنتُ من مازِن لم تستَبِح إبِلي	بَنو اللقيطةِ منْ ذُهْلِ بنِ شيْبانا	٩٢
	إذن لقام بِنَصْري معشرٌ خُشُنٌ	عِنْد الحَفيظةِ إن ذو لوْثة لانا	
	أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا	إنْ يَظْعَنوا فَعَجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا	١٧
	يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جَبَلٍ	وحَبَّذا ساكِنُ الرَّيّانِ مَنْ كانـــا	٤١
	وحَبَّذا نَفَحاتٌ من يَمانيَةٍ	تأتيكَ من قِبَلِ الرَّيّانِ أَحيانـــا	٤١
	نعْمَ الفَتى عَمَدَتْ إلَيْهِ مَطِيَّتي	في حينِ جَدَّ بنا المسيرُ كِلانا	٤٤
	فإنّ الله يَعلمُني ووهبًـــا	ويعلمُ أنْ سنلقاهُ كِلانا	٩٤
	ومِعْزًى هَدِبًا يَعلـــو	قِرانَ الأرضِ سودانـا	١١٢
	تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيـ	ـتَ بِهالِكٍ حَتّى تَكونَـــــهْ	٢٤
النون المكسورة	تَعالَ فإنْ عاهَدتَني لاتَخونَني	نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطحِبـانِ	٤٩
	عجِبْتُ لمَوْلودٍ ولَيْس له أبٌ	وذي ولَدٍ لمْ يَلْدَهُ أَبَـــوانِ	١٢٩
	أَلا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَك ناصِحٍ	ومؤتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غيرِ أَميـنِ	٥٤
	لاهِ ابنُ عمّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ	عنّي وَلا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزوني	١٤٦
	أبِالمَوْتِ الَّذي لا بُدَّ أَنّـــي	مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفينـــي	١٤٨
	ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما	تُنازعُني لَعَلَّي أو عَسانـــي	٢٥

	وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخوهُ	لعَمْر أَبيك إلّا الفَرْقَـــدانِ	٩٦
	لعمرك ما أدري وإن كنــت داريًا	بسبعٍ رميْنَ الجمرَ أم بثمـانِ	١٣٥
	إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلى أَحَدٍ	إلّا عَلى أَضْعَفِ الْمَجانيـنِ	٥٧
	وَمِنْ حَسَدٍ يَجورُ عَلَيَّ قَومي	وَأَيُّ الدَّهْرِ ذو لَمْ يَحْسدوني	١٤٨
	ولقدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني	فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني	٩٧
	إن يَغْنَيا عني المُسْــتوْطِنا عَدَنٍ	فإنّني لستُ يومًا عنهما بِغَنـي	٣٨
	فَإمّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ	فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيني	٩٧
	وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِــي	عَدُوًّا أَتَّقِيــكَ وَتَتَّقِينِــي	٩٧
الهاء المفتوحة	أَلْقى الصَّحيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ	وَالزّادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلْقـــاها	٤٦
الواو المكسورة	وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوى	بأَجْرامِهِ من قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي	٥٦
الياء المفتوحة	وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضبى صَريمَةً	فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا	١٤٩
	إِذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنِ امْرِئٍ	فَدَعْهُ وَواكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيـا	١٠٧
	فَما بَرِحَتْ أَقْدامُنا فِي مَقامِنا	ثَلاَثَتُنا حَتّى أُزِيروا المَنَائِيــا	١٥٠
	فأبْلوني بليَّتَكُم لَعَلَّي	أُصالحكُم وأستدْرِجْ نَوَيّـــا	١٤٩
	يا ربّ قائِلَةٍ غَـــدًا	يا لَهْـــفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ	١٥٢
	وأَمّا كرامٌ موسرون أَثْبَتَهم	فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا	١٢٦

شواهد الرجز

القافية	الشّاهد الشّعريّ		رقم الصفحة
التاء المكسورة	يا قاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاتِ	عَمْرو بنَ يَرْبوعٍ شِرارَ النّاتِ	١٥٠
	بعد اللتيّا و اللّتيا والّتي	إذا عَلَتْها أنفسٌ تـــــردّت	١١١
الراء المكسورة	يَسْتَنُّ في عَلْقى وفي مُكورِ	بينَ تواري الشّمسِ والذُّرورِ	٩٨
	إذا تَقولُ "لا" ابْنَةُ العُجَيْر	تَصْدُقُ"لا" إذا تَقولُ جَيْــرِ	٦٠
الراء الساكنة	مَنْ أمَّكُمْ لرغبةٍ فيــكم جُبِرْ	ومَنْ تكونوا ناصريــهِ ينتصرْ	٣٤
السين المضمومة	وبَلْدةٍ لَيس بها أَنيسُ	إلّا اليَعافيرُ وإلّا العيــسُ	٧٥
	وا فَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنّي فَقْعَسُ		١٥١
العين المضمومة	يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ	إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ	٥٩
العين المفتوحة	يَا لَيْتَني كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا	تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلًا أَكْتَعا	٤٥
الكاف المفتوحة	فكنتَ إذْ كُنْتَ إلهي وَحْدَكا	لَمْ يَكُ شَيءٌ يا إلهي قَبْلَــكا	٣٠
	تقولُ بِنْتي قَدْ أَنَى أَناكا	يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكــا	١٥١
اللّام المضمومة	يا رُبَّ يَوْمٍ لي لا أُظَلَّلُــهْ	أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأضْحى مِنْ عَلُهْ	١٥٢
الميم المفتوحة	يَحْسِبُهُ الجاهل ما لم يعلما	شيخًا على كرسيّه معمَّما	١٥٣
الميم المكسورة	يا هالُ ذَات الْمَنْطِقِ التَّمْتامِ	وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ البَنــــامِ	١٥٣
	أَوالفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحمي		١٥٤
النون المفتوحة	أعْرِفُ مِنْها الأنفَ والعَيْنانا	ومنْخَرَيْنِ أشْبها ظبْيانــا	١٢٧
الهاء المفتوحة	إنَّ أَباها وَأَبا أَباها	قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غَايَتاها	١٢٧
	عَلَفتُها تبنًا وماءً باردًا	حتى غدَتْ هَمّالَةً عَيْناها	٩٨
	واهًا لريّا ثمّ واهًا واها	هيَ المُنى لوْ أنَّنا نَلْقاها	٩٨

الهاء الساكنة	قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أمْكِنَهْ من ها هنا وَمِنْ هُنَهْ إنْ لَمْ أُرَوِّها فَمَــهْ	١٢٨
الياء المضمومة	أَطَرَبًــا وأَنْتَ قِنِّسْـرِيُّ والدَّهْرُ بالإنْسانِ دوّاريّ	٣٥
الياء الساكنة	حَيدةُ خالي ولَقيطٌ وعَلِيْ وحاتمُ الطائيُّ وَهّابُ المِئِيْ	١٢٣

قائمة المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت٩٠٥هـ):
- _____ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النَّحْو، دار الكتب العِلْمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- _____موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد، مكتبة الرِّسالَة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الأستراباذي، ركن الدين، (ت٧١٥هـ). شرح الشافية، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م.
- الأستراباذي، نجم الدين، محمد بن الحسن الرضي، (ت ٦٨٦هـ).. شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العِلْمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين، (ت٩٠٠هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العِلْمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت٤٧٦هـ). النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح: د. يحيى مراد.
- الأنْباري. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ):
- _____ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النَّحْو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- _____ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البَصْريّين والكوفيّين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦١م.

- الأنْباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت٣٢٨هـ). الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (ت ١٠٩٣هـ):
- _____ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤.
- _____ شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.
- التونسي، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس،١٩٨٤م
- جبل، محمد حسن حسن. الاحتجاج بالشِّعْر في اللُّغَة، دار الفكر العَرَبِيّ، القاهرة.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت٤٧١هـ). المفتاح في الصَّرْف، تح: د. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان، (ت٣٩٢هـ):
- _____ الألفاظ المهموزة، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٨م.
- _____ الخصائص، تح: محمد علي النّجّار، دار الكتب المصريّة، ١٩٥٢
- _____ سر صناعة الإعراب، دار الكتب العِلْمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- _____ اللمع في العَرَبِيّة، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- _____ المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

- الجوجري. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العِلْمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح العَرَبِيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العِلْم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.
- الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.
- حداد، حنا جميل. معجم شواهد النَّحْو الشِعْرِيَّة، ط١، دار العلوم للطباعة و النشر، ١٩٨٤م.
- الحديثي، خديجة. الشّاهِد وأصول النَّحْو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
- حسانين، عفاف. في أدلة النَّحْو، المكتبة الأكاديمية، ط١، ١٩٩٦م.
- حسن، السيد محمد بن السيد، (ت٨٦٦هـ) . الراموز على الصّحاح، تح: د. محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة، دمشق، ط٢، ١٩٨٦م.
- حسن، عباس. النَّحْو الوافي، دار المعارف، ط١٥.
- الحمد، علي توفيق، ويوسف جميل الزعبي. المعجم الوافي في أدوات النَّحْو العَرَبِيّ، دار الأمل، إربد، ط٢، ١٩٩٣م.
- الحملاوي، أحمد بن محمد. شذا العرف في فن الصَّرْف. تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- خان، محمد. أصول النَّحْو العَرَبِيّ، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٢م.

- الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني. البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- الدمشقي العَلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله، (ت٧٦١هـ). الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشّاعِر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م.
- الراجحي، عبده:
- _____ التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م.
- _____ اللهجات العَرَبِيّة في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- الرماني، علي بن عيسى، (ت٣٨٤هـ). رسالة منازل الحروف، تح: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت٣٣٧). اللّامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- الزعبي، آمنة الصالح. التغير التاريخي للأصوات في اللُّغَة العَرَبِيّة واللغات السامية، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠٠٨م.
- الزمخشري، أبو القاسم، (ت٥٣٨هـ). المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ستيتية، سمير شريف. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، عالم الكتب الحديث، اربد، ٢٠٠٥م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النَّحْوي، (ت٣١٦هـ). الأصول في النَّحْو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالَة.
- السَّراج، محمد علي. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، راجعه: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، (ت٥٨١هـ). نتائج الفكر في النَّحْو، دار الكتب العِلْمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، (ت١٨٠هـ). الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- السّيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت٣٨٥هـ). شرح أبيات سيبويه، تح: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٤م.
- السُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (ت٩١١):
- _____ الاقتراح، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط٢، ٢٠٠٦م.
- _____ شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العَرَبِيّ.
- _____ المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، ط٣.
- _____ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- شاهين، عبد الصّبور. المنهج الصَوْتِيّ للبنية العَرَبِيّة، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت،١٩٨٠م.

- شُرّاب، محمد محمد حسن. شرح الشَّواهِد الشِعْرِيَّة في أَمّات الكتب النَّحْوِيَّة لأربعة آلاف شاهد شعريّ، ط١، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ٢٠٠٠م.
- أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،، دار الفكر العَرَبِيّ.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، (ت ٧٢٠هـ). اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العِلْمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج. تداخل الأصول اللُّغَويّة وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العِلْمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٢م.
- ضيف، شوقي. المدارس النَّحْوِيَّة، دار المعارف، القاهرة.
- الطبري، محمد بن جرير الآملي، (ت٣١٠هـ). جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، مؤسسة الرِّسالَة، ط١، ٢٠٠٠م.
- الطنطاوي، محمد. نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النُّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- العزاوي، رحيم يونس كرو. مقدمة في منهج البحث العِلْمي، ط١، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان ٢٠٠٧م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، (ت٦٦٩هـ). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

- العكبري، أبو البقاء، (ت٦١٦هـ):
- _____ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- _____ اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- علامة، طلال. نشأة النَّحْو العَرَبِيّ في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- عمايرة، حليمة. الاتجاهات النَّحْوِيَّة لدى القدماء، دار وائل لنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٦م.
- عمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣م.
- عيد، محمد:
- _____ الاستشهاد والاحتجاج باللُّغَة، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- _____ النَّحْو المصفى، مكتبة الشباب.
- العيني، بدر الدين، (ت٨٥٥هـ). المقاصد النَّحْوِيَّة في شرح شواهد الألفية، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخريْن، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. جامع الدروس العَرَبِيّة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.
- الفارابي، أبو نصر. كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، بيروت.
- ابن فارس، أحمد، (ت٣٩٥هـ):
- _____ معجم مقاييس اللُّغَة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

- _____ ذمّ الخطأ في الشِّعْر، تح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠م.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ). معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، و محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ط١.
- الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، (ت١٧٠هـ). الجمل في النَّحْو، تح: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- قشاش، أحمد بن سعيد. الإبدال في لغات الأزد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م.
- كريم، محمد رياض. المقتضب في لهجات العرب، ١٩٩٦م.
- اللبدي، محمد سمير نجيب. معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفيّة، مؤسسة الرِّسالَة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين، (ت٦٧٢هـ). شرح الكافية الشافية، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العِلْمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأزدي، أبو العباس، (ت٢٨٥هـ):
- _____ الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
- _____ المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المرادي المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، (ت٧٤٩):

- _____ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العَرَبِيّ، ط١، ٢٠٠٨م.
- _____ الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العِلْمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- النجار، محمد عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرِّسالَة، ط١، ٢٠٠١م.
- الهروي، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل، (ت٤٣٣هـ). إسفار الفصيح، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العِلْمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (ت٧٦١هـ):
- _____ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- _____ تخليص الشَّواهِد وتلخيص الفوائد، تح: د. عباس الصالحي، دار الكتاب العَرَبِيّ، ط١، ١٩٨٦م.
- _____ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- _____ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- هلال، عبد الغفار حامد. اللهجات العربية نشأة وتطورًا، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، (ت٣٨١هـ). علل النَّحْو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

البحوث والدوريات:

- الحندود، إبراهيم بن صالح. الضَّرورَة الشِعْرِيَّة ومفهومها لدى النَّحويّين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٣، العدد ١١١، ٢٠٠١م.
- الشّايب، فوزي. تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصّرفيّ، حوليّات كلّيّة الآداب/ جامعة اليرموك، الحوليّة العاشرة، ١٩٨٩م.

Abstract

The Effect Of Multiple Poetic Evidence On Grammar Construction

By:

Nusaybah Khatatbeh

Supervisor:

Dr. Khalid Bani-Domi

This study deals with one hundred and seventy-eight rhymes, each one contains more than one place as an evidence of the linguistic evidences according to the Glossary of Poetic Terms for Hanna Haddad. It has been classified in the grammatical, morphological and vocal sections of the language, then clarified the relationships between those sections.

The study aims to find out the impact of the multi-faceted poetic evidences, as a part of the basis evidences in the grammatical basis. The study concludes that these evidences give power and authority to the grammatical basis once it matches the measurement, or be accepted by the majority of the grammarians, or is known for its use by having similar synonyms at the phonetic level of language; as in many of the evidence of this study, while evidence are being judged as weak when a weaknesses evidence arise, like: transgression of measurement, anonymous poet, the poetic necessity, irregular language use, or the violation of the criteria of quotation in Arabic grammar, and it is also exist.